٢٥٢

النهضة العربيّة والنهضة اليابانيّة

تشابه المقدّمات واختلاف النتائج

تأليف : د. مسعود ضاهر

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت

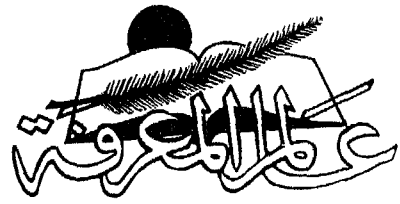

٢٥٢

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت

النهضة العربيّة والنهضة اليابانيّة

تشابه المقدّمات واختلاف النتائج

تأليف: د. مسعود ضاهر

شعبان ١٤٢٠ هـ ـ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٩ م

المشرف العام:

د. محمد الرميحي

هيئة التحرير:

د. فؤاد زكريا / المستشار

جاسم السعدون

د. خليفة الوقيان

رضا الفيلي

د. سليمان البدر

د. سليمان الشطي

د. سليمان العسكري

د. علي الطراح

د. فهد الثاقب

د. ناجي سعود الزيد

مدير التحرير:

عبد السلام رضوان

ردمك ٩ - ٠٣٠ - ٠ - ٩٩٩٠٦
ISBN 99906 - 0 - 030 - 9

صدرت السلسلة في يناير (١٩٧٨)
بإشراف : أحمد مشاري العدواني (١٩٢٣ ـ ١٩٩٠)

النهضة العربيّة والنهضة اليابانيّة

تشابه المقدّمات واختلاف النتائج

المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبِّر عن رأي كاتبها
ولا تعبِّر بالضرورة عن رأي المجلس

المحتـــوى

الصفحة

الإهداء ٧

مدخل: تعريف بالدراسة والمنهج ٩

الفـصل الأول: العـرب والـيـابـان فـي مـواجـهـة التحـدي الـغربـي ٢٩

الفصل الثاني: أسـبـقـية الـنهضـة المصـرية على النهـضـة اليـابانيـة في النصف الأول من القـرن التاسع عشر ٨٥

الفصل الثالث: اليابان تبعد نفسها عن الضغوط الغربية (١٦٣٧ ـ ١٨٥٣) ١٣٧

الفصل الرابع: مصر من التحديث الذاتي إلى التغريب . ١٨٥

الفـصـل الخـامس: إصـلاحـات الإمـبـراطور مـايجي (١٨٦٨ ـ ١٩١٢) ٢٣٧

الفصـل السادس: النهـضـة العربية والنهضـة اليابانية في القرن التاسع عشر (دراسة مقارنة) ... ٢٨١

الفصل السابع: **ما يشبه الخاتمة** ٣٢٩

الهوامش: ٣٥٩

ببليوغرافيا: ٣٧١

قائمة إصدارات السلسلة ٣٨١

إهداء

إلى جيل عربي جديد طال انتظاره . . .

جيل يستفيد من دروس وعبر النهضة العربية الأولى التي انتهت إلى التغريب ،

جيل يأخذ العبر من تجارب التحديث الناجحة في العالم ، وفي مقدمها التجربة اليابانية ،

وينفتح على جميع العلوم العصرية دون خوف أو مركب نقص ،

ليعبر بالعرب إلى حداثة حقيقية تحافظ على التراث الثقافي العربي ،

ويشارك في الثقافة العالمية من موقع الإبداع الثقافي وليس المستهلك لثقافات الغير .

مسعود ضاهر

مدخل

تعريف بالدراسة والمنهج

بعد مرور أكثر من قرن على نجاح تجربة التحديث اليابانية ، التي دفعت باليابان إلى واجهة الدول الكبرى ذات الدور الكبير والفاعل في إعادة رسم خارطة القوى العالمية منذ القرن التاسع عشر حتى الآن ، ما زال الفكر العربي أسير نظرة سكونية لم تتفاعل بعمق مع هذه التجربة الرائدة في إقامة التوازن بين التراث والمعاصرة ، بين الأنا والآخر ، بين النزعة الإمبريالية التوسعية والانفتاح الودي على دول الجوار ، بين التراكم الاقتصادي الهائل والإنجازات النوعية التي حققها اليابانيون للحضارة الإنسانية الشمولية ، بين التوظيف في قواعد الإنتاج والتوظيف في البشر ، وهم الرأسمال الأكبر وصانعو كل حركات التحديث الناجحة .

لا نبالغ إذا قلنا إن العرب ، أفرادا ومؤسسات ثقافية ، لم يبذلوا الحد الأدنى من الجهد العلمي المطلوب لمعرفة الأسباب الحقيقية لنجاح التجربة اليابانية وما رافقها من تضحيات هائلة بذلها اليابانيون ، طوعا أو قسرا ، لإنجاح تجربة فريدة في بابها خارج نادي التحديث الغربي بشقيه الأوروبي والأمريكي . وما زالت الضغوط الخارجية على اليابان تعيق حركة التحديث الياباني وتحاصرها لمنعها من التحول إلى نموذج يحتذى في دخول مجال الحداثة دون السقوط في التبعية والتغريب . فقد تم تكبيل اليابان باتفاقيات مجحفة طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ولم تستطع التخلص منها إلا ببناء دولة إمبريالية ذات نزعة عسكرية توسعية ، طبعت تاريخ اليابان منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الثانية بطابع دموي ما زال يعيق حرية الحركة أمام اليابانيين ؛ لبناء علاقات طبيعية مع دول الجوار ، وبشكل خاص مع الصينيين والكوريين . كما تم تكبيل اليابان بالوجود

العسكري الأمريكي المستمر على أراضيها ، ومصادرة حرية قرارها السياسي والاقتصادي ، إقليميا ودوليا ، منذ الحرب العالمية الثانية . وما زالت جزر الكوريل اليابانية محتلة من جانب الروس ؛ مما سمح بتوليد نزعة قومية يابانية يمكن أن تتحول في أي لحظة إلى نزعة عسكرية شوفينية ، رغم الحظر العسكري المفروض على اليابان . فصورة اليابان كعملاق اقتصادي والدولة الثانية الأكثر غنى في العالم أولا ، وقزم عسكري كبلد منزوع السلاح يتجرأ على مياهه الإقليمية حتى أضعف جيرانه ككوريا الشمالية ثانيا ، وملحق بالسياسة الأمريكية على المستوى الدولي ثالثا ، هذه الصورة لا تغري كثيرا من المثقفين اليابانيين ، الذين يدعون إلى قيام نظام عالمي جديد على أسس أكثر عدالة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي مع نهاية الحرب الباردة العام ١٩٨٩ ومعها نظام القطبين العالميين الذي حكم العالم منذ الحرب العالمية الثانية . وذلك يتطلب نظرة جديدة لمفهوم العلاقات الدولية ، وتطوير بنية الأمم المتحدة ، ونزع فتيل الحروب الإقليمية ومنع تحولها إلى نزاعات تهدد السلم العالمي ، وإعطاء الدور الأول للتنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، وغيرها .

هذه النظرة تندرج في إطار المفهوم الديناميكي لحركة الحداثة على المستوى الكوني ، وتجاوز جميع تجارب التحديث التي تمت في جميع دول العالم الثالث ، والتي بقيت تحديثا للعسكر وبالعسكر ومن أجل العسكر ، فساهمت في تغريب مجتمعات العالم الثالث ، كما ساهمت من قبل في تحويل اليابان إلى دولة إمبريالية توسعية ، لا تقل شراسة عن جميع الدول الإمبريالية العالمية في مطلع القرن العشرين .

شكلت تجربة التحديث اليابانية الأولى ، موضوع دراستنا هذه ، نموذجا ناجحا في تحديث العسكر وبالعسكر وللعسكر نفسه . فحققت عبرها الدولة الرأسمالية اليابانية تراكما اقتصاديا وماليا كبيرا ، تم توظيفه لمصلحة العسكرتاريا اليابانية التي انتهت مهزومة في الحرب العالمية الثانية . فأخضعت اليابان ، ولأول مرة في تاريخها ، للاحتلال الأمريكي من جهة ، ولاحتلال روسي لبعض الجزر اليابانية من جهة أخرى .

إن تقييم هذه التجربة في التحديث ، رغم أهمية النجاح الكبير الذي حققته لليابان ، هو موضع خلاف حاد بين الباحثين اليابانيين وجميع المهتمين

بتجربة التحديث اليابانية المستمرة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر . ليست صورة اليابان الإيجابية أو الزاهية التي تنشرها وسائل الإعلام الدولية اليوم نتاج تجربة التحديث الأولى كما يعتقد البعض ، بل نتاج تجربة التحديث الثانية التي بدأت في النصف الثاني من القرن العشرين ، وبالاستناد إلى الإيجابيات الكبيرة لتجربة التحديث الأولى مع تلافي السلبيات الكبيرة التي رافقت أيضا تلك التجربة . وقد حرصنا في هذه الدراسة على رسم لوحة شمولية لتجارب التحديث في كل من مصر والسلطنة العثمانية واليابان في القرن التاسع عشر . لكننا سنستكمل تحليل تجربة التحديث الثانية في اليابان المستمرة منذ الحرب العالمية الثانية ، وذلك في دراسة مستقلة لا مجال فيها للمقارنة ، بعد أن سقطت جميع تجارب التحديث خارج اليابان في دائرة التغريب ، والاقتباس السهل للتكنولوجيا والعلوم العصرية ، دون بذل جهود كافية لتوطينها والمشاركة في تطويرها والإبداع فيها .

وقد آن الأوان لخروج الدراسات العربية عن اليابان من المنحى الدبلوماسي المنمق ، الذي يفتقد الحد الأدنى من التوثيق ، ومن المقالات الانطباعية المستندة فقط إلى بعض المشاهدات العيانية أو المقابلات الشخصية ، إلى رحاب البحث العلمي المعزز بمصادر تاريخية مثبتة ، ومراجع علمية موثقة ومتنوعة المناهج والاتجاهات الفكرية . وذلك من أجل إقامة مقارنة علمية مشروعة بين تجارب التحديث في العالم العربي ، وتركيا من جهة ، وتجربتي التحديث اليابانية من جهة أخرى . فالدراسة المقارنة بين تجارب تحديثية بدأت تباعا منذ القرن التاسع عشر تكتسب مشروعيتها لأسباب عدة أبرزها آن ذلك القرن شكل مدخلا واسعا لتسارع وحدة التاريخ الكوني بشكل لم يسبق له مثيل في القرون السابقة .

وكان من نتائج ذلك التسارع أن تحول العالم في نهاية القرن العشرين إلى ما يشبه تاريخ بلد كبير ، متعدد القوميات ، والألوان ، وأنماط الاقتصاد ، والأديان ، والثقافات ، واللغات ، حتى بتنا نقرأ باستمرار عن تحول عالمنا الراهن إلى قرية كبيرة تتسارع فيها حركة التغيير الجذري على جميع المستويات .

يندرج تاريخ العرب الحديث والمعاصر في إطار الصراع العسكري ما بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط ، وهو صراع مستمر منذ القدم ، واتسعت

دائرته منذ القرن الخامس عشر ؛ لتشمل جميع الشعوب والدويلات المطلة على هذا البحر ، وبلغ الصراع ذروته في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، بعد أن دخلت دول أوروبية وأمريكية في معركة السيطرة على الموارد الطبيعية الغنية ، والأسواق التجارية الواسعة ، في منطقة استراتيجية مهمة منذ أقدم العصور في السياسة الدولية وفي الاقتصاد العالمي . وما زالت هذه المنطقة تشكل إحدى أهم بؤر النزاع الساخنة في الاستراتيجية الدولية ، والتي يمكن أن تقود إلى انفجار حرب عالمية يصعب التحكم في نتائجها المدمرة .

من خلال الرد على التحدي الأوروبي للسيطرة وبسط النفوذ برزت حركات التحديث الأولى في السلطنة العثمانية وولاياتها ، وكان أبرز تجلياتها إحباط الغزو العسكري الأوروبي . في هذا السياق ، شهدت مصر وبلاد الشام في عهد محمد علي أولى حركات التحديث المبكرة في شرقي البحر الأبيض المتوسط ، وحققت النهضة العربية الكثير من الإيجابيات في النصف الأول من القرن التاسع عشر قبل انتكاستها على أيدي خلفاء الباشا في النصف الثاني منه .

لقد سبق لي أن تناولت بالدراسة الظروف التاريخية التي مهدت لتجارب التحديث في السلطنة العثمانية وولاياتها ، وبشكل خاص مصر وبلاد الشام ، في عدد من الكتب ، والدراسات ، والأبحاث العلمية المنشورة والتي تضمنت وثائق كثيرة مستقاة من الأرشيف العثماني ، والأرشيف الفرنسي ، والأرشيف الإنجليزي ، والأرشيف الروسي ، بالإضافة إلى وثائق الأرشيف المحلي . وأشير هنا إلى بعض الكتب والدراسات التي نشرناها سابقا واستندنا إليها ؛ لإعداد هذه الدراسة راجين ممن يرغب في الاطلاع على تلك الظروف أن يعود إلى مصادرها . وأخص بالذكر منها الكتب التالية :

ـ «الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية» ، ثلاث طبعات ، بيروت ١٩٨١ ، ١٩٨٤ ، و١٩٨٦ .

ـ «الهجرة اللبنانية إلى مصر ، هجرة الشوام» ، بيروت ١٩٨٦ .

ـ «المشرق العربي المعاصر : من البداوة إلى الدولة الحديثة» ، بيروت ١٩٨٦ .

ـ مجابهة الغزو الثقافي الصهيوني الإمبريالي للمشرق العربي» ، الرباط ١٩٨٩ .

ـ «الدولة والمجتمع في المشرق العربي (١٨٤٠ ـ ١٩٩٠)» ، بيروت ١٩٩١ .

ـ «مشكلات بناء الدول الحديثة في الوطن العربي» ، دمشق ١٩٩٤ .

لذلك لم أجد فائدة تذكر في إعادة تحليل الإطار التاريخي الذي رافق ولادة تجارب التحديث في السلطنة العثمانية وبعض ولاياتها في القرن التاسع عشر . فالمصادر والدراسات العلمية المنشورة حول هذا الجانب أكثر من أن تحصى .

لذا نشرت ثبتا تضمن الكثير منها في ببليوجرافيا هذا البحث ، وتحديدا الدراسات المنشورة بالعربية والفرنسية ، والإنجليزية ، والمترجمة إليها من لغات أخرى كالروسية واليابانية وغيرها . والهدف من ذلك ألا نثقل البحث باقتباسات تاريخية مطولة ، واكتفيت بالقليل منها للدلالة ، ولفهم أفضل لتجارب التحديث في السلطنة وولاياتها ، وفي اليابان .

على الجانب الآخر للمقارنة ، توسعت في شرح السياسة الدؤوبة التي اعتمدها اليابانيون لتوحيد مقاطعاتهم في دولة مركزية واحدة منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر . وحين برزت مؤشرات جدية تؤكد على عزم الدول الغربية على التدخل في الشؤون الداخلية اليابانية عبر التجار ، والمراسلين ، والتدخل العسكري المباشر ، خشيت اليابان على استقلالها ووحدة أراضيها ، فتصدت بالعنف الدموي للقوى المحلية التي عملت على تغريب اليابان ، أو جعلت من نفسها ركائز محلية للتدخل الأجنبي المحتمل . ثم اختارت اليابان طريق العزلة شبه التامة عن المؤثرات الغربية ، إلى أن أجبرها الغرب على فتح أبوابها أمامه منذ أواسط القرن التاسع عشر . تجدر الإشارة هنا إلى أن شكل الصراع بين اليابانيين والدول الغربية ، الذي قاد إلى العزلة الطوعية ليس صراعا بين البوذية والمسيحية كما يبدو في الظاهر ، بل صراع بين مكونات الثقافة اليابانية التقليدية ، ومكونات الثقافة الغربية في مرحلة لم تكن فيها اليابان تمتلك أسلحة كافية للمجابهة الناجحة . فاختارت اليابان الانكفاء على الذات ورفض الآخر ، فردا كان أو دينا ، أو لغة ، أو ثقافة ، وذلك بانتظار مرحلة أفضل تستعد فيها للرد على التحدي .

تبدو مقدمات النهضتين العربية واليابانية في القرن التاسع عشر متشابهة في البداية ، ثم اتخذت كل منهما منحى مغايرا تماما . وذلك يتطلب دراسة مقدمة كل من النهضتين على ضوء التاريخ الخاص لمصر واليابان قبيل ظهور حركة التحديث في كل منهما . ونظرا لغياب الدراسات العلمية المعمقة حول العلاقات التاريخية بين العرب واليابان ، تبدو المقارنة بين مصر واليابان نوعا من الترف الفكري لعدم وجود نقاط بارزة للمقارنة بين البلدين ، والاختلاف الجذري بينهما على الصعد كافة .

اهتم اليابانيون ، ومنذ زمن مبكر ، بدراسة النهضة المصرية التي قام بها محمد علي ، واتخذوا العبر والدروس من سياسة القروض التي قادت إلى احتلال مصر ، فرفضها اليابانيون ، ورفضوا معها مشروع المحاكم المختلطة . وذلك يعني أن اليابانيين سبقوا العرب في إجراء المقارنة بين مصر واليابان ، وليس لتأخر العرب في القيام بدراسة مشابهة ما يبرره على الإطلاق ، لا سيما بعد أن نجحت التجربة اليابانية حيث فشلت التجربة العربية . فالبعد المكاني لا يبرر هذا التقاعس ، لأن مصر واليابان واجهتا ظروفا دولية متشابهة إلى حد بعيد . فقد خضعتا معا ، منذ القرن التاسع عشر ، إلى رقابة أوروبية مباشرة بعد أن استكملت بعض الدول الأوربية نهضتها الصناعية ، وتحولت فرنسا وبريطانيا بشكل خاص إلى دول إمبريالية تسعى للسيطرة على العالم وتوحيده بالقوة العسكرية لفرض التبعية على الشعوب الأخرى ، وإلحاقها تبعيا بالمركزية الرأسمالية الأوروبية ، والخضوع للنظم السياسية والاقتصادية والثقافية والإدارية المرتبطة بها .

مشروعية المقارنة تنبع أيضا من أن تجارب التحديث هذه واجهت مشكلات أو تحديات متشابهة ، إلا أن الرد على التحدي اتخذ أشكالا مختلفة تماما . ومع أن قادة الإصلاح وضعوا برامج تحديث متلاحقة وباهظة التكاليف لخدمة العسكر وبالعسكر نفسه ، فإن الجيش المصري قد وضع في خدمة الخديو وليس في خدمة مصر ، ووضع الجيش العثماني في خدمة السلطان وليس في خدمة مصالح السلطنة العليا . في حين وضع الجيش الياباني في خدمة قدسية اليابان ، وهي قدسية تنسحب على الإمبراطور الياباني والأرض اليابانية معا ، مادام الإمبراطور على استعداد للتضحية بنفسه دفاعا عن أرض اليابان المقدسة .

هل لعبت المعتقدات الدينية ، حتى الأسطورية منها دورا مهما في تاريخ اليابان ، وتسريع نهضتيها الأولى والثانية؟

لن أتوسع في الرد على هذا السؤال المشروع ، لكن من درس التاريخ الياباني جيدا يعرف أن جميع الأجيال المتعاقبة من اليابانيين ما زالت تلقن في البيوت ، والمدارس ، والجامعات ، والمصانع ، والمزارع ، والثكنات العسكرية ، نظرية الكوكوتاي ، أو الأرض اليابانية المقدسة التي لم تطأها أقدام الغزاة منذ فجر التاريخ ، ولا يجوز أن تطأها تلك الأقدام ؛ لأن فيها امتهانا لكرامة كل ياباني حين يرى غازيا أجنبيا يحتل أرضه المقدسة ، فيقاتل عن أرضه حتى الموت ، كواجب وطني وديني في آن واحد . ولم تستسلم اليابان في الحرب العالمية الثانية إلا بعد أن ضرب الأمريكيون شعبها بالقنبلة النووية ، وبعد أن دعا الإمبراطور المقدس بصوته الشعب الياباني للاستسلام حتى لا تدمر اليابان ، وعلى أمل نهوض جديد لم يتأخر أكثر من عقد واحد من الزمن .

انطلقت من اقتناع راسخ بأن المقارنة مشروعة بين تجربتي التحديث في مصر واليابان . لكنني ابتعدت عمدا عن إبراز نقاط التشابه أو الاختلاف بين تجربتي مصر والسلطنة العثمانية ، لأن تلك المقارنة تقع خارج إطار هذه الدراسة من جهة ، ولأن نتائجهما جاءت متقاربة لدرجة التطابق من جهة أخرى ، بعد أن انتهتا إلى التغريب ، وبالتالي سقوطهما معا في ما كانتا تخشيان الوقوع فيه ، أي الاحتلال الأجنبي . فالمقارنة هنا بين تجربتي تحديث عربية وعثمانية وحد بينهما الفشل في تحقيق شعاراتهما من جهة ، وتجربة تحديث يابانية جعلت من اليابان ، بعد عقدين من الزمن فقط ، دولة لا تخاف الغرب ، بل يخاف الغرب منها بعد أن حاربته بسلاحه ، وتفوقت عليه في بعض علومه التقنية العصرية ، من جهة أخرى .

تجلى النجاح الأكبر للتجربة اليابانية في رفض اقتباس الثقافات الغربية التي تقود إلى التغريب في المسكن ، والمأكل ، واللباس ، والتعليم ، والتخاطب اليومي ، على غرار ما فعل المصريون والعثمانيون . فنجحت حركة التحديث اليابانية في اقتباس تكنولوجيا الغرب فقط ، حين عملت على توطينها ، واستيعابها ، وتطويرها دون أن تغادر أصالة تقاليدها

الاجتماعية ، وعاداتها المتوارثة ، وفنونها الرائعة ، وثقافتها الإنسانية التي ميزت اليابانيين عن باقي الشعوب .

سبق لي أن نشرت عددا من المقالات باللغة العربية ، بعضها موثق ، والبعض الآخر ذو طابع وجداني بني على مشاهدات يومية للمجتمع الياباني ، وذلك بهدف التعريف بتجربة التحديث اليابانية في معرض التمهيد لهذه الدراسة التي طالت فترة الإعداد لها لأكثر من عشر سنوات . وأخص بالذكر هنا المقالات الموثقة ، لمن يرغب في الاستزادة من المعطيات والمصادر :

ـ «اليابان اليوم : روعة الطبيعة وإبداع الشعب» ، مقالة منشورة في مجلة «الفكر العربي المعاصر» ، العدد ٨٠ ـ ٨١ ، أكتوبر ١٩٩٠ .

ـ «أضواء على تجربة التحديث اليابانية» ، مقالة منشورة في مجلة «الوحدة» ، الرباط ، العدد ٨٥ ، الصادرة في أكتوبر ١٩٩١ .

ـ «صورة اليابان عند العرب» ، مقالة منشورة في مجلة «شؤون عربية» ، جامعة الدول العربية ، العدد ٧٥ ، سبتمبر ١٩٩٣ .

ـ «نظرية الأرض المقدسة في الفكر السياسي الياباني الحديث» ، مقالة منشورة في جريدة «الاتحاد» ، أبو ظبي ، ٩ أبريل ١٩٩٤ .

ـ «أضواء على العصبية اليابانية ودورها في نهضة اليابان» ، مقالة منشورة في «الاتحاد» ، في ٨ مايو ١٩٩٤ .

ـ «اليابان ونموذج تأصيل الحداثة» ، منشورة في «الفكر العربي» ، بيروت ، العدد ٧٧ ، صيف ١٩٩٤ .

ـ «نظرية المقدس» ، الكوكوتاي ، في الفكر السياسي الياباني» ، منشورة في جريدة «الحياة» ، ٢٥ سبتمبر ١٩٩٤ .

ـ «اليابان : من العزلة إلى الانتشار العالمي» ، مقالة منشورة في مجلة «الدفاع الوطني» العدد ١٠ ، بيروت ، أكتوبر ١٩٩٤ .

ـ «التغريب والحداثة في تجربتي مصر واليابان في القرن التاسع عشر» ، منشورة في «الحياة» ، ٦ و٧ يونيو ١٩٩٥ .

ـ «العلاقات العربية ـ اليابانية على مشارف القرن الحادي والعشرين» ، مقالة منشورة في مجلة «شؤون عربية» ، العدد ٨٩ ، مارس ١٩٩٧ .

ـ «معوقات الحوار الثقافي بين العرب واليابان» ، منشورة في «الاتحاد» ، ٣١ أغسطس ١٩٩٧ .

ـ «التفاعل الثقافي بين الثقافة العربية والثقافة اليابانية : الواقع الراهن والآفاق المستقبلية» ، مقالة منشورة في كتاب : «الثقافة العربية والثقافات الأخرى ، حوار الأضداد» ، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٩٩ .

لكن هاجس المقارنة بين النهضتين العربية واليابانية في القرن التاسع عشر ، بقي دون سند علمي متين إلى أن نشر باحث عربي ذو معرفة دقيقة بالتاريخ العالمي هو شارل عيساوي مقالة مهمة ومعمقة العام ١٩٨٣ تحت عنوان : Issawi: "Why Japan?", In I.IBRAHIM (ed): "Arab Resources" ثم أعاد نشرها بالعربية العام ١٩٩١ ، ضمن كتابه : «تأملات في التاريخ العربي» . ومع أن مساحة هذه المقالة لم يتعد العشرين صفحة ، فهي ، حتى تاريخ صدورها ، أكثر الدراسات العربية عمقا ، ولعلها أفضل ما كتب حتى الآن بالعربية في مجال المقارنة بين النهضتين العربية واليابانية . لذلك ناقشنا جميع المقولات العلمية التي طرحها عيساوي ، وأشرنا إلى مقالته ، تصريحا أو تلميحا ، في أكثر من موضع في هذه الدراسة ، وحاولنا الإجابة على معظم الأسئلة المنهجية التي ركز عليها لمعرفة الأسباب الحقيقية التي قادت إلى نجاح التجربة اليابانية وفشل التجربة العربية ، ومن المفيد هنا التعريف الشمولي ببعض مقولات عيساوي في هذا المجال .

بدأ الباحث مقالته بالسؤال التالي : «لماذا اليابان ، ولماذا ليس مصر؟» . ثم قارن بين نجاح تجربة التحديث في اليابان وفشلها في مصر ، في حين كانت مصر في وضع أفضل مما كانت عليه اليابان في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، «لماذا ليس مصر التي كانت ـ مع أخذ كل شيء في الاعتبار ـ البلد العربي ذا الوضع الأفضل في ما يتعلق بالتحديث؟ ولو كان قد قدر لمصر أن تحكم في ذلك الوقت على يد حكومة وطنية ومستنيرة ، لكانت قد بزغت في القرن العشرين كصورة مصغرة لليابان» .

المقالة بكاملها دفاع عن وجهة نظر ترى أن مصر كانت في وضع أفضل من اليابان لحظة انطلاق تجربتها التحديثية في عهد محمد علي . وتقدم آراء عدد من الباحثين الذين لم يتوقعوا نجاح التجربة اليابانية لأسباب عدة . فمنهم من رأى : «أن اليابان لن تصبح غنية أبدا ، فالمزايا التي منحتها إياها

الطبيعة ، باستثناء المناخ وحب الكسل ورغبات الناس أنفسهم ، تنفي ذلك . فاليابانيون جنس سعيد ، وبما أنهم يقنعون بالقليل ، فإنه ليس من المرجح أن يحققوا الكثير» . ومنهم من اعتبر التجربة اليابانية مجرد تقليد لتجارب التحديث الغربية . فعلى سبيل المثال يقدم النظام البنكي الوطني في اليابان أحد الأمثلة على عبثية المحاولة التي رمت إلى نقل التطور الغربي إلى بيئة شرقية . ففي هذا الجزء من العالم تبدو المبادئ التي عرفت وترسخت في الغرب وكأنها تفقد كل ما فيها من فضيلة وحيوية وتميل إلى الفساد والتهالك . ومنهم من أنكر على اليابانيين القدرة على إدارة الأعمال على أسس عصرية ، نظرا لإغراقهم في الحفاظ على التقاليد الموروثة على جميع المستويات . «ينبغي ألا يكون لليابانيين أي علاقة بالأعمال ، فالياباني لا يمتلك أي ذكاء في مجال الأعمال» . ودعم عيساوي مقولته حول أفضلية مصر على اليابان في القرن التاسع عشر ، بتقديم بعض الأرقام العلمية . ففي العام ١٩١٣ كان متوسط دخل الفرد المصري من الناتج المحلي الإجمالي أعلى بقليل من نصيب الياباني ، وكان نصيب الفرد من التجارة الخارجية المصرية يساوي ضعف نصيب الياباني .

كانت شبكة السكك الحديد المصرية أكثر شمولا من اليابان بالنسبة إلى المساحة المأهولة وعدد السكان . وكان هناك التجانس المصري ، إذ ليس في مصر أقليات إثنية أو لغوية ، وليس هناك سوى أقلية دينية مستوعبة بالكامل .

وظلت مصر طوال ما يقرب من ستة آلاف عام على الأقل تحت سيطرة حكومة مركزية . ومصر دولة سهلة الحكم ، وهذا بالطبع شرط لا غنى عنه للتحديث . وتمتعت مصر بفائض زراعي ضخم . ففي العام ١٨٤٤ ، كان محصول القمح في مصر يقدر بحوالي ألف كلج للهكتار . وكان هذا المقدار متساويا تقريبا ما مع تنتجه فرنسا وألمانيا ، وأكبر من المقدار الذي كانت تنتجه أوروبا الشمالية والشرقية والوسطى . وتتمتع مصر بممرات مائية داخلية ممتازة . إذ يخترق النيل بفروعه وقنوات الري التابعة له كل أنحاء الأراضي المأهولة . إضافة إلى ذلك ، كانت مصر سريعة التحديث لنظام النقل فيها ، فكان ميناء الإسكندرية الذي ارتبط بنهر النيل عن طريق ترعة المحمودية العام ١٨١٩ ، أفضل موانئ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأحد أهم ميناءين أو

ثلاثة موانئ على البحر المتوسط كله في ذلك الوقت . وقد عرفت مصر خطوط السكك الحديد قبل السويد ووسط بولندا ، واليابان بزمن طويل . واستخدم محمد علي أسلوب الشراء الإجباري لناتج المزارع بأسعار منخفضة ، ثم إعادة بيعه إلى المستهلك الحضري أو المصدرين الأجانب بأسعار أكثر ارتفاعا ، وتحصل الحكومة على فارق السعر . وتم توظيف قسم من تلك الأموال في التسلح ، كما استثمرت كمية ضخمة منها لتطوير النقل ، والصناعة والتعليم وغيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى . وكانت مصر في عام ١٨٠٠ ، وبالمقاييس المعاصرة ، دولة شديدة الحضرية ، فقد سكن القاهرة ما يزيد على ٢٠٠ ألف نسمة . . وكان حوالي ١٠٪ من سكان مصر يعيشون في المدن ، وقد تماثلت هذه النسبة على الأقل مع تلك التي كانت في فرنسا في الفترة عينها .

بالمقابل ، قدم عيساوى خمس مميزات كبرى تفتقر إليها مصر ، وهي التي ساهمت في تحويل اليابان إلى بلد غني ، هي : أن مصر تقع في قلب العالم القديم في حين تقع اليابان في طرف العالم ، مما ساهم في الحد من خطر التدخل الخارجي فيها ، والتماسك الاجتماعي في اليابان لا مثيل له في العالم ، والموارد البشرية الأكثر تقدما ، والتوجه المبكر نحو النمو الاقتصادي ، إضافة إلى قدر أعلى من حب الاستطلاع ، وزعامة حكيمة على نحو غير عادي ، يبدو أنها كانت ذات براعة خارقة للعادة في اتخاذ الإجراءات الاقتصادية السليمة .

ثم تتالت الدراسات التي تؤكد على مشروعية المقارنة بين النهضتين ومنها ، على سبيل المثال لا الحصر :

R. BRADSHAW: " A model for Meiji Modernizers: The Example of Egypt".

Abdul Aziz Yassin al - SAQQAF: " Meiji Japan's Experience as a Model for the Third World development, with an application to the Yemen Arab Republic".

Raouf Abbas, Hamed: "The rural gentry in the 19th century Japan and Egypt: A comparative study of Gono and A'yan.

Raouf Abbas, Hamed: "The Japanese and Egyptian En-

lightenment: a Comparative Study of Fukuzawa and Tahtawi. Massoud DAHER: "Modernization in Egypt and Japan in the 19th century: A comparative Study".

لكن غالبية الدراسات المقارنة بين النهضة اليابانية ودول العالم الثالث بشكل عام ، والعربية منها بشكل خاص ، كانت جزئية وتقتصر على عدد محدود من المقولات المسبقة . فعلى سبيل المثال لا الحصر ، تقتصر مقارنة السقاف بين اليابان والجمهورية اليمنية (قبل توحيد اليمنين) على ثماني صفحات تشمل مرحلتي توكوغاوا Tokugawa ومايجي Meiji ، وهي تقتصر على تشابه في الشكل وليس المضمون كالقول بالعزلة الطويلة لليابان واليمن عن العالم الخارجي ، ووجود سلطة فيدرالية في البلدين ، ونظام الرهائن لضمان الولاء للحاكم المركزي ، ودور مشابه لكل من الدايميو Daimyos في اليابان وشيوخ القبائل في اليمن ، والركود الاقتصادي في مرحلة العزلة (وهي سمة غير دقيقة بالنسبة لليابان في عهد توكوغاوا) ، والتمسك الصارم بالتراتبية الاجتماعية بمدلولها السياسي ، وموقف العداء للأجانب في البلدين[1] .

يضاف إلى ذلك أن معظم الدراسات التي نشرت عن اليابان باللغة العربية تفتقر إلى دقة المعطيات ، وقدم الأرقام والإحصائيات التي تم اعتمادها ، بالإضافة إلى النقل الانتقائي عن بعض المراجع الصادرة بالإنجليزية بشكل خاص ، ودون نقد علمي للمراجع . ومن هذه الدراسات ، على سبيل المثال لا الحصر :

عبد الغفار رشاد : «**التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية**» ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ .

دعد أبو ملهب : «**اليابان ، من الشروق إلى السطوع : الجيو ـ سياسة اليابانية المعاصرة**» ، بيروت ١٩٩٤ .

محمدعبد القادر حاتم : «**أسرار تقدم اليابان**» ، القاهرة ١٩٩٠ .

محمد عبد القادر حاتم : «**التعليم في اليابان المحور الأساسي للنهضة اليابانية**» ، القاهرة ١٩٩٧ .

يضاف إلى ذلك انبهار كامل بتجربة التحديث اليابانية ، مع فهم خاطئ أو وحيد الجانب لها . فلا يمل الباحثون العرب من كيل المديح لتجربة النهضة

اليابانية في القرن التاسع عشر ، تحت ستار أنها حمت اليابان من الغزو الأوروبي ، وحولتها إلى دولة قوية في محيطها الإقليمي ، وحافظت على أصالة التقاليد اليابانية من التغريب . لكن تلك التجربة بالذات هي موضع نقد صارم من جانب اليابانيين أنفسهم لأنها تجربة تحديث للعسكر ، وفي خدمة العسكر ، وقادت إلى بروز عسكرتاريا يابانية قوية ذات نزعة إمبريالية شوفينية ، أشعلت حروبا عدة ، واحتلت مساحات شاسعة تفوق مساحة اليابان بعدة مرات ، وارتكبت مجازر دموية في الصين وكوريا ، وأفسدت علاقات حسن الجوار بين اليابان ومحيطها الإقليمي . وما زالت الحكومات اليابانية المتعاقبة منذ الحرب العالمية الثانية ، تعمل على طي تلك الصفحة السوداء في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر عبر الاعتذار العلني للشعوب التي خضعت لهمجية العسكرتاريا اليابانية .

بقي أن أحدد المدلول العلمي لمصطلحات «حديث Modern» ، و«تحديث Modernization» ، و«حداثة Modernity» الواردة في هذه الدراسة . فقد ارتبط مفهوم المجتمع الحديث بالمرحلة الرأسمالية وما رافقها من تبدلات جذرية في الإنتاج وعلاقات التاريخ ، وفي اعتماد الأنظمة الديموقراطية والتمثيل الشعبي السليم .

فتحديث المجتمع سيرورة تاريخية لا تتوقف منذ انطلاقتها الأولى ، إلا أنها قد تتحول في أي مرحلة من مراحلها إلى عملية تغريب ، أو الاكتفاء بنقل الأفكار الجاهزة عن الغير وزرعها في بيئة غير مستعدة لتقبلها . أما الحداثة فهي الفكر النظري أو المقولات العلمية والفلسفية التي تحكم أواليات عملية التحديث ، ودفعها باتجاه الحفاظ على الذات وعدم السقوط في الاقتباس الموصل إلى التغريب وفقدان الهوية .

وهذا ما أشار إليه هشام شرابي في معرض وصف علاقة العرب بالغرب حين قال : «إن علاقتنا بالغرب (وخاصة بأمريكا) ما زالت علاقة تضاد واختلاف . الغرب اليوم ، وأكثر من أي وقت سابق ، ما زال يريد لنا غير ما نريده لأنفسنا . نحن نريد الحداثة ، وهو يريد لنا التحديث . نحن نريد السيادة والاستقلال ، وهو يجبرنا على التبعية . نحن نصبو إلى التحرر والوحدة ، وهو يدعم الأنظمة البدوية التي تقف في وجه التحرر والديموقراطية وتمنع الوحدة[٢] .

التحديث إذن سيرورة مستقرة خضعت لها في القرن التاسع عشر كل من مصر ، والسلطنة العثمانية ، واليابان ، وروسيا ، وغيرها من دول العالم تحت ضغط مباشر من الثورة الصناعية ، والتكنولوجيا الحديثة ، والعلوم العصرية التي كانت تمتلكها فقط بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية[٣] .

إلا أن اليابان وحدها نجحت في الرد على التحدي الغربي بأسلحة التحديث الغربي ، عبر استيعابها وتطويرها ، بحيث تحولت اليابان بسرعة إلى إحدى الدول الإمبريالية العالمية ، ذات الشبه الواضح بالإمبرياليات الغربية التي تحكمت بمصائر شعوب العالم في القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين ، وقادت البشرية إلى حربين عالميتين كان لليابان فيهما الباع الأطول في القتل والتدمير الذي لحق بمنطقة جنوب شرق آسيا بكاملها .

مع ذلك ، فالتفسير الذي يقدمه بعض الباحثين لسيرورة التحديث في اليابان جدير بالاهتمام . ففي مقالة مهمة للباحثة اليابانية المعروفة موتوكو كاتاكورا Motoko Katakura ، تتوضح العلاقة بين التحديث من حيث هو اقتباس لعلوم الغرب العصرية المتطورة ، وبين الحداثة من حيث هي استيعاب للعلوم العصرية والمشاركة في الإبداع فيها على المستوى الكوني . وهي ترى بحق أن المسألة لا تطرح على مستوى ثنائية قبول أو رفض العلوم الغربية ، ما دامت اليابان في العقود الأخيرة تحولت إلى نموذج يقتدى به في الحداثة بعد نجاحها في تحقيق ما عرف لاحقا بالمعجزة الاقتصادية اليابانية . ودلت تجربة اليابان على أن عملية التحديث التي يراد منها إدخال العلوم العصرية ، والتكنولوجيا الغربية إلى البلدان الأخرى ، لا يمكن أن تحقق الأهداف المتوخاة منها إلا بمقدار ملاءمتها للمجتمعات المنقولة إليها ، وحفاظها على تراثها الثقافي . فقد نجحت اليابان لأنها لم تتخل عن تراثها الثقافي التقليدي ، ولم تتبن أيا من المبادئ الغربية لتجعلها قواعد ثابتة في الحياة اليابانية . فاستفادت اليابان من مقولات فلسفية ونظم غربية متنوعة ، لكنها لم تتبنها كما هي بل اختارت منها فقط ما يتلاءم مع مكونات المجتمع الياباني . ونتج عن ذلك أن اليابان حافظت على استمرارية المبادئ الروحية إبان عملية التحديث ، وبناء الركائز المادية للمجتمع الياباني على قاعدة الاستفادة الدائمة من العلوم العصرية المتطورة[٤] .

على قاعدة هذا التحديد المنهجي ، حاولنا تقديم دراسة مقارنة بين النهضتين العربية واليابانية باعتماد عدة مداخل نظرية أبرزها :

١ ـ المدخل التاريخي ، الذي يدرس مسألة التحديث على المدى الزمني الطويل ، مع التشديد على أهمية الاستمرار في هذه السيرورة دون توقف . ولعل أحد أبرز أسباب فشل النهضة العربية ونجاح النهضة اليابانية أن الأولى توقفت بعد محمد علي ، ولم تستعد زخمها حتى الآن ، في حين استمرت الثانية بوتيرة متصاعدة منذ انطلاقتها في عهد الإمبراطور مايجي في القرن التاسع عشر حتى اليوم . وعلى الرغم من الكثير من المعوقات الداخلية والإقليمية والدولية ، ، فعملية التحديث مستمرة في المجتمع الياباني دون توقف ، وفي جميع المجالات ، وهي السمة الأساسية للمجتمع الياباني الحديث والمعاصر[٥] .

٢ ـ المدخل الاقتصادي ـ الاجتماعي ، الذي يحلل مسار عملية التحديث انطلاقا من تغيير البنى الاقتصادية والاجتماعية معا ، وليس تحديث بنى منها على حساب البنى الأخرى[٦] .

٣ ـ مدخل العام والخاص ، الذي يحلل خصوصية أي مجتمع حديث ومعاصر انطلاقا من الارتباط الوثيق بين تاريخه الخاص ، والتاريخ الكوني أو العالمي في مسيرة التوحيد الرأسمالي للعالم . عبر التحديث الذاتي أو الارتباط التبعي بمراكز التحديث المتطورة ، وهناك عدد كبير من الباحثين الذين عزوا نجاح تجربة التحديث اليابانية إلى خصوصية المجتمع الياباني التي اعتبروها فريدة من نوعها في العالم Japanese uniqueness[٧] .

٤ ـ مدخل التحديث كمدرسة فكرية مستقلة ، يرى دعاتها أن عملية التحديث غاية بحد ذاتها ولذاتها . فهي سيرورة تفرض نفسها على الحاكم والمحكوم في إطار التفاعل الطبيعي بين المجتمعات . وهي ليست نتاج صراع حضارات أو ثقافات أو أي شكل من أشكال الصراع ، كما أنها ليست حكرا على الغرب دون سواه .

وكثيرا ما تبالغ القوى التسلطية في البلدان الأكثر تخلفا أو حفاظا على التقاليد الموروثة على استيراد أحدث الأسلحة ، والتكنولوجيا ، والثياب ، وأدوات الزينة ، والعطور وغيرها . وهناك قطاعات تحدث نفسها عن طريق

التـــقليد المتبادل بين الشعوب ، مستقلة كانت أو خاضعة للاستقلال . وتذكر هذه المقولة بعبارة ابن خلدون الشهيرة : «تشبه المغلوب بالغالب» ، وتقوم على اقتباس ما هو جاهز لدى الغير من أفكار وأدوات عصرية على جميع الصعد[٨] .

٥ ـ مدخل التبدلات الاجتماعية ، التي يرى دعاتها أن عملية التحديث ، طويلة ومعقدة جدا ، وهي حافلة بالصراع العنيف بين القديم والحديث ، بين الأنماط التقليدية السائدة والأنماط الجديدة ، بين الثقافات المحلية والثقافات ذات النزعة الكونية[٩] .

٦ ـ مدخل الثقافة التراثية كركيزة أساسية لنجاح عملية التحديث . وينطلق دعاته من أن الثقافة التراثية هي التي تحدد ملامح الشخصية القومية لأي شعب من الشعوب . وقد يكون التراث حافزا على الحداثة أو معيقا جديا لهـا ، وذلك يتطلب رسم استـراتيـجيـة طويلة الأمد يقـوم بهـا المصلحـون لتحديث المجتمع انطلاقا من تراثه الأصيل عبر تطوير الجوانب الإيجابية فيه . وقد شدد عدد كبير من الباحثين اليابانيين على أن المصلحين في اليابان قد أولوا مسألة الحفاظ على الثقافة التراثية إبان عملية التحديث الأهمية القصوى في برامجهم الإصلاحية . واعتبروا أن التحديث ، الذي يقود إلى التفريط بالثقافة التراثية ، هو أقصر السبل للتغريب ولا يقود أبدا إلى الحداثة الحقيقية . وتعرف هذه النظرية في اليابان باسم The Nihonjinron School[١٠] .

٧ ـ المـدخل الإيكولوجي ، ويرى دعاته أن عملية التحديث هي نتاج البـيـئـة المحلية أولا ، وليست من صنع أي عامل خارجي ، مهما كان هذا العامل مهما أو مؤثرا في حركة التحديث . ويبدي باحثون يابانيون اهتماما بالغا بهذا المدخل ؛ لأن غالبيتهم الساحقة ترفض التحليل القائل إن تحديث اليـابان كـان من نتـاج إنذار الكومـودور بـيـري Perry ، بل نتـاج التـراكم الإيجابي الذي جمعه اليابانيون إبان مرحلة توكوغاوا وتم توظيفه بشكل إيجابي في عصر الإصلاحات[١١] .

في هذا المجال ، لا بد من التذكير بوجود دراسات متزايدة عن النهضة العربية في عهد محمد علي ، يرفض دعاتها المقولة السائدة : بأن عملية التحديث في مصر كانت فقط نتاج جهود بضع عشرات من الفرنسيين الذين

تخلفوا في مصر بعد هزيمة الحملة الفرنسية عليها . فقد قامت النهضة العربية في عهد محمد علي ، بالدرجة الأولى ، على قاعدة تراكم إيجابي أنجز في عهد وال متنور ، عرف كيف يبني دولة مركزية قوية ، يحميها جيش عصري مزود بأحدث الأسلحة والتكنولوجيا الغربية من مصادر أوربية متنوعة مع أفضلية كبيرة في الاقتباس عن نموذج التحديث الفرنسي .

نشير هنا إلى أنني توسعت في شرح هذه المداخل ، في البحث الذي أعددته أخيرا في جامعة طوكيو التي دعيت إليها أستاذا زائرا للعام الأكاديمي (١٩٩٧ـ١٩٩٨) ، واستفدت من معطياته الكثيرة لإعداد هذه الدراسة . ومن المنتظر أن يصدر في طوكيو تحت عنوان :

Massoud Daher: "Contunuity and Changes in the Japanese Modernization", Study conducted at the University of Tokyo, Institute of Oriental Culture, Tokyo, October 1998. see: Introduction: past and Present in the Japanese modernization", pp. 6 - 18).

في ختام هذه الملاحظات المنهجية للتعريف بالدراسة والمنهج ، لا بد من التنبيه إلى أن هذه الدراسة ليست بحثا معمقا عن تاريخ اليابان الحديث والمعاصر ، إلا أنها اعتمدت المنهج التاريخي التحليلي على المدى الزمني الطويل ؛ لتحليل تجربة التحديث في كل من مصر واليابان في القرن التاسع عشر . وهو منهج ديناميكي ، اقتصادي ، اجتماعي سياسي ، ثقافي ، أنثروبولوجي يشدد على حركية المجتمع عبر تبدلاتها المستمرة على مختلف الصعد .

ولعل جديد هذه الدراسة أنها تضمنت اختبارا لمقولات علمية في تحليل مقارن لتجارب التحديث العالمية ، وهو حقل معرفي لا يزال في مرحلة البدايات في العالم العربي ، وليست هناك دراسات معمقة لمعرفة الأسباب الموضوعية التي ساهمت في إنجاح تجارب تحديثية وإفشال أخرى . كل ما نرجوه أن تفتح مقولاتنا أو اجتهاداتنا في هذه الدراسة الباب على مصراعيه لمزيد من الدراسات المعمقة في هذا المجال . وصدرنا رحب على الدوام لتحمل نقد سلبيات ما اجتهدنا فيه ولم نصب . فالمسألة بالغة التعقيد ، وتحتاج إلى تضافر جهود أجيال متعاقبة من الباحثين العرب واليابانيين .

حسبنا أننا خطونا الخطوة الأولى على طريق إعداد دراسات جدية عن حركة التحديث اليابانية ، منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى الآن . فلدينا كم كبير من المصادر والمراجع حول اليابان سنعمل على الاستفادة منه بصبر وروية ، مع خبرة عيانية في اكتشاف المجتمع الياباني من الداخل عبر رحلات متكررة منذ العام ١٩٨٩ ، وإقامة في اليابان لفترة طويلة أستاذا زائرا في معاهدها وجامعاتها ، ومعرفة بسيطة باللغة اليابانية ساهمت في تعميق التواصل والاحتكاك اليومي مع جميع طبقات وشرائح المجتمع الياباني . وأرى من واجبي هنا وفاء دين كبير لجميع الأصدقاء اليابانيين الذين كان لهم الفضل في دعوتي مرارا إلى اليابان . وأخص بالشكر منهم الأساتذة : يوشيهيرو كيمورا Yoshihiro Kimoura ، وايجي ناجاساوا Eiji Nagasawa ، ويوزو إيتجاكي Yuzo Itagaki ، وأكيرا جوتو Akira Goto ، وغيرهم .

وأنا مدين بالشكر أيضا للمؤسسات الثقافية والمالية في اليابان التي استضافتني في ربوعها وقدمت لي كل التسهيلات الإدارية والمساعدات المالية لأربع مرات متتالية ، والتي من دونها لم يكن بالإمكان إنجاز هذا البحث . وأخص بالشكر هنا المؤسسات اليابانية التالية :

Institute of Developing Economies in Tokyo,
Institute of Oriental Culture at University of Tokyo
and the Japan Foundation.

ختاما ، هناك دراسات استراتيجية تؤكد أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرن اليابان بامتياز . ولعل في هذا القول بعض الإفراط في التفاؤل بمستقبل هذا البلد ، فاليابان ستدخل القرن القادم ، دون شك ، من بابه الواسع ، كإحدى أبرز الدول الفاعلة فيه ، وعلى جميع المستويات . وبما أن دراستنا هذه قد اقتصرت على النهضة اليابانية في القرن التاسع عشر ، بهدف إقامة المقارنة مع النهضة العربية في مصر إبان ذلك القرن ، فإن الوثائق والمصادر الغنية جدا التي جمعناها في رحلاتنا الأربع إلى اليابان خلال السنوات (١٩٨٩ ـ ١٩٩٨) ستكون منطلقا لدراسة أخرى حول النهضة اليابانية الثانية والمستمرة منذ النصف الثاني من القرن العشرين حتى الآن .

وكلي أمل في أن تقدم هذه الدراسة وجهة نظر علمية جديدة كل الجدة عن اليابان ، وأن يبدأ الباحثون العرب بالعمل على سد النقص المزمن في الدراسات العربية الجادة حول اليابان ، وتجاوز مرحلة الترجمة عن اللغات الأوروبية إلى إصدار الأبحاث العلمية المعمقة حول تجربة رائدة في مجال التحديث ، وعلى العرب الاستفادة القصوى منها .

إنها الدراسة الأولى في سلسلة من الأبحاث التي سنعمل على إعدادها ونشرها في السنوات القادمة على أمل تنوير القارئ العربي بحقيقة النهضة اليابانية وما تطلبته من تضحيات كبيرة للحفاظ على أصالة عريقة تحميها حداثة مفتوحة على جميع ثمار التغيير والثقافات العصرية ، تتفاعل معه بثقة القادر على الاستيعاب والتطوير والإبداع .

مسعود ضاهر
بيروت ، يونيو ١٩٩٩

الفصل الأول

العرب واليابان
في مواجهة التحدي الغربي

مدخل : بدايات التحدي الغربي لليابان والسلطنة العثمانية

لم تتوقف الحروب التي خاضتها السلطنة العثمانية داخل أوروبا طوال القرنين السادس والسابع عشر ، ودخلت في تحالفات عسكرية إلى جانب دول أوروبية ضد دول أخرى طوال تلك الفترة . وعلى الرغم من الحروب المستمرة التي خاضتها السلطنة في أوروبا ، فإن علاقاتها التجارية مع الدول الأوروبية كانت في تطور مضطرد . وتحولت السلطنة وولاياتها منذ القرن الثامن عشر ، إلى قطب جاذب للرساميل الأوروبية .

لسنا في مجال البحث في العلاقات العثمانية ـ الأوروبية منذ نشأة السلطنة حتى مطالع القرن التاسع عشر لأن الدراسات المنشورة حولها تكاد لا تحصى ، وبلغات عدة . وكانت لنا مساهمات عدة في هذا المجال عبر عدد كبير من الدراسات والمقالات الموثقة والمستندة إلى مصادر الأرشيف العثماني ، والفرنسي ، والروسي ، والبريطاني ، والأمريكي ، بالإضافة إلى الوثائق المحلية ، وسجلات المحاكم الشرعية في بلاد الشام . لذا لم نجد ضرورة تذكر لاستعادة الأحداث التاريخية البارزة التي عاشتها السلطنة وولاياتها ، بل ننطلق منها لتحليل الأسباب العميقة التي منعت قيام إصلاحات جذرية في السلطنة وولاياتها طوال القرن الثامن عشر ، وقادت إلى فشل حركات التحديث فيها إبان القرن التاسع عشر .

كانت القوى المتصارعة تعيش على القارة الأوروبية أو متجاورة جغرافيا بين أوروبا وآسيا وأفريقيا ، ولديها تاريخ طويل من العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية ، وتندرج ضمن دورة اقتصادية شبه موحدة في إطار اقتصاديات حوض البحر الأبيض المتوسط وغيرها . وهناك دراسات كثيرة تناولت بالتفصيل أبعاد التحدي الغربي للعثمانيين وأساليب الرد عليه طوال القرون السادس والسابع والثامن عشر . فقد اشتد الصراع العثماني ـ الأوروبي منذ أن احتل الأتراك العثمانيون القسطنطينية ، عاصمة الدولة

البيزنطية العام ١٤٥٣ وحولوها إلى عاصمة للسلطنة العثمانية وأطلقوا عليها اسم الآستانة ، أو استنبول . ثم كرر العثمانيون محاولاتهم لاحتلال فيّينا ، وأقاموا تحالفات سياسية وعسكرية مع الدول الأوروبية ، وإعطاء امتيازات لبعض الرعايا الأجانب داخل السلطنة وغيرها .

إلا أن مرحلة القوة لم تدم طويلا بعد أن فشلت السلطنة في التوغل داخل أوروبا باتجاه غرب القارة . ثم أعقبتها مرحلة التوازن العسكري بين السلطنة والتحالف الأوروبي ، فمرحلة ثالثة حاولت فيها أوروبا اختبار قدراتها العسكرية على اختراق الدفاعات العثمانية واحتلال بعض ولايات السلطنة ، وشكلت حملة نابليون بونابرت على مصر العام ١٧٩٨ بداية المرحلة الثالثة في الصراع العثماني مع الغرب والتي انتهت بانهيار السلطنة في الحرب العالمية الأولى .

باختصار شديد يمكن القول إن العلاقات بين السلطنة والدول الأوروبية قد تميزت على الدوام بكثرة الحروب دون تأثير كبير على العلاقات الاقتصادية التي كانت تتوسع بينهما بوتيرة متسارعة ، فقد شكلت السلطنة سوقا حيوية للسلع الأوروبية ، ومصدرا أساسيا للمواد الخام التي تحتاج إليها المصانع الأوروبية الحديثة كالحرير ، والقطن ، والصوف ، وكثير من المعادن بالإضافة إلى التوابل ، والأفاويه ، وجوز الطيب وغيرها .

فعلى سبيل المثال ، تقارير القناصل الأمريكيين من حلب بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٨٣٧ ، ومن بيروت بتاريخ ١١ أغسطس ١٨٥٨ ، ومن طرابلس بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٨٥٩ ، وهي تؤكد على استمرار التبادل التجاري بين السلطنة العثمانية وولاياتها من جهة والدول الأوروبية من جهة أخرى ، دون تغيير جذري حتى أواسط القرن التاسع عشر[١] .

بالمقابل ، يندرج الصراع الياباني مع الغرب ، خاصة في القرنين السادس والسابع عشر في إطار العلاقات التجارية المستمرة بين الشرق والغرب عبر ما عرف تاريخيا بطريق الحرير . وتكمن خصوصية التجربة اليابانية في إحساس اليابانيين المبكر بخطر التدخل الأجنبي في اليابان بعد أن قام مبشرون مسيحيون بتنصير ما يزيد على ثلاثمائة ألف ياباني وبعض قادة الساموراي . وهي نسبة مهمة قياسا إلى سكان اليابان القليلي العدد في مطلع القرن السابع عشر .

لذلك اتخذت الحكومة اليابانية قرارا صارما بمنع الديانة المسيحية في اليابان العام ١٦٣٧ ، وخاضت حرب تصفية دموية ضد اليابانيين المتنصرين ، وأغلقت موانئها البحرية أمام التجارة الأوروبية ، ودخلت في عزلة طوعية دامت أكثر من قرنين حتى أواسط القرن التاسع عشر . ومع أن الدراسات التاريخية الجادة تشكك في صدقية هذه العزلة كما تشكك في الأسباب الحقيقية التي أدت إليها ، فإن من الثابت أن خوف سكان الجزر اليابانية من الاحتكاك مع العالم الخارجي بعد قرون طويلة من العزلة الطبيعية يفسر ، إلى حد بعيد ، القرار الياباني بالانكفاء على الذات خوفا من السقوط تحت السيطرة الأجنبية . فقد شعر اليابانيون أنهم يفتقرون إلى التكنولوجيا والعلوم الغربية الحديثة التي انتشرت في أوروبا وأمريكا على نطاق واسع منذ بداية الاكتشافات البحرية والدوران حول الأرض . وأن الانفتاح على تلك العلوم دفعة واحدة يمكن أن يقود إلى انبهار بالغرب برز أثره مع إدخال البرتغاليين لصناعة الأسلحة النارية إلى اليابان في أواسط القرن السادس عشر وما أعقبه من عملية تنصير لتوليد أجيال متغربة من اليابانيين تمهد الطريق لارتباط تبعي بالغرب . لذا فضلت حكومة الشوغون المواجهة الدموية بتوجيه الضربة القاضية إلى المتغربين في داخلها خوفا من تحولهم إلى ركائز محلية للسيطرة الخارجية ، فدمرت بسرعة ما بنته الإرساليات التبشيرية المسيحية طوال قرن بكامله ، وعملت على تصليب الجبهة الداخلية اليابانية لمواجهة مرتقبة مع الغرب في مرحلة لاحقة ، وذلك يتطلب وقفة تحليلية لدراسة أبعاد التحدي الأوروبي لكل من اليابان والسلطنة العثمانية ، ومن خلالها مصر وبلاد الشام ، على مشارف القرن التاسع عشر ، ومستوى الرد المحلي عليه .

أولا : اليابان تختار العزلة الطوعية لمواجهة التحدي الغربي

مدخل : عزلة فرضتها الطبيعة

يتشكل الأرخبيل الياباني من آلاف الجزر أبرزها الجزر الأربع الكبرى وهي :

١ـ هونشو Honshu ، وهي الأكثر أهمية بالنسبة لكثافة السكان ، وتضم المدن الكبرى وركائز الاقتصاد الوطني في اليابان .

٢ـ هوكايو Hokkaido ، وهي ثاني أكبر جزر اليابان من حيث المساحة التي تبلغ ٣٤, ٢٧٦ ميلا مربعا ، لكنها الأقل كثافة سكانية إذ لم يكن يزيد عدد الأفراد في الميل المربع الواحد على سبعة أشخاص في أواسط القرن العشرين . وقد ضمت هوكايدو إلى اليابان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، في عهد الإمبراطور مايجي Meiji ، وذلك على الرغم من احتجاج سكانها الأصليين من الأينو Ainu ، ومازالت حركة الاحتجاج مستمرة .

٣ـ شيكوكو Shikoku ، وهي ثالث كبرى الجزر اليابانية وتضم مصانع كبيرة ، وتلعب دورا مهما في الاقتصاد الياباني .

٤ـ كيوشو Kyushu ، رابع الجزر اليابانية الكبيرة وفيها مشاريع زراعية ومراكز صناعة مهمة .

لا تزيد مساحة اليابان على ٧٣٠, ١٤٥ ميلا مربعا ، وبامتداد يصل إلى ٢٣٦٠ ميلا ، وهي مساحة تقارب حجم كل من فرنسا ، أو ألمانيا ، أو كاليفورنيا مع كثافة سكانية كبيرة جدا ، وهي بلاد جبلية وبركانية وعرضة للزلازل المدمرة في آن واحد ، وتجتاحها أمطار موسمية على شكل أعاصير أو تيفون يزيد عددها على العشرين كل عام مخلفة وراءها أضرارا جسيمة في الأرواح والممتلكات[٢] .

لا يتسع المجال لرسم صورة تاريخية متكاملة عن تطور المجتمع الياباني منذ أقدم العصور حتى مطلع القرن التاسع عشر . فهناك مئات الدراسات المنشورة في هذا المجال . وسنكتفي هنا بإبراز السمات الأساسية لتاريخ اليابان الحديث إبان المرحلة الممتدة من النصف الثاني من القرن السادس عشر إلى أواسط القرن التاسع عشر ، والتي شهدت بدايات الضغط الإمبريالي الغربي على اليابان . وهي تضم مرحلة التوحيد القومي National Reunification (١٥٦٨ ـ ١٦٠٠) ، ومرحلة توكوغاوا Tokugawa (١٥٩٨ ـ ١٨٦٧) نسبة إلى هذه الأسرة القوية من الساموراي التي ارتقى زعماؤها إلى قيادة الحكم المركزي المعروف باسم الشوغون Shogunate ، وعرفت إدارتهم الحكومية باسم Bakufu .

من المفيد هنا تقديم لمحة سريعة جدا عن أبرز الأحداث التاريخية لهاتين المرحلتين ، خاصة وأن حركة تحديث اليابان ارتبطت وثيقا بحركة التوحيد المبكرة للقطاعات اليابانية ، وانتشار موجة العداء للأجانب أو «البرابرة» كما تسميهم الوثائق اليابانية ، والتراكم الإيجابي على مختلف الصعد العسكرية والاقتصادية والمالية والتربوية والإدارية التي رافقت مرحلة توكوغاوا وكان لها الدور الحاسم في التمهيد لإصلاحات الإمبراطور مايجي .

أ ـ مرحلة التوحيد القومي (١٥٦٨ ـ ١٦٠٠)

شهد التاريخ الياباني عدة محاولات توحيدية سابقة في إطار الصراع على مركزية السلطة وتوسيع دائرة النفوذ بين السلالة الإمبراطورية والشوغون من جهة ، وبين أسر قوية خاصة عائلات فوجيوارا Fujiwara ، وتائيرا Taira ، وميناموتو Minamoto من جهة أخرى[٣] .

أسهم ذلك الصراع في توليد تيار دائم يعمل على توحيد المقاطعات اليابانية وحمايتها من الغزو الخارجي . إلا أن أبرز محاولات التوحيد هي التي قام بها الشوغون أبو نوبوناغا Obu NOBUNAGA (١٥٣٢ ـ ١٥٨٢) الذي تولى الحكم العام ١٥٦٨ ، بعد أن دخل كيوتو Kyoto عاصمة الأباطرة اليابانيين معلنا عزمه على توحيد جميع المقاطعات اليابانية في دولة مركزية واحدة[٤] .

وشهدت سنوات حكمه (١٥٦٨ ـ ١٥٨٢) أحداثا بارزة في تاريخ اليابان الحديث إذ شكل أول محاولة لضرب التشتت الإداري القديم وضم المقاطعات اليابانية بالقوة العسكرية . ونجح في إخضاع ٣٢ مقاطعة من أصل ٦٨ مقاطعة كانت تنقسم إليها الأراضي اليابانية في عهده فكان أول شوغون قوي يؤسس لوحدة اليابان المركزية . إلا أن ما يؤخذ عليه غياب أي مشروع سياسي مرافق لعملية التوحيد بل استخدام القوة للضم وإلحاق الدايميو الضعفاء بالشوغون القوي .

منذ العام ١٥٧١ أصبح ميناء ناجازاكي Nagasaki ميناء اليابان الأول في النصف الثاني من القرن السادس عشر . في الوقت عينه ، بدأت محاولة

التوحيد تصطدم بحكام المقاطعات من الدايميو Daymios من جهة ، ومن الرهبان البوذيين من جهة أخرى ، فضرب معاقل الرهبان البوذيين في جبل هيائي Hiei . وفي العام ١٥٧٣ أنهى حكومة أشيكاغا Ashikaga . وفي العام ١٥٧٦ نقل نوبوناغا مركز حكمه إلى القلعة أزوتشي Azuchi Castle قرب بحيرة بيوا Biwa lake . وشهد العام ١٥٧٨ تحولا بارزا في تاريخ المقاطعات اليابانية حين أشهر الحاكم القوي لمقاطعة شمال كيوشو ، الدايميو أوتومو يوشيشيجي Otomo Yoshisige ، اعتناقه للديانة المسيحية .

وفي العام ١٥٨٠ حاصر أنصار الطائفة البوذية Shinshu الحاكم نوبوناغا في قلعة أوساكا Osaka الحصينة ، ثم اغتيل العام ١٥٨٢ .

حتى مقتل نوبوناغا لم يكن الحكم قد أصبح وراثيا بعد ، وكانت اليابان قد سارت خطوات واسعة نحو وحدة السلطة المركزية التي تعززت أيضا مع خلفه هيديوشي Hideyoshi الذي كان من منابت فلاحية ثم ترقى إلى الحكم بقوة السيف ، فأجرى على الفور مسحا شاملا للسكان والموارد الاقتصادية العام ١٥٨٢ ، وأعاد تحصين قلعة أوساكا العام ١٥٨٣ ، ثم أعلن نفسه حاكما عاما مطلق الصلاحيات في العام ١٥٨٥ ، واتخذ لنفسه لقب Toyotomi العام ١٥٨٦ .

ومنذ العام ١٥٨٧ تسارعت خطى توحيد المقاطعات اليابانية . ففي هذا العام خضع للحاكم الجديد بعض الدايميو الأقوياء في مقاطعات Shimazu of Satsuma ، في غربي Kyushu . وفي العام نفسه أصدر أمرا يحظر فيه عمل المرسلين المسيحيين في اليابان .

في العام ١٥٨٨ أمر بمصادرة جميع السيوف التي كانت في حوزة الفلاحين تلافيا للانتفاضات الفلاحية ضد السلطة المركزية التي أصبحت المصدر الوحيد للتسلح الشرعي . فعرف ذلك التدبير باسم «سيف الكوخ» Hideyoshi's Sword Hunt ، وفي العام ١٥٩٠ سيطر على أملاك أسرة هوجو الغنية في كانتو Hojo Family of Odawara in the Kanto ، وأمر بنقل مركز الحكم من كانتو إلى أدو Edo ، طوكيو حاليا ، ونصب مكانه الحاكم أياسو توكوغاوا باسم «سيد كانتو» Tokugawa Iyeasu, Lord of the Kanto .

سنة ١٥٩١ أصدر هيديوشي أمرا صارما يقضي بأن يحترم جميع اليابانيين انتماءهم الدائم إلى إحدى الطبقات الاجتماعية الثلاث : طبقة المحاربين ، وطبقة التجار ، وطبقة الفلاحين ، بالإضافة إلى جماعات المنبوذين أو الصعاليك . ولكل من الطبقات الثلاث موقع محدد يصعب الخروج منه . وفي العام التالي جهز حملة عسكرية ضخمة ضمت حوالي ١٥٠ ألف محارب مزودين بأسلحة حديثة للسيطرة على العالم انطلاقا من كوريا والصين وعرفت بالحملة الكورية . فانتهز المرسلون الفرنسيسكان الإسبان فترة غيابه للبدء بعملهم التبشيري في اليابان منذ ١٥٩٢ .

لكن الحملة تعثرت بسبب المقاومة الكورية والصينية القوية سنة ١٥٩٣ ، فأعاد تجميع قواته ليعاود الهجوم مجددا سنة ١٥٩٧ ، غير أن طرق الإمدادات باتت صعبة للغاية ، ففشلت الحملة ، وعاد إلى اليابان ليلاحق المرسلين الأجانب ، فأعدم عددا منهم ومن أتباعهم من اليابانيين ، غير أنه توفي في العام التالي ، ١٥٩٨ .

ترك هيديوشي مجلس قيادة من خمسة أشخاص ، وكان أشدهم قوة ، إياسو توكوغاوا الذي تفرد بالحكم وجعل عاصمته إدو Edo التي ستصبح عاصمة اليابان الجديدة بدل العاصمة القديمة كيوتو Kyoto ، وستعرف لاحقا باسم طوكيو Tokyo أو العاصمة الشرقية . ويعتبر الحاكم الجديد المؤسس الفعلي لحكم أسرة توكوغاوا Tokugawa القوية ، والتي توارث أبناؤها الحكم حتى عام ١٨٦٧ ، وفي ظل القادة الأقوياء من هذه الأسرة خضع الدايميو Daymios ، وهم حكام جميع المقاطعات اليابانية أو «هان Hansâ ، إلى شوغون واحد ، وبلغ عددهم في أواخر مرحلة توكوغاوا ٢٦٥ دايميو .

باختصار ، يمكن توصيف مرحلة التوحيد القومي لليابان والمرحلة الأولى من نظام حكم توكوغاوا (١٥٦٨ ـ ١٦٣٧) Tokugawa Bakuhan Sys-tem على الشكل التالي : تم تجريد القوى العسكرية للدايميو من حكام المقاطعات المعادية لسلطة الشوغون المركزية ، وصودرت ممتلكات ٩١ منهم قدر مردودها بحوالي ٢ , ٤ مليون كوكو Koku ، بالإضافة إلى مصادرات لاحقة بلغ حجمها قرابة ٢ , ٢ مليون كوكو . فتعزز بذلك دور الشوغون أو السلطة المركزية على حساب إضعاف دور قوى التجزئة المحلية من حكام

المقاطعات . وأخطر ما اتخذ من تدابير في مرحلة توكوغاوا القرار الذي حول سلطة الشوغون إلى حكم وراثي له طابع الثبات والاستمرارية في حين حظرت الوراثة على حكام المقاطعات . فبدأ تاريخ اليابان يسير في خط التوحيد القسري الذي لا رجوع عنه مقابل قطع الطريق على كل محاولات التجزئة ، والانفصال ، والتمرد والعصيان . وقد وضعت جميع القوى العسكرية في اليابان موحدة تحت إمرة الشوغون لاستخدامها في ضرب المتمردين بقسوة . وبات على حكام المقاطعات القيام بزيارات دورية للشوغون في «إدو» للإعراب عن ولائهم الثابت وتقديم الطاعة إليه ، وتزويده بالهدايا الفاخرة ، وتقديم الضرائب بانتظام .

نشرت إدارة الشوغون قواعد صارمة تدعو إلى الانضباط الكلي ، واحترام النظم التي يصدرها الشوغون لأن مخالفتها تثير غضب الحاكم العام وتستدعي العقاب . في مرحلة الصراع الأولى بين اليابان والغرب التي امتدت حتى أواسط القرن السابع عشر بقي صراع الوحدة والتجزئة على أشده بين فئات الساموراي من جهة ، وبين الشوغون والجماعات اليابانية التي اعتنقت المسيحية من جهة أخرى ، فتنازعت السلطة المركزية القيادة العليا من «الشوغون» أو حكام الباكوفو مع زعماء المقاطعات بقيادة شرائح أدنى من الساموراي ، وهم من الدايميو Daimoys أو حكام المقاطعات (هان Hans) وكان أكبر قادة الدايميو من كان يجمع في منطقة حكمه أكثر من مائة ألف كوكو Koku ، وأدناهم من يجمع عشرة آلاف كوكو ، وهي وحدة لوزن الأرز أعطت اسمها على النظام بكامله فعرف تاريخيا باسم «نظام الكوكوداكا Kokudaka System» .

تشكلت طبقة الدايميو من القوى الأكثر فعالية في المقاطعات اليابانية منذ القرن الرابع عشر ، فتقاسم هؤلاء مناطق النفوذ فيما بينهم ، وتوزعوا الأراضي والإنتاج الزراعي ، وتمردوا باستمرار على كل حركات التوحيد التي قامت بها السلطة المركزية عبر الشوغون الأقوياء . وانتدب الدايميو أنفسهم للدفاع حتى الموت عن قدسية أرض اليابان التي لا يجوز أن تطأها أقدام الغزاة . فاستفادت السلطة المركزية لاحقا من هذه النزعة الاستشهادية لدى البوشيدو Bushido أو قادة الساموراي من الدايميو لتوظفها من أجل الدفاع

عن وحدة اليابان ، ومقاومة أي جيش أجنبي يحاول احتلال أراضيها . وليس صدفة ألا يشهد تاريخ اليابان على مر العصور أي شكل من أشكال التعاون التبعي بين القوى المحلية وقوى الاستعمار الأجنبي . ونظرا لتزايد قوة الشوغون الذين جعلوا عاصمتهم المركزية مدينة إدو التي أصبحت في القرن التاسع عشر طوكيو أو العاصمة الشرقية ، أجبر عدد كبير من الدايميو على إرسال بعض أبنائهم إلى العاصمة الجديدة بهدف توكيد ولائهم للسلطة المركزية التي كان يرأسها الإمبراطور بنفسه ، إلا أن كبير زعماء الساموراي ، وهو الشوغون ، كان بمثابة الحاكم الفعلي لليابان[٥] .

ب : مرحلة توكوغاوا الأولى (١٥٩٨ ـ ١٦٣٧)

عرفت هذه المرحلة أيضا باسم مرحلة إدو EDO ، وتعني العاصمة الشرقية التي بدأت تنافس كيوتو Kyotoعاصمة اليابان التاريخية التقليدية . كانت إدو منذ العام ١٥٩٠ مركز حكم إياسو توكوغاوا Iyeasu Tokugawa في عهد الشوغون هيديوشي حتى وفاته العام ١٥٩٨ ، فانتقل الحكم إلى إياسو توكوغاوا الذي أعلنها عاصمة رسمية لليابان بعد انتصاره الساحق في معركة ساكيغاهارا Sekigahara الشهيرة العام ١٦٠٠ ، ولم ينتقل إلى عاصمته الجديدة حتى العام ١٦٠٣[٦] .

لم يكن الحكم وراثيا حتى العام ١٥٩٨ عند وفاة الشوغون هيديوشي ، لكن الشوغون الجديد إياسو توكوغاوا أسس حكما وراثيا لعائلته استمر ٢٦٥ سنة ، وتعرف في التاريخ الياباني بمرحلة توكوغاوا . لذا اختلط على المؤرخين تحديد البداية الفعلية لمرحلة توكوغاوا أو إدو . فمنهم من حدد بدايتها بالعام ١٥٦٨ ، أي منطلق توحيد اليابان فعليا بالقوة العسكرية ، ومنهم من حددها بالعام ١٥٩٨ ، أو بالعام ١٦٠٠ ، أو بالعام ١٦٠٣ وذلك إما تبعا لتاريخ وصول مؤسس هذه الأسرة إلى السلطة ، أو بانتصاره في معركة فرض الطاعة على حكام المقاطعات من قادة الدايميو ، أو بتاريخ نقل مركز الحكم فعليا من كيوتو إلى طوكيو ، وتسمية إياسو رسميا بالشوغون أو الحاكم العام للمقاطعات اليابانية . كما أن تسمية هذه المرحلة باسم مرحلة

إدو Edo تندرج في إطار تقسيم سابق للتاريخ الياباني على أساس العاصمة المركزية أو المنطقة الجغرافية على غرار مراحل : «نارا» Nara ، و«هايان كاماكورا» Heian Kamakura ، و«موروماشي» Muromachi .

بدأت طوكيو الجديدة تتوسع خارج أسوار قلعة إدو ، التي كانت أكبر قلاع اليابان في مطلع القرن السابع عشر ، وأدخل الشوغون الجديد الكثير من الإصلاحات على عاصمته الجديدة منذ العام ١٦٠٦ . وما لبث عدد سكانها أن ازداد بسرعة كبيرة في تلك المرحلة مع ازدياد عدد الحوانيت ومراكز الإنتاج الحرفي . وواجه الحاكم الجديد تحديات كبيرة على مختلف الجبهات ، الداخلية منها والخارجية . فقد قام شيمازو ، حاكم مقاطعة ساتسوما Shi-mazu of Satsuma باحتلال جزر ريوكيو Ryukyu Islands العام ١٦٠٩ . وفي العام نفسه بنى الألمان مركزا تجاريا لهم في هيرادو Hirado . وفي العام ١٦١٢ بدأت موجة الاضطهاد الثانية ضد معتنقي المسيحية من اليابانيين . وفي العام التالي سار الإنجليز على خطى الألمان فبنوا مركزا تجاريا لهم في هيرادو . وفي العام ١٦١٤ حاصر إياسو قلعة أوساكا الحصينة للمرة الأولى بسبب عصيان أبناء الحاكم السابق هيديوشي فيها . ثم عاود الحصار للمرة الثانية إلى أن احتلها العام ١٦١٥ وقضى نهائيا على ورثة الحاكم القديم . ثم أصدر سلسلة من القوانين العسكرية لإضعاف نفوذ عائلات الدايميو المعادين لسلطته المركزية ، وعرفت تلك القوانين باسم : Laws for the Military Houses: Buke Shohatto.

وفي العام ١٦١٦ ، توفي الشوغون إياسو ، وكانت فترة حكمه بالغة الأهمية في تاريخ اليابان الحديث ، ولم يضعف دور أسرته بعد وفاته بل استمر حلفاؤه في توحيد البلاد ونجحوا في إخضاع كل حركات التمرد والعصيان على السلطة المركزية . وكان أبرزهم الشوغون ايميتسو Iemitsu الذي حكم من ١٦٢٣ حتى ١٦٥١ . ففي السنة الأولى من حكمه تخلى الإنجليز عن موقعهم في هيرادو . وفي العالم التالي ١٦٢٤ ، أصدر الشوغون أمرا بقطع العلاقة مع الإسبان ، وفي العام ١٦٣٦ صدر أمر آخر بمنع سفر اليابانيين إلى الخارج .

لكن التحدي الأبرز في تلك المرحلة تمثل بانتفاضة الفلاحين في شيمابارا Shimabara خلال العامين ١٦٣٧ ـ ١٦٣٨ . ولما كانت غالبية الفلاحين فيها

من معتنقي الديانة المسيحية من اليابانيين فإن قمعها بقسوة ارتدى وجها طائفيا تشير إليه الوثائق الأجنبية بالتصفية الدموية للمسيحيين اليابانيين . وأعقبها طرد التجار البرتغاليين من اليابان العام ١٦٣٩ ، ونقل الألمان مركزهم التجاري العام ١٦٤١ من هيرادو إلى دا شيما Deshima في ميناء ناغازاكي ، ودخلت اليابان في عزلة طوعية في الفترة ما بين العامين ١٦٣٧و١٨٥٣ . وقد أفردنا لها فصلا خاصا في هذه الدراسة نظرا لأهميتها البالغة في التمهيد للنهضة اليابانية .

أضواء على التفاعل المبكر ما بين اليابان وأوروبا قبل العزلة الطوعية

في العام ١٥٤١ نزل بعض الأوروبيين في ميناء جينغوجي ـ أورا Jinguji-Ura . وفي العام التالي حددت المصادر أسماء الأوروبيين الثلاثة الذين زاروا مقاطعة تانيغاشيما Tanegashima ، وبات من السهل تتبع حركة تنقل الأوروبيين في اليابان بعد ذلك التاريخ .

تجدر الإشارة إلى أن الوثائق اليابانية تصف الوافدين الجدد بالبرابرة القادمين من الجنوب أو من الجنوب ـ الغربي . وسيبقى استخدام هذا المصطلح سائدا حتى نهاية العقد الأول من إصلاحات الإمبراطور مايجي في السبعينيات من القرن التاسع عشر . كما أن صورة المرسلين الأوائل لم تكن إيجابية لدى اليابانيين بسبب سوء تعاطيهم مع السكان المحليين ، ومشاركتهم في الأعمال التجارية المربحة وتجارة بيع بعض اليابانيين كعبيد في مراكز أو أسواق العبيد في المحيط الهندي . ومع ذكر هؤلاء «البرابرة» تشير المصادر اليابانية لتلك المرحلة إلى دخول الأسلحة النارية ، والإرساليات التبشيرية التي لعبت دورا سلبيا في تاريخ اليابان .

قبل الاحتكاك المباشر بأوروبا كان السلاح المستخدم في اليابان حتى ذلك الحين هو البندقية القديمة المعروفة في أوروبا باسم Arquebuses . ووجد منها على الأراضي اليابانية بعيد قدوم البرتغاليين إليها ما يقارب ٣٠٠ ألف بندقية العام ١٥٤٦ . فقد أدخل البرتغاليون معهم السلاح الناري الأوروبي ،

ووزعوه على حلفائهم من حكام المقاطعات ، وسرعان ما انتشر السلاح الجديد على نطاق واسع وتحول إلى تجارة مربحة بعد أن استخدمه في القتال جميع أطراف النزاع ، وبشكل خاص الدايميو الأقوياء لإخضاع الضعفاء من حكام المقاطعات وإلحاقهم تبعيا بهم .

باختصار شديد ، يمكن القول إنه خلال ما يزيد قليلا على النصف قرن (١٥٤٣ ـ ١٦٠٠) اعتمد البرتغاليون ثلاث طرق متداخلة لتوسيع نفوذهم في اليابان : التجارة ، وبيع الأسلحة النارية ، والتنصير أو تحويل بعض اليابانيين من البوذية إلى المسيحية :

أ ـ ازدهار التجارة مع الغرب ، وذلك عبر ميناء ناجازاكي الذي تحول إلى أحد أكبر المرافئ اليابانية للتجارة مع الغرب .

ب ـ استخدام الأسلحة النارية ، فمنذ قدوم البرتغاليين إلى اليابان العام ١٥٤٣ حملوا معهم الأسلحة النارية الجديدة ، وبدأت حركة تحديث الأسلحة على نطاق واسع في اليابان .

ج ـ التركيز على المرسلين المسيحيين ، حيث يعود تاريخ ظهور الأجانب قرب السواحل اليابانية إلى حوالي العام ١٥٣٠ حيث تذكر الوثائق وصول عدد من البرتغاليين إلى ميناء كوكوبو Kokubu في مقاطعة بونغو Bungo .

كان البرتغاليون من أوائل التجار الأوروبيين الذين وصلوا اليابان وأقاموا معها تجارة نشطة عبر جزيرة تانيغاشيما ، غربي جزيرة كيوشو منذ العام ١٥٤٣ . وفي ١٥ أغسطس ١٥٤٩ بدأت الديانة المسيحية بالظهور العلني في اليابان عبر الراهب Francis Xavier الذي بدأ عمله في مقاطعة كاغوشيما Kagoshima ، وما لبث أن غادرها بعد أشهر قليلة في جولة إلى البلدان المجاورة لليابان حيث توفي في جزيرة سان ـ شان San - Chan بتاريخ ٢ ديسمبر ١٥٥٢ ، واستمر حلفاؤه من المرسلين الدومينيكيين والفرنسيسكان من الإسبان والفرنسيين بالتبشير في هوندو Hondo ، وفي كيوشو .

هكذا نجح المرسلون بإقناع الدايميو المحليين بحماية المتنصرين من اليابانيين عبر مساعدتهم في توسيع تجارتهم مع أوروبا . فاعتنق الديانة المسيحية عدد من الدايميو أبرزهم : أوتومو يوشيشيغي Otomo Yoshishige ، حاكم مقاطعة بونغو Bungo ، وأومورا سوميداتا Omura Sumidata مؤسس

المركز التجاري البرتغالي في ناجازاكي ، وحاكما مقاطعتي أريما Arima ، وجزيرة أماكوسا Amakusa .

في الوقت الذي كان فيه المرسلون الأوروبيون يلقون الدعم الكافي من جانب بعض الدايميو الأقوياء ، وبشكل خاص من تنصر منهم ، كانت الديانة البوذية تتعرض لمضايقات شديدة أدت إلى حصار بعض قلاعهم في هيئيزان Hieizanعلى يد قوات نوبوناغا العام ١٥٧١ ، حيث كانت المحصلة الدموية للمعركة سقوط آلاف الضحايا ، منهم عدد كبير من الرهبان البوذيين وعائلاتهم . ومنذ ذلك الحين بات الشوغون نوبوناغا يعرف في الوثائق البوذية بالشوغون المعادي للبوذية والرهبان البوذيين . وما لبثت حركة اضطهاد الرهبان البوذيين أن امتدت إلى معاقلهم القوية في أديرة أوساكا المحصنة بشكل ممتاز . وطال الحصار بعد أن فشلت عملية الاقتحام للقلعة في الأعوام ١٥٧٤ ، و ١٥٧٦ ، و١٥٧٨ . ولم تنجح قوات نوبوناغا في اقتحام قلعة أوساكا إلا في العام ١٥٧٩ بعد أن طوقها بحوالي ستين ألف مقاتل من أفضل قواته تدريبا وتسليحا ، وبعد حصار امتد لعام كامل . وقد حظي الرهبان بحماية الإمبراطور الياباني الشخصية ، فوزعوا على المقاطاعات اليابانية الأخرى وأحرقت القلعة . وقد مثل صراع الشوغون نوبوناغا الدموي مع الرهبان البوذيين نصرا كبيرا للمرسلين الأوروبيين الذين استفادوا إلى الحد الأقصى من ذلك الصراع لتوسيع دائرة عملهم واستقطاب دايميو جدد . فارتفع عدد اليابانيين الذين اعتنقوا الديانة المسيحية إلى قرابة ١٥٠ ألفا العام ١٥٨٢ . ولم يكتف المرسلون الأجانب بهذا القدر من النجاح بل رتبوا رحلة لأربعة من حكام المقاطعات المتنصرين للسفر إلى روما والحصول على مقابلة البابا وطلب بركته . ودامت الرحلة من ١٥٨٢ إلى ١٥٩٠ حيث عادوا إلى اليابان وأعلنوا انحيازهم إلى الإرسالية الجزويتية فيها .

لم تتم عملية التنصير وجهر بعض الدايميو باعتناقهم للديانة المسيحية دون رد فعل سلبي وعنيف من جانب الرهبان البوذيين . فمارسوا ضغطا شديدا على الشوغون الجديد هيديوشي (١٥٣٦ـ١٥٩٨) ، الذي بدأ حكمه العام ١٥٨٢ بتصفية القادة الكبار الذين كانوا يشكلون معه مجلس قيادة نوبوغا ، وأبرزهم الجنرالات : نيوا Niwa ، وايكادا Ikeda ، وشيباتا Shibata . فبدأ

هيديوشي حكمه بإعداد حملة عسكرية كبيرة لاحتلال أوداوارا Odawara وتأديب قادة الهوغو المتمردين Hojo ، في مقاطعة كانتو Kantoالغنية .

وطبقا لأرقام تلك المرحلة ، وهي لا تخلو من التضخيم ، فإن عدد أفراد الحملة بلغ قرابة ٢٥٠ ألف مقاتل ، مما يدل على قوة السلطة المركزية وقدرتها في إعداد حملات تأديب كبيرة . وبعد انتصاره في المعركة العام ١٥٩٠ ، أمر قادة الهوغو بالانتحار على طريقة شق البطن بالسيف المعروفة باليابانية باسم سيبوكو Seppuku . وتسلم حكم كانتو مساعد هيديوشي وأحد أكثر المقربين إليه وهو اياسيو Iyeasu ، خليفته ومؤسس حكم أسرة تاكاغاوا Tokugawa .

تعتبر فترة حكم هيديوشي بالغة الأهمية في تاريخ توحيد اليابان حيث عمل على تعزيز الاقتصاد ، وتشجيع الزراعة ، وإصدار القطع الذهبية المعروفة باسم أوبان وكوبان Koban & Oban ، وهي قطع بدأ إصدارها في عهد نوبوناغا ، وكانت القطع الجديدة أكثر قيمة واستقرارا ، كذلك أصدر قطعا فضية جديدة عرفت باسم تشوشوو Tsusho ، وقطعا نحاسية باسم سنSen . ولما كان الحاكم الجديد من أصول فلاحية ، فقد عمل على إعادة إعمار القرى والحقول الزراعية التي خربتها الحرب الأهلية . كذلك شجع الصناعات الحرفية خاصة صب المعادن ، ونسج الحرير ، فازدهرت التجارة في عهده على نطاق واسع عبر توسيع العلاقات مع البرتغاليين ، وإليه يعود الفضل في تنشيط التجارة البحرية عبر ميناء ناجازاكي ، والداخلية عبر مستودعات مدينة أوساكا .

شهدت تلك الفترة أيضا بناء بعض القصور الجديدة في العاصمة كيوتو ، وبناء المعابد البوذية والقلاع في عدد من المقاطعات ، وتنظيم حفلات تقديم الشاي بشكل واسع . كذلك ظهرت تبدلات مهمة على طريق تحديث المجتمع الياباني في بعض مظاهر اللباس والسكن . وتجلت أهم منجزات هيديوشي على الصعيد الاجتماعي بنشر ثقافة شعبية تدعو إلى المساواة بين اليابانيين ، بمعزل عن انتماءاتهم الطبقية ، وتحض على التمسك بقيم العدالة ، والتضامن الاجتماعي التي نشرتها فرقتان دينيتان مهمتان آنذاك هما : جودو Jodo ، ونيتشيرين Nichiren ، وهي قيم تتناقض مع مقولات الديانة المسيحية التي

انتشرت على نطاق واسع في عهد سلفه نوبوغانا ، وهذا ما يفسر اضطهاد هيديوشي للمسيحيين منذ العام ١٥٨٦ ، ثم توقفت حملته ضدهم بسبب انشغاله بحروب التوحيد في الداخل ، وبالحلم الذي راوده لاحتلال العالم انطلاقا من كوريا والصين .

في سنوات حكمه الأولى سمح نوبوناغا للمرسلين المسيحيين بالعمل ، في محاولة لإضعاف دور الرهبان البوذيين الذين كانوا يقفون في مواجهة أطماعه العسكرية بالسيطرة على الدايميو الضعفاء وأملاك المعابد البوذية . وقد طور صناعة الأسلحة النارية بسرعة حيث استخدم في إحدى المعارك اليابانية العام ١٥٧٥ قرابة العشرة آلاف قطعة سلاح ناري جديدة ، في حين أن عدد القوى المتصارعة لم يكن يزيد على ٣٨ ألف مقاتل ، واستخدم في المعركة طريقة الصفوف الأمامية المزودة بالأسلحة النارية تتبعها صفوف أخرى جاهزة للرمي . كما أن المدفعية قد استخدمت على نطاق واسع في تلك الفترة مما استوجب تغييرا جذريا في طريقة بناء القلاع اليابانية على أساس الأسوار المرصوفة بالحجارة الصلبة . وفي حين بدأ هذا الشوغون حاكما على المقاطعة الواقعة شرقي العاصمة كيوتو العام ١٥٦٨ ، فإليه يعود الفضل في السيطرة على جميع المناطق الوسطى ، وإضعاف دور الرهبان البوذيين المتمركزين في دير جبل Hiei الواقع فوق العاصمة كيوتو . كذلك احتل بالقوة مقاطعات أوساكا وشنشو . أخيرا ، استخدم هذا الحاكم الأسلحة النارية المصنعة في اليابان على نطاق واسع لإعداد حملة على الصين ، انتهت بوفاته العام ١٥٩٨ وانتقال الحكم إلى أسرة توكوغاوا التي تناوب قادتها على حكم اليابان بالوراثة .

عمليا ، ساهمت سياسة نوبوناغا الدينية في إطلاق الحرية للمرسلين المسيحيين ومنحهم الحماية التامة . وعلى الرغم من وجود قرارات رسمية في عهده صدرت خلال الفترة ما بين العامين ١٥٦٥ و١٥٦٨ ، وهي تحظر التنصير ، فإن سياسته قامت على تشجيع اليابانيين على اعتناق الدين المسيحي ، ولم يجد حرجا في إنشاء مدرسة للآباء اليسوعيين داخل قصره في أزوتشي Azouchi ، ثم حذا حذوه عدد من الدايميو من حكام المقاطعات الذين تنصروا ، وحموا اليابانيين المتنصرين في مقاطعاتهم كما حموا الآباء

المرسلين من الأجانب ومؤسساتهم التبشيرية . وتشير بعض الدراسات إلى إن سياسته الدينية كانت تهدف للضغط على الفرق البوذية ومنعها من معارضة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والإدارية على طريق توحيد اليابان بالقوة العسكرية . لكن تزايد عدد المتنصرين بسرعة هائلة ، حتى بلغ قرابة ١٥٠ ألفا العام ١٥٨٢ وما يزيد على ٣٠٠ ألف مسيحي عند مطلع القرن السابع عشر ، أوجد حالة من الحقد البوذي ضد الإرساليات الأجنبية ، والمتنصرين من اليابانيين ، والدايميو الذين يقدمون الحماية لهم . فشعر قادة الفرق البوذية بأن الديانة المسيحية قد انتشرت على نطاق واسع في اليابان خلال أقل من نصف قرن ، وباتت قوة بارزة في الصراع المحلي في الثلث الأول من القرن السابع عشر . فكان لابد من العمل على وقف انتشارها أولا ، وإعداد خطة محكمة لتصفية دعاتها بقسوة[٧] .

بدايات التصدي للنفوذ الأجنبي في اليابان (١٥٨٢ـ١٦٣٧)

تبنى الشوغون هيديوشي سياسة مناقضة إلى حد كبير لسياسة سلفه نابوناغا في التسامح مع الإرساليات التبشيرية المسيحية . فقد حظر الديانة المسيحية منذ العام ١٥٨٧ ، لكنه لم يتخذ تدابير صارمة لمنعها . على العكس من ذلك ، فإن بعض الوثائق تؤكد وجود مستشارين مسيحيين داخل بلاطه ، وأن أحد أبنائه قد اعتنق المسيحية ، وأن عدد المسيحيين في أواسط عهده قد ارتفع إلى ما يزيد على ٢٠٠ ألف مسيحي[٨] .

لذلك استمر تدفق الإرساليات الأجنبية إلى اليابان في المرحلة الأولى من حكمه ، فإلى جانب إرساليات الجزويت البرتغاليين وفدت إرساليات الفرنسيسكان الإسبان التي جاءت من الفيليبين العام ١٥٩٢ ، في وقت كان فيه الشوغون يقود حملة لاحتلال العالم دامت أكثر من خمس سنوات تمتع فيها المرسلون الأجانب بحرية شبه مطلقة للتبشير .

واتخذ أحد الآباء اليسوعيين الكبار ، هو الأب مرتينيز Martinez ، من كيوتو العاصمة مركزا لنشاطه التبشيري عام ١٥٩٦ . وفي العام نفسه تم احتجاز باخرة إسبانية جنحت عند سواحل اليابان وتبين من التحقيق أنها

كانـــت محملة بكمية كبيرة من الليرات الذهبـــية لاستخدامها في الإعداد لغزو اليابان عسكريا ، وصادفت تلك الحادثة عودة الحاكم هيديوشي من حملته الفاشلة لاحتلال الصين ، فأمر بصلب ٢٦ من المرسلين الأجانب واتباعهم من اليابانيين في ٥ فبراير ١٥٩٧ ، وكان بينهم ٦ من الآباء الفرنسيسكان الإسبان ، و٣ من الآباء اليسوعيين الفرنسيين . واستطاع الهرب إلى خارج اليابان حوالي ١٢٠ من الآباء اليسوعيين الذين توجهوا إلى مالاقا Malacca ، وكانت محصلة حملة الاضطهاد للعام ١٥٩٧ تهديم أو إغلاق ١٣٧ كنيسة ومدرسة .

خشي هيديوشي على عرشه بعد حملته الفاشلة على الصين ، فتخوف من نفوذ المرسلين الأجانب والتفافهم حول بعض الدايميو المتنصرين ، ومن كثرة النزاعات ما بين الإرساليات الأجنبية العاملة في اليابان والتي بدأت تهدد نظام القيم الاجتماعية السائد في اليابان والمبني على التسامح التام في شؤون المعتقدات الدينية . لكن حملة الاضطهاد استمرت عاما واحدا فقط ، إذ توفي هيديوشي في ١٧ سبتمبر١٥٩٨ مخلفا وضعا متفجرا على جميع المستويات . بدأ الحاكم الجديد إياسو توكوغاوا متسامحا في السنوات الأولى لحكمه ، وباشر التفاوض مع القوى الخارجية عبر قنوات رسمية تحددها الحكومة ، وليس عبر وسطاء من رجال الدين التابعين لإحدى الإرساليات الأجنبية . واستمرت المفاوضات طوال الفترة ما بين العامين ١٥٩٨ و١٦٠٢ وانتهت بعقد اتفاقية مع حكومة الفيليبين بإيفاد عدد من صانعي السفن إلى اليابان والسماح بالتبادل التجاري . ثم توسعت الاتفاقيات التجارية لاحقا مع بريطانيا ، وهولندا ، وإسبانيا ، وكوريا ، والصين ، وأنام ، وكمبوديا ، وغيرها . بالمقابل ، أظهر إياسو تشددا تجاه الإرساليات الكاثوليكية منذ العام ١٦٠٦ ، ثم سمح للمبشرين البروتستانت الألمان بالعمل في اليابان منذ العام ١٦٠٩ ، وللمرسلين البروتستانت الإنجليز منذ العام ١٦١٣ . واستمرت تصفية المرسلين الكاثوليك حتى وفاته العام ١٦١٦ . وتقدر الكنيسة الكاثوليكية عدد ضحايا الاضطهاد الديني في تلك المرحلة بأكثر من ٣٠٠٠ قتيل منهم ٧٠ من المرسلين الأجانب[٩] .

ليس من شك في أن تزايد تأثير المسيحية بعد أن اعتنقها عدد من حكام المقاطعات كان أحد الأسباب التي دفعت الشوغون إلى تصفية أنصارها بعد

أن تحولت إلى قوة سياسية استخدمها أطراف النزاع على السلطة ، كمدخل للتعاون مع قوى خارجية من البرتغاليين ، والإنجليز ، والألمان ، والإسبان ، وغيرهم . يكفي التذكير أن حكام مقاطعة كيوشو ، وهم من ألد أعداء إياسو ، كانوا ممن اعتنق الديانة المسيحية وبلغ عددهم خمسة في مطلع القرن السابع عشر ، وزاد في خطورة الوضع أن إعلان قادة من الساموراي انتماءهم الصريح إلى المسيحية أثار رد فعل محلي متزايد لدى مجلس قيادة الشوغون ، وحكام المقاطعات الأخرى ، والرهبان البوذيين ، فكان عليه أن يتخذ سلسة مستمرة من التدابير الزجرية ضد الإرساليات الأجنبية ظهرت تباعا في الأعوام ١٦٠٦ ، ١٦١١ ، ١٦١٤ ، وفي عام وفاته ١٦١٦ . فطرد الجزويت من مقاطعة موتسو Mutsu ، وكلف حكام المقاطعات باتخاذ تدابير صارمة ضد الإرساليات التبشيرية . أخيرا ، عندما توفي إياسو توكوغاوا في ظروف غامضة ـ وهو المعروف بدعمه القوي للبوذية كديانة رسمية لليابان ـ حوله البوذيون إلى رمز من رموز ديانتهم ، وأقيمت له المعابد كواحد من المصلحين اليابانيين الكبار في التاريخ الحديث . وبالغوا في احترامه لدرجة التقديس وإقامة معابد بوذية باسمه كرد فعل محلي ضد حركة التغريب التي قادها المرسلون الأجانب ومن تعاون معهم من حكام المقاطعات[١٠] .

ثم صدرت تعليمات الشوغون الجديد العام ١٦٢٤ والتي تحظر العلاقة مع الأجانب وتضع المتواجدين منهم في اليابان تحت رقابة السلطة المركزية . ولاحظ الشوغون أن الانتفاضة الفلاحية التي اندلعت العام ١٦٣٧ في مقاطعة كيوشو Kyushu ، خاصة في منطقتي شيمابارا وآماكوسا Shim-abara and Amakusa ضمت في صفوفها عددا كبيرا من المسيحيين .

قمعت الانتفاضة بقسوة بالغة أودت بحياة الغالبية الساحقة من المتمردين ، ومعها تمت التصفية الأكثر دموية للمرسلين وأتباعهم من اليابانيين خلال معارك (١٦٣٧ ـ ١٦٤٠) ، حيث قدر عدد القتلى بحوالي ٢٠ ألفا من الفلاحين المسيحيين ، وهو رقم كبير بالقياس إلى عدد سكان اليابان في تلك المرحلة ، فلجأ المسيحيون إلى «التقية» طوال ما يزيد على القرنين من الزمن ، ولم تبق لهم سوى تجمعات قليلة العدد في شيمابارا في جزيرة كيوشو . ومع إصدار الشوغون أوامره بحظر الديانة المسيحية رسميا منذ العام ١٦٣٧ ومنع

الاتصال بالأجانب إلا عن طريق الدولة ، دخلت اليابان في عزلة طوعية عن العالم الأوروبي حتى منتصف القرن التاسع عشر .

بعض النتائج الإيجابية لعزلة اليابان الطوعية

اكتسب اليابانيون صناعة الأسلحة النارية من البرتغاليين وصنعوها على نطاق واسع في النصف الثاني من القرن السادس عشر وأعدوا حملة عسكرية قوامها ١٥٠ ألف رجل (ترفع بعض المصادر الرقم إلى ٢٠٠ ألف) ، لاحتلال العالم بعد السيطرة على كوريا والصين . وذلك ينفي بالملموس المقولات التي تنظر إلى اليابان كبلد متخلف ، يعيش عزلة تامة عن العالم ، وينتظر انذارا أمريكيا لإنقاذه من سباته . وعلى رغم فشل الحملة في تحقيق أهدافها العسكرية ، اكتسب اليابانيون عن الصينيين خبرة مهمة في مجال الطباعة ، فاستخدموا الحروف المتحركة بدل الحروف أو الألواح الخشبية الجامدة ، كذلك استخدموا التصوير على الخشب في الطباعة .

من ناحية أخرى ، بات على كبار قادة الساموراي من العسكريين الذين فرضوا الوحدة اليابانية بالقوة المسلحة ، التنبيه إلى مخاطر حركة تغريب مبكرة في النصف الثاني من القرن السادس عشر وحتى الثلث الأول من القرن السابع عشر . فقد شهدت تلك المرحلة حركة تنصير واسعة طاولت بعض حكام المقاطعات وأعدادا متزايدة من اليابانيين ، وكان من ثمارها المباشرة زيادة العلاقات التجارية والثقافية والاجتماعية ما بين اليابان وأوروبا ، وأثرت الأفكار المسيحية الجديدة على نظام القيم الصارم الذي كان سائدا لدى الطبقة العسكرية ، وهو النظام المعروف باسم بوشيدو Bushido . ويختصر هذا النظام بالعبارة اليابانية شي جين يو Chi Jin Yu ، وتعني بالعربية : الحكمة واليقظة ، والشجاعة ، وهي الركائز الثلاث لنظام القيم الذي كان يعتمده المقاتل الياباني .

واعتمد نظام البوشيدو على كثير من مبادئ الديانة الكونفوشيوسية ، والكونفوشيوسية الجديدة في مرحلة سونغ Song والتي تميزت بأن غالبية مفكريها كانوا من مثقفي البلاد أو الشوغون . وقد شددوا في كتاباتهم على ضرورة تدريس التاريخ ، والتربية ، والأخلاق[١١] .

أما نظام القيم الاجتماعية الذي بشرت به ديانة الشنتو Shinto في اليابان منذ أقدم العصور فقد وضع موضع النقد من قبل نظام القيم الجديد الذي تبشر به المسيحية ، فاهتزت الصورة التقليدية لاحترام رب العائلة في اليابان ، والخضوع التام لزعيم الجماعة أو القبيلة Clan ، ورفض الشوغون والدايميو من حكام المقاطعات المفهوم الغربي للمساواة بين الحاكم والمحكوم . نشير كذلك إلى أن اليابانيين أعجبوا بالسلاح الناري الذي حمله معهم البرتغاليون ، ثم طوروا استخدامه بسرعة نظرا لحاجتهم الماسة إلى السلاح في حروبهم الداخلية وغزواتهم الخارجية ، كذلك استفادوا من خبرة الأوروبيين في مجالات الطب ، والفلك والهندسة .

بدأ رد الفعل الياباني عنيفا ضد المحاولات الغربية المبكرة لاحتلال اليابان في إطار مخططات استعمارية لاحتلال بلدان تلك المنطقة واستخدام عدد من الركائز التجارية والدينية والثقافية التي تمهد لذلك الاحتلال . وبعد سلسلة من عمليات الردع الوقائي ، ومنع القوى الخارجية من التدخل بالشؤون اليابانية ، وجد القادة اليابانيون أنفسهم عاجزين عن التصدي الناجح للضغوط الخارجية لأن المجتمع الياباني كان عاجزا عن المواجهة لأسباب موضوعية ناجمة عن النزاعات المستمرة بين أفراد الطبقة الحاكمة ، وضعف مناعة القوى الداخلية الشعبية في مواجهة تلك الضغوط .

فاتخذت إدارة الشوغون قرارها التاريخي بتصفية الركائز المحلية التي بناها الغرب في اليابان طيلة ما يقرب من قرن من الزمن (١٥٤٣ ـ ١٦٣٧) ، والدخول في عزلة طوعية ، لأسباب تتعلق بحماية اليابان من مخاطر غزو خارجي ، لم تكن مستعدة له على مختلف الصعد . ولم يكن قرار العزلة نهائيا وقاطعا ، فاستمرت العلاقات التجارية مع الأوروبيين عبر مرفأي ناجازاكي وهيرادو إلا أن التدابير الصارمة التي طبقها الشوغون ايميتسو Iy-emitsu منذ العام ١٦٣٣ ساهمت في فرض رقابة شديدة على العلاقات مع الغرب ، فقد نصت تعليمات الشوغون على حصر الملاحة الخارجية بسفن الدولة فقط ، وفرض عقوبة الموت على المهاجرين الذين يغادرون اليابان بطرق سرية مع مصادرة مراكبهم ، وتنفيذ عقوبة الإعلام بأي ياباني يبقى خارج اليابان لمدة تزيد على الخمس سنوات بعد صدور هذه التعليمات ،

ومنع البوشي Bushi أو التجار اليابانيين من الاتجار مباشرة مع الأجانب أو تخزين شيء من بضائعهم في مخازن يابانية ، وغيرها . وفي العام التالي ١٦٣٤ ، أصدر الشوغون تعليمات تنص على منع الإرساليات الأجنبية من العمل في اليابان ، ومنع تصدير الأسلحة اليابانية إلى الخارج ، ومنع كل أشكال الملاحة الخارجية إلا على سفن الحكومة . وبدا واضحا أن وتيرة العزلة تتزايد بشكل متصاعد ، وأدرك حكام المقاطعات من الذين تنصروا سابقا أن معركة تصفيتهم بدأت فعلا ، فتجمعوا في مقاطعة كيوشو بقيادة ماسودا شيرو Masuda Shiro . وانفجرت انتفاضات شعبية ارتدت طابعا دمويا ضد السلطة المركزية العام ١٦٣٧ ، فأدت إلى مقتل عدد كبير من اليابانيين المتنصرين وهروب من نجا منهم عبر البحر . ولعب الهولنديون دورا ملحوظا في قمع الانتفاضة الفلاحية إلى جانب القوى اليابانية الحكومية . نتيجة لذلك ، منعت الديانة المسيحية بشكل نهائي من اليابان ولم يسمح للمسيحيين اليابان الذين كانوا في الخارج بالعودة إليها . كذلك صدرت تعليمات الشوغون بمنع اللغات الأجنبية وعدم ترجمة نصوص منها إلى اليابانية . وصدر حكم غيابي بإعدام كل إسباني يوجد على الأراضي اليابانية . وانحصر التواجد الهولندي في ميناء ديشيما Deshima . وسمح الشوغون فقط لتجار ألمان وصينيين بالاتجار مع اليابان عبر ميناء ناجازاكي دون سواه ، وتحت رقابة مباشرة من السلطة المركزية ، وفي الوقت نفسه ، بقيت التجارة حرة مع الكوريين والصينيين عبر جزر ريوكو Ryuku ومرفأ تسوشيما Tsushima .

دلالة ذلك أن اليابان لم تعزل بشكل تام عن العالم الخارجي كما يعتقد بعض الباحثين ، وإنما تمت عزلتها الطوعية بناء على قرار سياسي ياباني قضى بتجنيب اليابان الضغوط الخارجية المتزايدة والانصراف لحل مشكلاتها السياسية والاقتصادية . فسمحت لها تلك العزلة بتطوير قواها الذاتية ، وتصليب وحدتها القومية ، وتنمية ثقافتها الخاصة ، وتطوير بناها الاقتصادية والاجتماعية بمعزل عن المؤثرات الغربية ، وتضخيم التراكم المالي النقدي الناتج عن غياب الاستنزاف المالي إلى الخارج عبر التبادل التجاري غير المتكافئ .

وشهدت تلك المرحلة ولادة عدد من التشريعات الإدارية المهمة التي ضمنت التطور السلمي لليابان ، أبرزها ، على سبيل المثال لا الحصر : «قانون عصر جينا Gennari المعروف بوصية إياسو ، وروكو Roku أو القرارات الإدارية ، والنظم العسكرية للساموراي Buke Shohodo ، وقانون المائة مادة Hiakka Jo ، والقوانين المالية المهمة التي صدرت في القرن الثامن عشر ، ومجلس الحكماء Goroju or Toshiyori الذي تشكل من خمسة أعضاء من كبار الساموراي من فئة Fudai ، والمجلس العادي Waka Doshiyori ، وتكون من ستة أعضاء من الساموراي مدة كل واحد منهم لشهر واحد ، ومجلس الرقابة Censorate ، وتكون من خمسة أعضاء أساسيين من فئة Ometsuke ، و ١٦ عضوا من المراقبين من فئة Metsuke وتنحصر وظائفهم في السهر على أمن الدولة ، واحترام التقاليد والأخلاق العامة ، ولديهم بوليس سري يعمل تحت إمرتهم .

شهدت تلك المرحلة ولادة ثلاث فئات من الوزراء أو الحكام هم : وزراء الشؤون الدينية وعددهم خمسة ويطلق عليهم اسم Jishabugio ، ووزراء الشؤون المالية وعددهم خمسة أيضا ويطلق عليهم اسم Kanjobugio ، وحكام مدينة إدو Edo وعددهم اثنان ويطلق عليهم اسم حكام المدن Mach-ibugio . وكانت الإدارات الرسمية تعنى بشؤون القضاء ، والضرائب ، والمالية ، والبوليس ، بالإضافة إلى الشؤون المدنية . وقسمت المقاطعات اليابانية إلى Hans يديرها حاكم إداري من قبل السلطة المركزية ، وقسمت المقاطعة إلى منطقة إدارية أو مورا Mura يديرها شويا أو نانوشي Shoya or Nanushi ، والمنطقة الإدارية إلى قرى يدير كل منها ساتو Sato ، وكل قرية إلى عائلات أو تجمع عائلي يديره كومي أويا Kumi Oya . وقد استتب الأمن في جميع أنحاء اليابان بواسطة جيش منظم على قاعدة فصائل أو غون Gun تتشكل كل منها من ألف خيال بإمرة قائد يدعى كاشو Kasho . وهناك نظام عسكري صارم وفاعل للتنسيق بين القوى العسكرية . وقد أقيمت في المدن الكبرى ككيتو ، وأوساكا ، وناجازاكي مراكز حكومية للعناية بالشؤون الخارجية التي تهم اليابانيين .

نشير أخيرا إلى أن فترة زمنية تجاوزت القرنين من السلم الأهلي الطويل الأمد قد ساهمت في الانتظام الدقيق للتراتب الاجتماعي عبر طبقات

اجتماعية ثابتة وصعبة الاختراق ، وزيادة مضطربة في القوى البشرية وفي الموارد الاقتصادية المتنامية التي جعلت مرحلة العزلة الطوعية قاعدة صلبة في المواجهة المرتقبة مع الغرب والتي تأخرت حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر . فبرزت ملامح مجتمع ياباني ثابت يعيد عملية التراتب الاجتماعي بشكل منتظم قاعدته قوى عسكرية متماسكة عبر طبقة الساموراي ، وقوى بورجوازية نشطة عبر طبقتي الحرفيين والتجار ، وقوى فلاحية حرة تزيد نسبتها على ٩٠٪ من عدد السكان ، وهي شديدة التمسك بعاداتها وتقاليدها الموروثة ، تضاف إلى ذلك شرائح اجتماعية كانت تتشكل على الدوام خارج الطبقات السائدة وأبرزها شريحة الرونين Ronin أو الساموراي الذين لا ينتسبون إلى زعيم محدد .

أما شريحة المنبوذين Semmin or Hors - Castes فكانت تقيم في ضواحي المدن الكبرى عبر أحياء خاصة بهم ومعظمهم من الدباغين ، والجزارين ، وقارعي الطبول ، وصانعي الأحذية ، هذا بالإضافة إلى قطاع الطرق ، والخارجين على القانون ، وأحياء فتيات الجيشا Geisha .

ثانيا : التحدي الأوروبي للسلطنة العثمانية عبر احتلال مصر في نهاية القرن الثامن عشر

مدخل : أضواء على أوضاع السلطنة العثمانية وولاياتها قبيل الهجوم الغربي عليها

منذ انتصار العثمانيين على المماليك في معركتي مرج دابق والريدانية (١٥١٦ و ١٥١٧) بات تاريخ بلاد الشام ومصر جزءا لا يتجزأ من تاريخ السلطنة العثمانية ، وتحولت مصر إلى ولاية من ولاياتها الكثيرة في آسيا الوسطى ، والبلقان ، والمغرب والمشرق العربيين ، بالإضافة إلى الجزيرة العربية . وذلك يتطلب تحليل مقدمات النهضة العربية في النصف الأول من القرن التاسع عشر بالارتباط الوثيق مع تجارب الإصلاح في السلطنة العثمانية نفسها[١٢] .

وتكاد تجمع الوثائق التاريخية على أن الضعف بدأ يدب بجسد السلطنة العثمانية بعد أن توقفت عن الفتوحات داخل أوروبا التي سرعان ما أخذت المبادرة للقيام بهجوم مضاد بهدف تفكيك السلطنة واقتسام ولاياتها . وتجلت هذه السياسة بوضوح تام مع الحملتين الفرنسية ثم الإنجليزية على مصر في الفترة ما بين عامي ١٧٩٨ و١٨٠٧ .

فطوال القرنين السادس عشر والسابع عشر شكلت السلطنة العثمانية دولة قوية مترامية الأطراف وباتت واحدة من أقوى الإمبراطوريات في العالم بحيث شكلت تهديدا مباشرا لجميع الدول الأوروبية المجاورة لها والتي بدأت تشكل أحلافا عسكرية للوقوف بوجه الخطر العثماني الزاحف على أوروبا . وفي حين اعتبرت الإنكشارية قاعدة الفتوحات العثمانية إبان تلك المرحلة والدرع الذي يحميها ، تحولت في نهاية القرن الثامن عشر إلى عنصر تهديم للسلطنة من الداخل بعد أن كثرت حركات تمرد العسكريين وعصيان الولاة في المناطق البعيدة عن مركز السلطنة . ومما ساعد في انهيار السلطنة أن بعض السلاطين الضعفاء باتوا أسرى لدى قادة الانكشارية يملون عليهم الأوامر . وزادت الضرائب بشكل فاحش وأطلقت يد الجباة لتحصيلها بمختلف أشكال البلص ، والسخرة ، والمصادرة مما أدى إلى نقمة شعبية عارمة في جميع الولايات ضد القوى العسكرية التركية والمملوكية المسيطرة[١٣] .

قامت السلطنة العثمانية أساسا على قاعدة عصبية عثمانية بقيادة العنصر التركي ، ثم ظهرت أفضلية عسكرية للقوى المملوكية . لكن تلك العصبية كانت تفسح في المجال أمام قيادات من غير هذين العنصرين لكي تتبوأ مراكز عالية في السلطنة . فكان مصطلح عثماني يتضمن جميع القوميات التي تشكلت منها سلطنة مترامية الأطراف في القارات الثلاث : آسيا وأوروبا وأفريقيا ، وكان السلطان العثماني يعتبر خليفة المسلمين ، في حين كانت السلطنة تضم قوميات تنسب إلى طوائف أو مذاهب أخرى غير إسلامية ، وتخضع جميع شعوبها لنظام الملل العثماني .

وإذا كان من الصعب جدا تقديم لوحة تفصيلية عن أوضاع السلطنة التي أغرت الأوروبيين بتجهيز حملات عسكرية لتفكيكها واحتلال بعض ولاياتها ، فإن من المفيد هنا تقديم بعض جوانب تلك اللوحة ، وبشكل

خاص بناها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية ، وضعف قواها الإنكشارية التي باتت مكروهة جدا وتحولت إلى عبء كبير على كاهل القوى المنتجة دون أن تكون لها القدرة العسكرية على حماية المنتجين لا من نزاعات الولاة الدموية ، ولا من مخاطر الغزو الخارجي . وامتد حكم السلطنة العثمانية طوال خمسة قرون مر فيها التاريخ العثماني بمراحل ثلاث :

أ ـ مرحلة القوة الضاربة ، وهي تغطي القرنين السادس عشر والسابع عشر ، ولمعت فيها أسماء خلفاء عظام من أمثال بايزيد ، ومحمد الفاتح ، وسليم الأول ، وسليمان القانوني . في هذه المرحلة بلغت السلطنة عصرها الذهبي فاحتلت بلاد الشام ، ومصر ، وبلغراد ، وبودابست ، وحاصرت فيينا ، وألحقت بها ليبيا وتونس والجزائر ، ووصلت إلى حدود مراكش واليمن دون أن تتمكن من الاستقرار على أراضيهما ، وفيها ظهرت أهم التنظيمات العثمانية التي تركت بصماتها الواضحة على الإدارة بشكل خاص وعلى مختلف الصعد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في جميع الولايات العثمانية .

ب ـ مرحلة التوازن العسكري مع الغرب وتغطي القرن الثامن عشر بكامله حتى احتلال نابوليون بونابرت لمصر وتبلور مشروع استعماري أوروبي بتفكيك السلطنة العثمانية وتقاسم ولاياتها ما بين القوى الأوروبية المنتصرة . يضاف إلى ذلك أن السلطنة تعرضت في تلك المرحلة إلى سلسلة متواصلة من الحروب على الجبهات الروسية والإيرانية والبلقانية بحيث تم إنهاكها وإظهار عجز جيشها عن خوض أي معركة عسكرية ناجحة ، مما اضطرها إلى رهن الكثير من مواردها المالية ، وبالتالي رهن قرارها السياسي بعد كل معركة فاشلة لصالح إحدى الدول الأوروبية الداعمة لها .

ج ـ مرحلة الضعف والانحطاط التي تحولت فيها السلطنة إلى رجل أوروبا المريض الذي لا أمل في شفائه ، وهي تطول القرن التاسع عشر بأكمله ، وانتهت بانهيار السلطنة في الحرب العالمية الأولى ، ثم إزالتها رسميا ، وإزالة الخلافة الإسلامية بعد قيام الجمهورية العلمانية في تركيا الحديثة .

من ناحية أخرى ، اتسعت رقعة السيطرة العثمانية لتضم ملايين الكيلومترات في آسيا وأوروبا وأفريقيا ، فقدرت مساحة السلطنة العام ١٨٦٧

بحـــوالي ٧ , ٤ مليـون كلم٢ ، ثم انخـــفض الرقـــم إلى ٨٥ , ١ مليـون العام ١٩١٤ .

لكنها فقدت غالبية ولاياتها في القرن التاسع عشر ، ولم يبق للجمهورية التركية عند إعلانها العام ١٩٢٣ سوى ٦٠٠ ,٧٧١ كلم٢ . وباستفتاء عصبة الأمم الذي قضى بضم لواء الإسكندرونة إليها العام ١٩٣٩ ارتفعت مساحة تركيا إلى ٩٨٠ , ٧٧٦ كلم٢ ، منها ١٤٤ , ٧٤٣ كلم٢ في القسم الآسيوي . وفي حين كانت السلطنة تسيطر على القسم الأوروبي بكامله حتى أبواب فيينا فإن تركيا الحديثة لم تعد تضم سوى ٩٧٥ , ٢٣ كلم٢ على القارة الأوروبية لكنها تروج بإصرار لشعار «تركيا الأوروبية» التي لم تحظ بعضوية السوق الأوروبية المشتركة حتى الآن .

تم تنـــظيم البنية السكانية للسلطنة على قاعدة ما عرف تاريخيا باسم «نظام الملل العثماني» الذي رافـــقها منذ نشأتها حتى زوالها ، وكان على النظام السياسي العثماني أن يقيم التجانس والتوافق بين فسيفساء من القوميات والقبائل والمذاهب والفرق الصوفية ، وهي تجمعات متناحرة في الغالب وتبحث عن سند لها في الجوار الإقليمي كما في الامتداد الديني أو المذهبي أو العرفي[١٤] .

طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، اعتبرت السلطنة العثمانية الدولة المركزية التي تمتلك أكبر قوى عسكرية كانت تعد بمثابة القوى النظامية الأكثر عددا ، والأفضل تنظيما وتدريبا ومهارة قتالية في العالم . وقام الجيش العثماني بحماية السلطنة بشكل ممتاز ، وأمن لها جباية الضرائب بانتظام ، وقضى على كل حركات التمرد والعصيان يضاف إلى ذلك أن حكام بعض المناطق البعيدة ، كتونس والجزائر ، قد أعلنوا ولاءهم الطوعي للسلطان ووضع قراصنتها أنفسهم بتصرف السلطان .

ضم الجيش العثماني في البداية قوى عسكرية مدربة بشكل جيد ، وتتمتع بروح قتالية عالية ، وخاض معارك ناجحة ، وسرعان ما بدأ بعض السلاطين بجمع شبان الإنكشارية من ولايات السلطنة ، وإقامة معسكرات التدريب لهم ، وتربيتهم تربية خاصة ووضعهم في خدمة السلطان ، وكطلائع عسكرية في الفتوحات العثمانية . ومع توقف هذه الفتوحات ، تحولت

القوى الإنكشارية إلى بديل للجيش العثماني المركزي ، وتدخل قادتها في السياسة الداخلية مما أدى إلى فقدان بعض السلاطين والصدور العظام قرارهم السياسي المستقل . وزاد في نفوذهم أن السلطنة عندما عجزت عن تأمين رواتبهم أوكلت إليهم مساحات شاسعة من الأراضي باسم التيمار والزعامت فأصبح قادة المماليك من كبار ملاكي الأراضي في السلطنة ولكل منهم قواه العسكرية المحلية التي تؤمن له جباية الضرائب ، على أن توضع تلك القوى مجتمعة بإمرة السلطان حين يدعوها للدفاع عن السلطنة .

من نافل القول أن أفضل فرق الخيالة المدربة بشكل جيد ، وحراس القلاع والحصون على امتداد السلطنة ، وحماة المدن ، وفرق مكافحة التمرد والعصيان والاعتداء على القوافل التجارية وقافلة الحج السنوية ، كانت جميعها بإمرة الإنكشارية ، ومع التبدلات التي طرأت على السلطنة وجعلتها تفقد القدرة على استكمال الفتوحات في أوروبا وإقامة التوازن مع القوى الأوروبية المتحالفة ضدها ، وجدت السلطنة نفسها تنحدر سريعا نحو مرحلة الضعف والانحطاط والعجز عن حماية نفسها كما دلت الحملتان الفرنسية والبريطانية على مصر ، وجنوح الولاة المحليين كضاهر العمر في عكا وعلي بك الكبير في مصر للتمرد على السلطنة بعد انكشاف هزال قواها العسكرية .

نخلص إلى القول إن العصبية العثمانية شكلت إطارا جامعا لبناء سلطنة قوية ذات مركزية عسكرية صارمة في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، لكن المبالغة في الاعتماد على الفرق الإنكشارية على حساب القوى النظامية العثمانية أضر بتوازن السلطنة وأفقدها القدرة على التماسك ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية منذ مطلع القرن التاسع عشر .

أخيرا ، على المستوى الاقتصادي ، تشير الدراسات العلمية في هذا المجال إلى أن السلطنة قامت منذ نشأتها على ركائز بنيوية لاقتصاد بني على أنماط من الإنتاج وعلاقات إنتاج سابقة على الرأسمالية ، والتي يمكن توصيفها على النحو التالي :

أ ـ اقتصاد رعوي قاعدته قطعان الماشية المتوافرة بكثرة في مصر وبلاد الشام والتي تتطلب أعدادا كبيرة من القوى البشرية التي تعمل في الرعي

وتربية الماشية وحمايتها ، بالإضافة إلى قوى بدوية غير مستقرة على أرض ثابتة وتعيش على الغزو وفرض الخوات على القبائل المستقرة ، وعلى سكان الواحات والأرياف ، وعلى منظمي القوافل التجارية عبر الصحراء . وفي مرحلة ضعف السلطنة وعجز جيشها عن فرض الأمن والنظام تجرأت تلك القوى على سكان المدن الكبرى وفرضت عليها الخوة أحيانا ، كما أجبرت السلطنة على دفع مبالغ مالية لزعماء القبائل الكبرى حتى لا تتعرض لقافلة الحج السنوية .

ب ـ اقتصاد زراعي قاعدته فلاحون ومحاصصون يعملون على أرض لا يمتلكونها أو لهم حصص صغيرة وغير ثابتة منها . وكانت ملكية الأرض تصنف ، في الغالب ، كأراض للسلطان ، أو أراضي مشاع ، أو للأوقاف ، أو للتصرف ، أو أراضي موات ، أو متروكة ، أو مرفقة .

وفي حين كان عدد الفلاحين الأحرار الذين يعيشون من موارد أراضيهم المملوكة ملكا خاصا قليلا جدا بالقياس إلى الأعداد الهائلة من الفلاحين الذين يعملون على أراضي الغير ، فإن القوى الفلاحية كانت تدفع الغالبية الساحقة من ضرائب الدولة ، ويقدمون الحد الأقصى من العمل في الإنتاج الزراعي والرعوي ، ولا ينالون مقابل عملهم هذا سوى الحد الأدنى من الأموال النقدية ، وحد الكفاف من الإنتاج العيني ، ويعيشون دوما تحت وطأة الضرائب الفاحشة والأساليب التعسفية في جبايتها ، ويتعرضون باستمرار لتعديات البدو ، وفوائد المرابين الفاحشة ، ويفرض عليهم كبار الملاك السخرة اليومية وضرائب المعايدة . ويصل الإذلال إلى حده الأقصى مع اعتداء الإقطاعيين على أعراض الفلاحيين دون رادع ، وهذا التدبير كان معروفا في غالبية ولايات السلطنة حتى مطلع القرن التاسع عشر .

ج ـ اقتصاد حرفي عبر تنظيمات دقيقة في جميع المدن الكبرى في السلطنة وولاياتها والتي كانت تعرف باسم طوائف الحرفيين ، كطائفة الحدادين ، وطائفة النجارين ، وطائفة النساجين وغيرها . مع الإشارة إلى أن مصطلح الطائفة لم يكن يحمل أي مدلول ديني أو مذهبي حتى ذلك الحين .

د ـ اقتصاد تجاري قاعدته الإنتاج المحلي ، والوكالات التجارية في المدن الكبرى ، وتبادل السلع بين الولايات عبر القوافل التجارية المنظمة من جهة ،

وطريق الحرير التقليدية المعتمدة منذ أقدم العصور من جهة أخرى . وقد تمركزت الأعمال التجارية المرتبطة بالسلع الزراعية المعدة للتصدير إلى الأسواق العالمية عبر أقليات أرمنية أوروبية وبعض الشرائح العليا من الطوائف المسيحية في السلطنة . في حين احتكرت فئات من الشرائح العليا في الطوائف الإسلامية التجارة الداخلية كالحبوب والمواشي والصوف والجلود وغيرها ، وذلك على امتداد المدن الكبرى والأرياف العثمانية .

صراع الولاة في مصر وبلاد الشام يغري الأوروبيين بالتخطيط لغزو مصر والسلطنة العثمانية

إن كثرة الوثائق والمصادر ، المحلية منها والأجنبية ، التي نشرت حول حملة نابوليون بونابرت على مصر وبلاد الشام في الفترة ما بين الأول من يوليو ١٧٩٨ والحادي عشر من أغسطس ١٨٠١ سمحت بإنتاج عدد كبير من الدراسات العلمية التي تناولت أعمال الحملة في مختلف جوانبها بالإضافة إلى النتائج التي ترتبت عليها على المستوى المحلي .

وسنكتفي هنا بتحليل العوامل الموضوعية التي جعلت بعض القوى العسكرية المحلية في عكا قادرة على إفشال الأهداف العسكرية للحملة الفرنسية في وقت عجزت فيه قوى المماليك عن التصدي لها . وذلك يتطلب بداية الإحاطة بالظروف التاريخية ، المحلية والإقليمية والدولية ، التي أوصلت نابليون للهزيمة عند أسوار عكا وأبرزها :

١ ـ إن الحملة الفرنسية على مصر عبرت عن دخول فرنسا وبريطانيا مرحلة الاستعمار المباشر بعد أن أنجزت كل منهما ثورتها الصناعية على قاعدة نمط إنتاج رأسمالي جديد ، وتزودت بأسلحة متطورة جدا للسيطرة على مصادر المواد الخام ، وتوظيف قسم من رؤوس الأموال في الخارج ، وتوحيد السوق العالمية انطلاقا من المراكز الأوروبية . وكانت الحملة الفرنسية على مصر وما تلاها من حملة بريطانية عليها إيذانا ببداية هجوم أوروبي على السلطنة بمشاركة روسية أيضا . «فالحملة الفرنسية على مصر هي مشروع استعماري ، لا يمكنه إلا أن يثير المشاعر القومية العربية على المدى الطويل»[١٥] .

٢ ـ حتى أواخر القرن الثامن عشر كانت السلطنة العثمانية لا تزال أسيرة نمط ريعي من الإنتاج وعاجزة عن تطوير قواها المنتجة وعلاقات الإنتاج فيها . كما أن جيشها ، وقاعدته الأساسية من الإنكشارية ، كان مزودا بأسلحة وذخيرة متخلفة ، ويفتقر إلى التنظيم الجيد والكفاءة القتالية . ونظرا للقرب الجغرافي ما بين أوروبا من جهة والسلطنة وولاياتها من جهة أخرى ، فقد شكلت الحملة على مصر حقل الاختبار الأول للغزو الأوروبي لهذه المنطقة البالغة الأهمية في التجارة الدولية إبان تلك المرحلة . فالقوى المملوكية فيها كانت متناحرة ومفككة ، كما أن الجيش العثماني لم يكن يمتلك قوة إسناد عسكرية قوية وقادرة على مقاومة الأسلحة الحديثة التي زودت بها الحملة . نتيجة لذلك ، حقق الفرنسيون نصرا سهلا في معركتهم ضد المماليك على أرض مصر ، كما أن معظم قوى الشعب المصري تمنعت عن مساعدة المماليك في مواجهة الفرنسيين ، بسبب سياستهم التعسفية ، وإفقارهم للمصريين وسيطرتهم على الموارد الأساسية في مصر[١٦] .

٣ ـ لم يكن والي عكا أحمد باشا الجزار على علاقة تعاون وثيق مع قادة المماليك في مصر بعد هروبه منها بسبب النزاعات المستمرة ما بين زعماء المماليك فيها طوال المرحلة التي سبقت مباشرة الغزو الفرنسي لمصر . يضاف إلى ذلك أن الوجود العثماني في بلاد الشام لم يكن قويا ، بحيث يمنع انفجار الصراع ما بين الولاة المحليين . وكثيرا ما كان الوالي الذي تعينه السلطنة يعجز عن استلام مركز عمله ، بعد رفض الحاكم القديم التخلي عنه .

وما لبث الولاة الأقوياء أن أحاطوا أنفسهم بقوى عسكرية من الأرناؤوط والمغاربة لتثبيت دعائم حكمهم ، وضمان جباية الضرائب ومصادرة الأموال التي كانت تستخدم كسلاح فعال للحصول مجددا على الولاية من العثمانيين .

وما تاريخ الجزار في الفترة ما بين توليه حكم مدينة بيروت العام ١٧٧١ حتى وفاته في مطلع العام ١٨٠٥ ، تبعا لرواية حيدر الشهابي ، سوى نموذج واضح على ما آلت إليه الأوضاع السياسية في بلاد الشام ، وكثرة المنازعات ما بين الولاة وحكام المقاطعات فيها . ويميل بعض المؤرخين إلى وصف تلك

المنازعات بالقول إن السلطنة العثمانية كانت تشجع ، منذ البداية ، بروز خلافات حادة ما بين الولاة المحليين ، لكي تتخذ لنفسها موقع الحكم على قاعدة «فرق تسد» المعروفة . إلا أن هذه السياسة القصيرة النظر أدت إلى إضعاف الوجود العثماني في هذه المنطقة لدرجة أن بعض الولاة الأقوياء تحولوا إلى قوى سلطوية ثابتة ، لا تستطيع السلطنة عزلهم أو الاستغناء عنهم . ولم يتورع بعضهم عن إعلان حالة العصيان والتمرد على فرمانات السلطنة . كما أن بعض الحكام الأقوياء من مقاطعات بلاد الشام بدأوا يقيمون تحالفات إقليمية ودولية دون رضى الولاة العثمانيين . فقد استنجد الأمير يوسف الشهابي بالأسطول الروسي لإخراج الجزار من بيروت بالقوة لقاء مبلغ من المال ، ودون خوف من عقاب العثمانيين ، لكنه نال العقاب لاحقا على يد الجزار وليس من السلطنة . نتيجة لذلك انتهزت القوى الأوروبية الاستعمارية فرصة عجز السلطنة عن فرض قراراتها على ولاتها في مصر وبلاد الشام ، لكي تحضر لحملتين عسكريتين خلال تسع سنوات فقط ، الأولى فرنسية في سنة ١٧٩٨ والثانية إنجليزية في سنة ١٨٠٧[١٧] .

غني عن التذكير أن الحملتين تدخلان في إطار الصراع الفرنسي ـ الإنجليزي للسيطرة على طرق التجارة الدولية في تلك المرحلة ، وبشكل خاص على طريق الهند الإستراتيجية لرؤوس أموال الدولتين كلتيهما . ودلت الحملتان كذلك على انتقال الصراع ما بين الفرنسيين والإنجليز إلى مرحلة استخدام القوى العسكرية داخل أوروبا من جهة ، وحتى أبعد نقطة لنفوذ كل منهما على امتداد العالم كله . وبنيت استراتيجية أوروبية جديدة انطلاقا من أن الحرب الحقيقية ستكون ما بين القوى الفرنسية والإنجليزية بالدرجة الأولى . أما جيش السلطنة فضعيف جدا ، ولن يغامر باستخدام قواه العسكرية للدفاع عن مناطق بعيدة عن مركز السلطنة ، بل سيوكل إلى ولاتها مهمة الدفاع عنها مع إصدار فرمانات عثمانية تحض على الجهاد المقدس ، وفي حال قرار الجيش العثماني خوض معارك عسكرية ضد الجيوش الأوروبية فسيمنى حتما بهزائم قاسية ستقود إلى إضعاف هيبته في بلاد الشام وفي الولايات الأخرى ، خاصة في البلقان .

التحدي الأوروبي للسلطنة العثمانية : بونابرت يحتل مصر العام ١٧٩٨ ويخطط لاحتلال بلاد الشام والآستانة

تشير بعض المصادر التاريخية إلى أن الحملة الفرنسية قد انطلقت من ميناء طولون الفرنسي بتاريخ ١٦ مايو١٧٩٨ ، تبعا لرواية نقولا التركي ، وكانت تضم أربعمائة وخمسين مركبا على متنها ستون ألف رجل ، منهم ست وثلاثون ألف جندي تحت إمرة ثلة من القادة المشهود لهم بالبراعة في القتال ، بالإضافة إلى عدد كبير من الحرفيين ، والصناعيين المهرة ، وعمال البحر وغيرهم(١٨) .

فور إنطلاقة الحملة ، عمد الإنجليز إلى رصد تحركاتها ومراقبة وجهة سيرها ، لأن حملة بهذه الضخامة لا يمكن إلا أن تكون لأهداف عسكرية كبيرة ، وتدخل في إطار الصراع الاستراتيجي ما بين الفرنسيين والإنجليز .

تأكد الإنجليز من أن الفرنسيين عازمون على احتلال مصر ، لقطع طريق الهند ، والضغط على خطوط تجارتهم الدولية . وتشير بعض المصادر إلى أن أربعة عشر مركبا حربيا إنجليزيا سبقت الأسطول الفرنسي إلى ميناء الإسكندرية ونبهت المماليك إلى أن حملة فرنسية قادمة لاحتلال مصر وأن الإنجليز على استعداد تام للتعاون مع المماليك والشعب المصري لصدها إلا أن المماليك ومعهم العثمانيون فوجئوا بهذه الحملة التي قدمت إلى مصر دون أن تسبقها مواقف عدائية تبرر القيام بها . وزيادة في الخداع ، اعتمد نابوليون أسلوب المناشير التي تحرض المصريين على المماليك وتظهر الحملة الفرنسية وكأنها حملة تأديب لهم تم الإعداد لها بمباركة ورضى من السلطنة العثمانية . إلا أن مناشير نابوليون لم تكن قادرة على خداع المصريين لفترة طويلة . فم تمض أسابيع قليلة على الإنزال العسكري على الأراضي المصرية حتى بات الفرنسيون يواجهون مقاومة عنيفة في جميع المدن والمناطق الداخلية التي توغلوا فيها . كما أن الرسائل التي وجهها نابوليون لاستمالة الجزار وحكام المقاطعات في بلاد الشام لم تلق الترحيب الذي توقعه الفرنسيون ، لاسيما وأن السلطنة العثمانية أوكلت إلى الجزار مهمة الدفاع عن ولاية صيدا وأسندت إليه قيادة القوى العثمانية في جميع أنحاء بلاد الشام .

وجاءت تدابير السلطنة تؤكد فشل عنصر المباغتة الذي اعتمده نابليون في احتلال مصر فأمن لحملته انتصارا سهلا على قوى محلية ضعيفة ، مفككة ، وغير مؤهلة لمواجهة حملة عسكرية مزودة بأحدث الأسلحة والعتاد .

ومنذ الأشهر الأولى لاحتلال مصر ، ظهر الجيش الفرنسي على حقيقته كجيش احتلال ، وأن على المصريين والمماليك والعثمانيين مقاومته بكل الوسائل . يضاف إلى ذلك أن المقاومة الوطنية تلقت بعض الدعم عندما وقف الأسطولان البريطاني والروسي موقف العداء للفرنسيين ، لما لهاتين الدولتين من مصالح حيوية في مركز السلطنة العثمانية وولاياتها[١٩] .

كان الجزار واحدا من أفضل الولاة العثمانيين في تلك المرحلة ، وقد اشتهر بعدم تعاونه أو تعاطفه مع تجار الدول الأوروبية ، خاصة الفرنسيين منهم . وتصر بعض وثائق المرحلة ، خاصة الأوروبية منها ، على اتهامه بالانتهازية ، والأنانية لأنه كان يفضل مصلحته الذاتية على كل مصلحة أخرى بما فيها مصلحة السلطنة العثمانية التي عينته واليا عنها على صيدا ، وأحيانا على دمشق وطرابلس . فاتخذ تدابير صارمة أضرت بمصالح الدول الأوروبية ، كما رفض الاعتراف لتجارها وقناصلها بالامتيازات الأجنبية التي كانت تطبق في الولايات العثمانية الأخرى . ولم يبال باحتجاج التجار الأجانب وقناصلهم بل رفض مرارا تقديم التسهيلات لهم أو إعفاءهم من ضرائب كانوا لا يدفعونها في مركز السلطنة بالذات . يضاف إلى ذلك أنه مارس شخصيا العمل التجاري واحتكر لنفسه الكثير من السلع التجارية المعدة للتصدير الخارجي . فأمنت له هذه السياسة الاحتكارية المقرونة بالبلص والمصادرة والاحتكار وبيع خلعة الإمارة في جبل لبنان أموالا طائلة جعلته من أكثر ولاة السلطنة غنى ومنعة . ولما كان القناصل والتجار الأجانب غير معتادين على هذا النمط من الولاة الأقوياء في مرحلة تميزت فيها السلطنة بالضعف الشديد ، فإن الوثائق الأوروبية بشكل عام والفرنسية منها بشكل خاص كانت تصفه بأبشع النعوت لدرجة أنها غيبت اسمه الحقيقي واكتفت باستخدام لقب الجزار للتعريف به[٢٠] .

وغني عن القول إن مفهوم الوالي القوي في تلك المرحلة ، سواء في السلطنة العثمانية أو في غيرها من الإمبراطوريات العالمية ، كان مقرونا

باستخدامه لأبشع أساليب التصفية الجسدية ضد خصومه السياسيين ، كالقتل ، والسحل ، وفقأ العيون ، وصلم الآذان ، وقطع الألسنة ، والحرق ، بالإضافة إلى العقوبات الجماعية كالمصادرة ، والبلص ، والاحتكار ، والترحيل الجماعي ، وتهجير القرى العاصية وإحراقها ، وسبي النساء وغيرها . ولما كانت المرحلة التاريخية التي عاشها الجزار مليئة بالصراع الدموي بين الولاة وحكام المناطق في مصر وبلاد الشام فإن الجزار تصدر لائحة الولاة الأكثر قسوة نظرا لطول الفترة الزمنية التي تولى فيها الحكم والتي تجاوزت ، بشكل متقطع ، الثلث قرن من الزمن في الفترة ما بين ١٧٧٥ ، وهو تاريخ تسلمه ولاية صيدا للمرة الأولى ، حتى وفاته واليا عليها في مطلع العام ١٨٠٥ .

لابد من التذكير هنا بأن الجزار كان قد اكتسب خبرة عسكرية وإدارية واسعة لفترة تجاوزت خمس سنوات وكانت من الأسباب المباشرة التي أهلته للوصول إلى ولاية صيدا . وارتبط اسمه بتدخل الروس في الشؤون الداخلية لبلاد الشام ، وصراع الولاة فيها قبل ربع قرن على حملة نابوليون على مصر . فقد تولى إدارة مدينة بيروت بتكليف من الأمير يوسف الشهابي ، وعمل على تحصين أسوارها . إلا أنه تمرد على الأمير وانفرد بحكم المدينة المحصنة لمدة خمسة أشهر . ونظرا لغياب جيش عثماني قوي وقادر على تأديب الولاة أو الحكام المتمردين في بلاد الشام إبان تلك المرحلة ، وجد الأمير يوسف نفسه مضطرا لدفع أموال طائلة إلى قائد الأسطول الروسي لكي يخرج الجزار بالقوة من بيروت العام ١٧٧٣ . فقصف الأسطول الروسي المدينة بأكثر من ثمانية آلاف قذيفة مدفع طوال أسبوع بكامله . مع ذلك ، لم يستسلم الجزار بل استمر يدافع عن المدينة ضد جيش الأمير يوسف الشهابي والأسطول الروسي معا لفترة طويلة أكسبته خبرة عملية في تحصين المدن وإعدادها لحصار طويل الأمد ظهرت نتائجه الإيجابية مع صموده خلف أسوار عكا في مواجهة بونابرت .

وعلى الرغم من نجاح الأمير في استرداد المدينة فقد واجه مشكلة مستعصية الحل مع الجزار الذي نجح في الحصول على خلعة ولاية صيدا أدارها من عكا . فعمد على الفور إلى ترميم قلعتها وتحصين أسوارها جيدا

مستفيدا من تجربة الحصار السابقة في بيروت . وما لبث الأمير يوسف أن تحول إلى تابع للجزار بعد أن كان ولي نعمته منذ سنوات قليلة . ولم يكن لينسى استنجاد الأمير بالأسطول الروسي لاخراجه بالقوة من بيروت . فاستدرجه إلى عكا بعد أن أنهكه بالضرائب وقضى عليه مشنوقا عند أسوارها . وكان لعمله هذا بالغ الأثر في إرهاب الحكام المحليين الذين بادروا إلى استرضاء الجزار بالأموال ، وباتت الضرائب تجبى مضاعفة من القوى المنتجة ، ولم ينج التجار الأجانب أيضا ، خاصة الفرنسيون منهم المتواجدون بكثافة في مناطق سيطرته ، من سياسة البلص والمصادرة . كذلك استخدم الجزار خلعة الإمارة ومراكز حكام المقاطعات بدهاء مفرط ، فجعلها سلعة تباع وتشرى لمن يدفع أكثر . فيعزل القديم بعد فترة قصيرة على توليه الحكم ثم ينصب مكانه حاكما جديدا يتعهد إليه بدفع ضرائب أكثر . نتيجة لذلك تجمعت لديه أموال طائلة ساعدته في تحصين مركز حكمه وتحويل قلعة عكا إلى حصن منيع عجزت مدفعية نابوليون عن اقتحامها بعد أن دك أسوارها طوال الفترة الممتدة ما بين ١٢ مارس و١٦ مايو ١٧٩٩ .

هزيمة الفرنسيين عند أسوار عكا

استنادا إلى الملاحظات السابقة يمكن تحليل الأسباب العميقة التي قادت نابوليون بونابرت إلى احتلال مصر والتوغل في بلاد الشام وصولا إلى أسوار عكا . وفي الوقت عينه ، يمكن تقييم السياسة الذكية التي بنى عليها الجزار خطة متكاملة للدفاع عن مركز حكمه ، انطلاقا من تجميع القوى العسكرية المحلية تحت قيادته والاستفادة من الإمكانيات الكبيرة المتوفرة في مناطق حكمه ، بالإضافة إلى العون المباشر الذي وصله من القوى المعادية للفرنسيين وفي طليعتها الجيش العثماني والأسطول الإنجليزي ، مع إبراز الدور الإيجابي للانتفاضات الشعبية في مصر التي أربكت الجيش الفرنسي ومنعته من دفع كامل قواته باتجاه بلاد الشام .

احتل نابليون مصر بسهولة فائقة نظرا لغياب استراتيجية واضحة للدفاع عنها تجمع ما بين الشعب المصري والمماليك ، أي بين سكان البلاد وحكامها .

ولا تقدم الوثائق التاريخية لهذه المرحلة الدليل الكافي على أن المماليك قد دافعوا عن مراكز حكمهم ، ولم يعدوا أي مخطط عسكري متكامل يشارك فيه الشعب المصري في الدفاع عن أرضه . وتوهم بونابرت أن خطته العسكرية ستنجح في التوسع إلى بلاد الشام عبر التودد إلى زعمائها بالمناشير والوعود الخادعة . وكان يؤمن إيمانا راسخا بأن جيشه سيلقى الترحيب الحار من جانب الطوائف المسيحية فيها بعد أن ذكر زعماءها بالخطاب السياسي التقليدي القائل بأن فرنسا هي الحامية الأولى لمسيحي الشرق ، وأنها عادت مجددا للدفاع عنهم ولو بعد تأخير دام قرونا طويلة . ونظرا للصورة البالغة السوء التي رسمتها غالبية التقارير الفرنسية عن ظلم الجزار وتنكيله برعاياه ، على اختلاف طوائفهم ومناطقهم ، توهم نابوليون أيضا أن سكان بلاد الشام سيلتفون حول الجيش الفرنسي ويعتبرونه منقذا لهم من ظلم الجزار . وتقدم الوثائق التاريخية الأدلة الملموسة على أن الفترة الزمنية التي أمضاها نابوليون في مصر قبل الشروع بحملته على بلاد الشام كانت حافلة بالإشارات التي تؤكد رغبته في احتلال هذه المنطقة . فبعث برسائل إلى الجزار نفسه يعرض عليه التعاون ، وعندما رفض بشدة بعث برسائل إلى حكام المقاطعات الواقعة تحت حكم الجزار يطالبهم بالانضمام إلى الجيش الفرنسي وتقديم كل الإمكانيات المتوافرة لديهم ، من رجال وعتاد وخبرة ومساعدات عينية ، للتخلص من بطش الجزار وتحررهم من سيطرته الدموية وابتزازه الدائم لمواردهم المالية .. لكن عددا من تلك الرسائل كان يقع في أيدي جواسيس الجزار ويحمل إليه . كما أن بعض تلك الرسائل قد استخدم لتحريض الجزار على زعماء المقاطعات التابعة إليه ، وبشكل خاص الزعماء المتناحرين على تولي مركز الإمارة في جبل لبنان .

باختصار شديد يمكن القول إن التقارير المغلوطة والمعلومات غير الدقيقة التي بنى عليها نابوليون خطته للتوسع العسكري نحو بلاد الشام جعلته يتوقع فتحا سهلا لهذه المنطقة على غرار فتح مصر ، وتوقع كذلك أن تكون هزيمة الجزار في عكا شبيهة بهزيمة المماليك في المدن والقلاع المصرية . وليس مستبعدا أن بعض التقارير أكدت له أن الجزار سيسرع في حمل ثروته الطائلة من عكا ويرحل بها إلى مكان آخر قبل وصول الجيش الفرنسي إليها .

كان نابوليون يمني النفس بأن يسيطر على الثروة الطائلة التي في حوزة الجزار ليوظفها في إعداد جيش محلي يقدر بعشرات الآلاف من الجنود يشكلون بإمرته جيشا مدربا أفضل تدريب ليحقق حلمه بتحويل البحر المتوسط إلى بحيرة للنفوذ الفرنسي .

يضاف إلى ذلك أن نابوليون كان واثقا كل الثقة من عجز الجيش العثماني عن تقديم الإسناد العسكري الفعال للجزار ولجميع حكام المقاطعات في بلاد الشام نظرا لسوء تدريبه وعتاده من جهة ، وانعدام الكفاءة القتالية والخطط الاستراتيجية لدى قادته من جهة ثانية . وكان مقتنعا تماما بأن البيانات العثمانية التي تحض الشوام على القتال ضد الفرنسيين ليست إلا من باب التعبئة الشعبوية عبر الخطب الطنانة ، لكنها تفتقر إلى كل المقومات الموضوعية للصمود والتصدي . فأمر العثمانيون ولاتهم بالقتال ضد الفرنسيين وشاركوا فيه رغم قدراتهم العسكرية الضعيفة ، خشية أن يصل الجيش الفرنسي إلى مقربة من مركز السلطنة فتعلن الولايات التابعة لها حركات التمرد والعصيان التي تقود إلى انهيار نفوذها . وليس من شك في أن الجيش العثماني خاض معارك عسكرية غير متكافئة مع الفرنسيين ، لا من حيث التدريب والتسليح والذخيرة فحسب بل أيضا من حيث الكفاءة العسكرية في رسم الخطط وتنفيذها ، فذاق العثمانيون مرارة الهزائم القاسية عند مواجهة حامياتهم للجيش الفرنسي الزاحف إلى عكا واجتياحه للتحصينات العثمانية الضعيفة في العريش ، وغزة ، ويافا ، وصفد .

ولم تسفر تلك المواجهة عن انتصارات سهلة فحسب للجيش الفرنسي بل أفقدت العثمانيين ما يزيد على خمسة آلاف جندي قتلوا في المعارك أو نمت تصفيتهم بأمر من نابوليون متذرعا بانعدام المؤن الكافية لإطعام الأسرى . لكن حصار عكا أفشل خطة نابوليون لاحتلال بلاد الشام بعد أن واجه عقبات كثيرة أدت إلى عجزه الكامل عن احتلال عكا ، وبالتالي توقف الحملة عند أسوارها ثم التخلي النهائي عنها وتراجعه باتجاه مصر . وتأكد بونابرت من قدرة الجزار على الصمود خلف أسوار عكا المنيعة لشهور عدة طالما أنه يتلقى الدعم المباشر من الأسطول البريطاني المسيطر على البحر سيطرة كاملة . فقد سبق للجزار أن قاوم الأسطول الروسي لمدة خمسة أشهر

خلف أسوار بيروت والتي لا يمكن مقارنتها بمناعة أسوار عكا . وكان بونابرت يخاف أن تطول فترة الحصار فيفقد جيشه القدرة على حكم مصر بعد أن تكثر الانتفاضات الشعبية ضده . وبنى استراتيجيته على أساس نصر سريع وكاسح لاجتياح جميع المدن والقلاع في بلاد الشام ، والاستفادة من القوى البشرية الموالية له لتجهيز مزيد من القوى العسكرية المحلية التي يدربها تدريبا جيدا ، ويزودها بأحدث الأسلحة الفرنسية ويضعها في خدمة الاستراتيجية الفرنسية للسيطرة على هذه المنطقة . إلا أن صمود الجزار في عكا لمدة زادت على شهرين مع الإصرار على المقاومة حتى النهاية ، وعدم انحياز القوى المحلية ، على اختلاف طوائفها ، إلى جانبه جعلته يتخلى نهائيا عن خطته لاحتلال بلاد الشام . وقد وصلته معلومات موثوقة عن الأوضاع البالغة الدقة التي تعيشها الإدارة الفرنسية في باريس والتي حتمت عودته السريعة إليها لتسلم زمام الأمور فيها . فخسارة عكا ومعها الحلم المشرقي في بناء دولة قوية تحت قيادته لا يمكن أن تقاس بالربح الذي يجنيه من تفرده في إدارة مقاليد الحكم في فرنسا . ففضل التراجع باتجاه مصر تاركا جيشا يعاني ذل الهزيمة ، وما لبث أن قرر الرحيل عنها إلى باريس متخفيا من الرقابة الإنجليزية .

يستدل من ذلك أن المعطيات التي استند إليها نابوليون للتوسع نحو بلاد الشام كانت تفتقر إلى الدقة ، فالتوجه بخطاب طائفي تقليدي نحو زعماء الطوائف المسيحية في بلاد الشام لمناصرة الجيش الفرنسي الغازي لم يكن مفيدا . لقد توهم الفرنسيون أن مسيحيي الشرق سينضمون على الفور لمشروع أوروبي قادم لتحريرهم من السلطنة العثمانية الإسلامية تحت ستار أن فرنسا هي الحامية الأولى للنصارى أو المسيحيين في هذه المنطقة ، إلا أن ذاكرة هؤلاء المسيحيين مازالت تحتفظ بالويلات الكبيرة التي لحقت بهم من جراء الحروب الصليبية . وكانت غالبية المسيحيين الشرقيين تعادي علنا الصليبيين ، وترفض ادعاء الدول الأوروبية بأنها حامية لهم . واستمر معظم مسيحيي الشرق يعلنون عداءهم لمحاولات تغريبهم المتكررة في القرون اللاحقة . كما أن الطوائف الكاثوليكية التي تصنف خطأ كطوائف غربية هي طوائف شرقية لكنها تدين بالولاء اللاهوتي للبابوية وكان زعماؤها يعرفون جيدا أن الانحياز الكامل إلى الجيش الفرنسي سيقود إلى حرب

داخلية سيدفعون ثمنها غاليا من أرواح رعاياهم وممتلكاتهم ، وقد يؤدي إلى حرب أهلية ذات وجه طائفي .

نشير أيضا إلى أن حاكم الجبل ، الأمير بشير الشهابي الثاني ، لم يبد حماس للغزو الفرنسي لبلاد الشام ، كما أن أيا من خصومه السياسيين لم يقدم مساندة فاعلة للجيش الفرنسي بعد دخوله إلى بلاد الشام ، ولم يقدم له مساعدة عينية من المؤن وغيرها . أما المساعدات الفردية المحدودة من جانب بعض السكان في جبل لبنان فقد جوبهت بمقاومة عسكرية وبمعارضة سياسية شديدة كادت تؤدي إلى صدامات دموية ذات وجه طائفي واضح . يكفي التذكير هنا بعامية عبيه لعام ١٧٩٩ ، وهي أول عامية جمعت ما بين بعض المقاطعجيين الدروز وفلاحيهم لمجابهة أي تعاون ما بين قوى مسيحية محلية مع قوى استعمارية خارجية . فقد قرر زعماء الأسرة العمادية الدرزية التصدي للمساعدات التي أرسلها زعماء الأسرة اللمعية المارونية وقطع الطريق على الهدايا وبعض المؤن التي أرسلها سكان بعض القرى المتنية ، خاصة بكفيا ، إلى نابوليون في عكا . نتيجة لذلك حصل صدام دموي بين أنصار الأسرتين اقتصر على آل عماد وآل أبي اللمع وأنصارهما ، بعد أن نجح عقلاء الأسر الأخرى في حصره وعدم تحويله إلى صدام طائفي مفتوح في جبل لبنان .

واقتصرت الأضرار على نهب القافلة التي أرسلها اللمعيون إلى نابوليون مقابل نهب هؤلاء لقرية كامد اللوز البقاعية التي يسيطر عليها العماديون . لكن الصدامات الدموية بين القوى المحلية لم تمنع بعض سكان الجبل من إيصال جزء من بضائعهم بحرا إلى الجيش الفرنسي المحاصر لعكا ، سواء بهدف تقديم العون أو لبيع تلك السلع بأسعار مرتفعة للفرنسيين[٢١] .

ليس من شك في أن مسيحيي بلاد الشام لم يبدو أي حماس للارتباط بالمشروع الفرنسي ، وعلى رغم بروز بعض مظاهر الابتهاج السطحي بقدوم نابوليون إلى هذه المنطقة فإن الغالبية الساحقة من أبناء الطوائف الكاثوليكية الشرقية توجست خوفا من تجدد الحملات الصليبية التي ساهمت في توتير العلاقات الطبيعية ، ولعقود طويلة ، مع جيرانهم من الطوائف المسيحية الشرقية ، بالإضافة إلى تأزم حاد في العلاقة مع جميع الطوائف الإسلامية .

فلم يحصدوا من الحروب الصليبية الأولى سوى القتل ، والتهجير ، وتدمير القرى ، وعدم الشعور بالأمن والاستقرار في هذه المنطقة . ولا تقدم الوثائق التاريخية لهذه المرحلة ، المحلية منها والأجنبية على السواء ، الدليل الكافي على أن القوى الفاعلة في الطوائف الكاثوليكية في بلاد الشام قد أبدت حماسا ملحوظا للانخراط في المشروع الفرنسي . ومع أن معظم قيادات هذه المنطقة كانت متضررة من حكم الجزار فإنها آثرت الانتظار لمعرفة النتائج التي سيسفر عنها حصار نابوليون لعكا حتى تتخذ موقفا عمليا يضمن مصالحها بالدرجة الأولى . فزعماء الأسر المقاطعجية في بلاد الشام قد اشتهروا بالانتهازية واعتماد سياسة التودد إلى الحاكم المنتصر الذي يجد نفسه مضطرا إلى تثبيتهم على مناطق سيطرتهم تجنبا للمتاعب الكثيرة وخشية عدم انتظام جباية الضرائب فيها . وقد حددت هذه السياسة بشعار «فرض الطاعة عليهم وجباية الميري منهم» . وإذ يكتفي المنتصر بتطبيق هذا الشعار فإن زعماء الأسر المقاطعجية يضمنون بقاء حكمهم في جميع العهود . وهي سياسة برغماتية أمنت استمرار واستقرار الزعماء في مناطقهم وتوارث النفوذ فيها حتى الآن . لذلك تريث جميع زعماء المنطقة في اتخاذ موقف من الجزار قبل التأكد من هزيمته على يد نابوليون ، ولم يشاركوا في دعم الجيش الفرنسي على أساس أن جيشا لا يستطيع احتلال قلعة قريبة من مراكز تموينه في مصر سيعجز بالتأكيد عن احتلال قلاع أخرى محصنة داخل بلاد الشام بعيدا عن مصر ، وعلى مقربة من مركز السلطنة . ومن الطبيعي أن يرفض حكام هذه المنطقة الانخراط في معركة ضد الجزار تؤدي بهم إلى الموت المحتم ، وبأبشع الأساليب ، في حال فشل نابوليون في احتلال عكا أو تراجع عن حصارها .

نشير كذلك إلى أن مقارنة الجزار بمماليك مصر لا تجد سندا لها ، لا من حيث الوثائق ولا من حيث المعطيات الموضوعية ، ففي حين تميز حكم المماليك في مصر بالنزاعات الدموية في ما بين قادة المماليك أنفسهم لدرجة أضرت بهيبة الطبقة المملوكية الحاكمة كلها نظرا لتعدد مركز القرار فيها ، كان الجزار آنذاك بمثابة الحاكم شبه المنفرد والأكثر نفوذا بين ولاة هذه المنطقة ، ففرض تدابير صارمة في مناطق سيطرته طبقت على السكان المحليين كما طبقت على الأجانب المقيمين فيها ، وبلغت تلك التدابير حد رفض

الامتيازات الأجنبية ، وفرض الرقابة على إقامة التجار الأجانب ضمن أحيائهم السكنية أو طردهم منها أحيانا ، ومنع القناصل من الادعاء بحماية الرعايا المسيحيين في هذه المنطقة على أساس أنهم من رعايا السلطنة ولا تمييز لهم عن باقي السكان .

من ناحية أخرى لم يكن بمقدور الجزار أن يغادر عكا حاملا ثروته الطائلة إلى أي مكان آخر في السلطنة حيث يتعرض إلى الموت المحتم بعد أن يفقد جيشه ومركز حكمه . ومن المؤكد أن الجزار كان على علم بأخبار المجازر التي ارتكبها الجيش الفرنسي ضد الحاميات العثمانية الضعيفة في طريقه من مصر إلى عكا ، وذلك بناء لأوامر مباشرة بالقتل الجماعي صادرة عن نابوليون شخصيا ، وأدت تلك الأوامر إلى قتل عدة آلاف من الأسرى العثمانيين بشكل همجي ، وبحجة عدم توفر المؤن الكافية لإطعامهم ، مما أوقع الرعب في قلوب الجزار وأعوانه حيث سيكون مصيرهم الموت المحتم في حال الهزيمة أو الاستسلام .

بالمقابل ، كان الجزار واثقا من أن نابوليون بونابرت المتمركز حديثا في مصر سيهاجمه بجيش عصري مزود بأحدث الأسلحة لاحتلال بلاد الشام من حيث هي بعد استراتيجي لا غنى عنه لكل حاكم يريد لنفسه الاستقرار على أرض مصر . فأدرك ، منذ البداية ، أن نابوليون سيهاجم عكا بعد أن يقيم شبكة من علاقات التحالف مع القوى المناهضة لواليها ، وقد عزز الجزار أسوار المدينة بالمدفعية والرجال ، وطلب مساندة الأسطول الإنجليزي بحيث تحول الحصار إلى صراع مفتوح ما بين الفرنسيين والإنجليز فارتدى بذلك بعدا دوليا ترتبت على نتائجه هزيمة أحد طرفي النزاع على المستوى الإقليمي .

كان حصار نابوليون لعكا حصارا بريا لأن المجال البحري بقي مفتوحا لوصول الذخيرة والمؤن إلى المحاصرين من جانب الإنجليز . ومع ذلك ، أحدث الحصار إرباكا واضحا في مواقف القوى المحلية التي آثرت انجلاء الموقف العسكري وعدم الانخراط المباشر فيه . فليس سهلا على زعماء الأسر المقاطعجية أن يزجوا برجالهم في حرب مفتوحة ما بين الفرنسيين والإنجليز . وعلى رغم تسلل الحملة الفرنسية إلى مصر واحتلالها فإن الإنجليز كانوا يدركون جيدا صعوبة تمركز الفرنسيين في مصر لقطع طريق الهند البالغة

الحيوية بالنسبة لمصالحهم . لذلك حشدوا سفنهم البحرية في شرقي المتوسط بانتظار المعركة الفاصلة للقضاء على الحملة الفرنسية . فشكلت معركة عكا الاختبار الأول للصراع الفرنسي ـ الإنجليزي في هذه المنطقة . وقد بنوا استراتيجيتهم على أساس صمود الجزار خلف أسوار عكا لفترة طويلة يستطيع الإنجليز خلالها تحريض السلطنة وولاتها ورعاياها على الفرنسيين ، وإعلان الجهاد المقدس لإخراج الفرنسيين الكفرة ، كما تسميهم الفرمانات السلطانية ، من البلاد الإسلامية . فالإنجليز يعلمون جيدا أن الجزار كان أقوى ولاة بلاد الشام إبان تلك المرحلة نظرا لتمرسه في الإدارة العثمانية منذ العام ١٧٧٠ ، وفي إدارة ولاية صيدا منذ ١٧٧٦ ، فأضاف إليها أحيانا إدارة ولايتي دمشق وطرابلس .

لذلك أوكل العثمانيون إليه مهمة قيادة كل القوى ، العثمانية والمحلية ، الموجودة في بلاد الشام . وليس من شك في أن الإنجليز قد لعبوا الدور الأساسي في إصدار القرار العثماني بتولية الجزار في مركز القيادة العسكرية على تلك القوى نظرا لمعرفتهم العميقة بالعداء المستحكم بينه وبين الفرنسيين في جميع مناطق بلاد الشام منذ سنوات طويلة . وكان الإنجليز على اقتناع تام من أن هزيمة الجزار في عكا ستفتح الطريق أمام الفرنسيين لاحتلال المنطقة بكاملها ، ولن يكون بمقدورهم مساعدة أي وال فيها بسبب افتقارهم إلى القوى البرية في حين تشكل مساعدتهم للجزار فرصة لا تقدر بثمن لإنزال هزيمة عسكرية نهائية بالجيش الفرنسي بعد إظهار عجزه أمام مناعة أسوار عكا برا وهيمنة الإنجليز المطلقة بحرا . وكان الإنجليز على معرفة دقيقة بالأوضاع السكانية في بلاد الشام التي تحتضن جماعات طائفية مسيحية كبيرة العدد ، ومنها طوائف على استعداد للتعاون التام مع الفرنسيين ضد الجزار ، والسلطنة ، والإنجليز معا . فكان يتحتم عليهم نجدة الجزار بشكل فاعل وسريع لإفشال الحملة عن طريق إطالة أمد الحصار إلى أن يفقد الجيش الفرنسي وهج الدعاية التي أمنها له انتصاره السهل على مماليك مصر . وأفسح صمود الجزار في عكا في المجال لبروز تحالف عثماني ـ بريطاني ، ولتحصين القلاع الداخلية بحيث تتحول المعارك عند أسوارها إلى حرب استنزاف طويلة الأمد لا يستطيع الجيش الفرنسي تحمل نتائجها .

في أثناء الحصار ، طلب الجزار مساعدة الحكام التابعين له بالجيش والمؤن والذخيرة ، إلا أن معظمهم تذرعوا بعجزهم عن إيصال الرجال والمؤن إلى قلعة محاصرة من جيش فرنسي قوي وصلت إليهم أخبار احتلاله السهل لمصر دون مقاومة تذكر . فلعل بعضهم كان على اقتناع تام بأن هذا الجيش سيجتاح عكا بسرعة تمهيدا لاحتلال كامل لبلاد الشام .

وقد وصف طنوس الشدياق جانبا من الموقف الشعبي في بلاد الشام بعد الحصار بقوله : «فسرت الصنارى بقدوم الفرنسوية ووقع الرعب في قلوب الدروز» (٢٢) .

وبعد رحيل نابوليون عنها رأى الشدياق أن فك الحصار قد أرعب النصارى والأمير بشير الشهابي معا وتوقعوا انتقام الجزار ، إلا أن تدخل الإنجليز حال لاحقا دون انتقامه منهم بعد أن استرضوه بالمال ، بالإضافة إلى الهدايا الوفيرة التي أرسلت إلى القادة العثمانيين .

يتضح من ذلك أنه بعد قرابة السبعين يوما على حصار عكا ، ورغم نجاح الجيش الفرنسي في دك قسم كبير من أسوارها ، اضطر بونابرت إلى فك الحصار عن المدينة ، وأمر جيشه بالانكفاء إلى مصر . وبعد أن وردته أنباء عن تبدلات مهمة في العاصمة الفرنسية ، كان عليه أن يتخلى عن حلمه المشرقي بإقامة دولة قوية في مصر وبلاد الشام ، وآثر أن يكون من صانعي القرار في باريس نفسها ، فعاد إليها بسرعة متخفيا من رقابة الأسطول البريطاني ، تاركا جيشا يعاني نتائج مشكلات الحصار والأوبئة ، والهزيمة العسكرية . اللافت للنظر أن بعض الدراسات التاريخية تفسر هزيمته العسكرية في عكا بتضخيم الدور الإنجليزي ، أو بالإشارة إلى مرض الطاعون الذي أهلك عددا كبيرا من الفرنسيين ، وكان مرضا دائم الظهور في بلاد الشام إبان تلك المرحلة ، وقد أهلك كثيرا من الفرنسيين ومن جيش الجزار ، كما أهلك أعدادا كبيرة من السكان المحليين . لكن عودته مهزوما من عكا إلى مصر قد عجلت في خروج الجيش الفرنسي مهزوما منها أيضا بعد فترة زمنية لا تزيد على السنتين أمضاهما الفرنسيون في حروب مستمرة لإخماد الثورات المحلية التي عمت مختلف المناطق المصرية . وتشير بعض المصادر إلى أن بونابرت قد خسر ما يزيد على خمسة عشر ألف جندي في حملته على بلاد الشام ، وذلك خلال

فـــترة زمنية تقارب أربعة أشهر فقط . وكان على العثمانيين أن يبادروا إلى تشـــكيل جيـــش كبير العدد من الحاميات العثمانية والقوى المحلية في بلاد الشـــام للحـــاق بالجيش الفرنسي المهزوم إلى مصر وإخراجه منها بالقوة تحت راية الدفاع عن أرض الإسلام ضد الكفرة والملحدين الفرنسيين . وليس من شـــك أن الإنجليز شجعوا العثمانيين على تشكيل حملة عسكرية للقضاء نهائيا على الوجود الفرنسي في مصر وإعادتها إلى طاعة السلطان ، بعد قرون من ا لسيطرة المملوكية عليها ، إلا أن الحملة العثمانية لم تحقق الانتصار العسكري الذي كانت تحـــلم به في مصر بسبب عدم تعاون زعماء المماليك معها من جهة ، وعدم تعـــاون الجزار ومعظم حكام المقاطعات في بلاد الشام من جهة أخرى . وعند تيـــقنه من الهزيمـــة النهائية ، أوكل نابوليون قيادة فلول الجيش المهزوم إلى الجنرال كليبر ، وخطط للفرار من مصر إلى باريس «كما يفر العصفور من القفص» ، ليبدأ مجددا معركته لتوحيد أوروبا في وقت بات فيه يفتقر إلى أسطول بحري قوي لمواجهة الأسطولين البريطاني والروسي .

ورغم انتصاراته البرية الكثيرة انتهت مغامرته الأوروبية أيضا بهزيمة قاسية في معركة واترلو . وقد احتفظ الإنجليز لأنفسهم بتسجيل انتصار نهائي على الجيش الفرنسي في معركة أبي قير البحرية . وتشير بعض المصادر إلى أن الفرنسيين دخلوا تلك المعركة بما تبقى لهم من العساكر الموجودة على أرض مصر والتي لم ينج منها إلا القليل ، هذا في وقت كانت فيه بعض الحاميات الفرنسية تتعرض لهجمات الأسطول الروسي في المتوسط .

أخيرا ، لابد من التذكير بأن نابوليون وعد جنوده في بداية الحملة على مصر بأنه سيوجه الرصاصة القاتلة إلى المصالح البريطانية . وبفضل صمود الجزار عند أسوار عكا انهار الحلم البونابرتي في الوصـــول إلى تفرد فرنسا في مصر وبلاد الشام . على العكس من ذلك ، ترســـخت المصالح البريطانية في المنـــطقة ، تدعمها قوى عسكرية قوية ، واتفاقيات حماية ووصاية جعلت بريطانيا صاحـــبة القرار الأول ، ليس في مصر وبلاد الشام وحدهما ، بل أيضا في الجزيرة العربية والسودان بالإضافة إلى مركز القرار في الآستانة نفسها[٢٣] .

السلطنة العثمانية تفشل في استخلاص العبر من هزيمة بونابرت عند أسوار عكا

شكلت هزيمة نابوليون عند أسوار عكا مرحلة مهمة في تاريخ السلطنة العثمانية ،

إذ اعتبرت أول معركة عسكرية ناجحة ضد التدخل الأوروبي المباشر على مشارف القرن التاسع عشر . إلا أن سؤالا مهما يطرح نفسه بقوة : هل أدركت السلطنة مخاطر الغزو الأوروبي المباشر وأعدت مخططا طويل الأمد للتصدي له كما فعل اليابانيون؟

دل حصار عكا على أن قوى محلية قليلة العدد ، وبعد أن تلقت دعما من الإنجليز والعثمانيين ، استطاعت أن تنزل هزيمة قاسية بجيش فرنسي عصري ، مدرب أفضل تدريب ومزود بأحدث الأسلحة ، فأنهت بذلك مشروعا استعماريا فرنسيا كبيرا للسيطرة على حوض البحر المتوسط وتحويله إلى بحيرة للنفوذ الفرنسي بعد القضاء على السلطنة العثمانية والحلول مكانها . ثم عاد نابوليون إلى باريس مهزوما ، فسعى إلى التعويض عن هزيمته بتجهيز جيش جديد سيفشل بدوره في توحيد أوروبا كما فشل مشروعه السابق في توحيد مصر وبلاد الشام . إلا أن هزيمة نابوليون عند أسوار عكا شكلت أيضا منعطفا بالغ الأهمية في مصر وبلاد الشام ، وكان لها الأثر المباشر في إظهار ضعف السلطنة العثمانية التي دخلت ولاياتها تباعا مرحلة التجاذب بين الفرنسيين والإنجليز . وليس من شك في أن عوامل عدة ساهمت في إنزال الهزيمة بالجيش الفرنسي في عكا ، وتأتي في طليعتها صلابة الموقف المقاوم الذي اتخذه الجزار بالإعداد الجيد لمقاومة الفرنسيين . فاتخذ ، منذ البداية ، قرارا واضحا بالتصدي للجيش الفرنسي الغازي ورفض كل رسائل الترغيب والترهيب التي بعث بها نابوليون إليه . ولم تخدعه تصريحات نابوليون وبياناته المعسولة حول اعتناقه للإسلام ، ووضع الجيش الفرنسي في خدمة السلطنة لإنقاذ مصر وبلاد الشام من سيطرة المماليك وإدارتهم الفاسدة ، بل انصرف إلى تحصين أسوار عكا وحشد القوى العسكرية المدربة تدريبا جيدا والمزودة بأفضل ما توافر لديه من أسلحة للدفاع عنها . وكان من الطبيعي أن

يقيم تحالفا مع قائد الأسطول البريطاني في هذه المنطقة انطلاقا من قراءة دقيقة للصراع الفعلي بين الإنجليز والفرنسيين فيها . وتقدم بعض المصادر في هذا المجال سببا إضافيا لهزيمة بونابرت هو تفشي مرض الطاعون في صفوف القوات الفرنسية ، وهو مرض كان يفتك بالمصابين به ، من فرنسيين ومحليين ، بسرعة فائقة وكان من الصعب مكافحته إبان تلك المرحلة .

كان لموقف الجزار المقاوم الأثر الواضح في دفع السلطنة العثمانية إلى اتخاذ قرار صريح بمقاومة نابوليون الزاحف على بلاد الشام . فجندت جيشها لقتاله ، كما طلبت إلى ولاتها مواجهته بكل ما توافر لديهم من قوة ، فأثار ذلك الموقف ارتياحا شعبيا عارما جعل القوى المحلية في بلاد الشام تتريث في الانحياز إلى جانب الفرنسيين ، وترفض مساندة الحملة ، وذلك على رغم رغبة جميع القوى في التخلص من بطش الجزار . فصمود الجزار داخل أسوار عكا أربك زعماء الأسر المحلية بعد أن تبين لهم أن احتلال بلاد الشام لن يكون سهلا كاحتلال مصر ، لاسيما أن الإنجليز وضعوا قواتهم البحرية إلى جانب العثمانيين ، وأعلنوا عن تحالف وثيق لإنهاء الوجود الفرنسي في مصر نفسها تحت ستار الحفاظ على وحدة السلطنة . وقد أثبت الجزار كفاءة عسكرية عالية في الدفاع عن عكا وصموده داخل أسوارها المحصنة بوجه مدافع الحملة الفرنسية طوال أكثر من شهرين كانت كافية لإجبار نابوليون على التخلي نهائيا عن حلمه التاريخي باحتلال بلاد الشام وتأسيس امبراطوريته الشرقية . نتيجة لذلك ضمن الجزار لنفسه رضى السلطنة العثمانية ، فتمركز في حكم ولاية صيدا حتى وفاته العام ١٨٠٥ .

وتشير بعض الدراسات إلى أن الإنجليز بدأوا على الفور يحرضون السلطنة على الجزار والقول بإنها باتت عاجزة عن تغيير ولاة بلاد الشام سنويا ، كما كانت تفعل في السابق . وتشير دراسات أخرى إلى أن السلطنة قد تكون أدركت مخاطر تبديلهم إبان تلك المرحلة الحرجة من تاريخها . ويدل الجدول الذي أعده عادل إسماعيل بأسماء الولاة الذين حكموا ولايات صيدا وطرابلس ودمشق على أن الوالي كان يعين ، في الغالب ، لمدة عام واحد ، وقد عين الجزار نفسه ، لأول مرة واليا على صيدا العام ١٧٧٥ . أي بعد فترة وجيزة على إخراجه بقوة الأسطول الروسي من بيروت سنة

١٧٧٣ ، وعلى رغم تعيين بعض الولاة عليها لفترة لا تزيد على السنة ، وبشكل متقطع خلال الحقبة ما بين ١٧٧٦ و ١٧٨٦ ، فإن الجزار حكم ولاية صيدا في معظم سنوات تلك الحقبة ، ودون تبديل ، في الفترة ما بين ١٧٨٧ حتى وفاته العام ١٨٠٥ . ونظرا لكفاءته العسكرية والإدارية أسندت إليه السلطنة العثمانية ، بالإضافة إلى ولاية صيدا ، شؤون ولاية طرابلس للعامين ١٧٩٩ و ١٨٠٣ ، وولاية دمشق للسنوات ١٧٨٣ و ١٧٩٠ ـ ١٧٩٤ ، و ١٧٩٨ و ١٨٠٤[٢٤] .

فبقاؤه طوال هذه السنوات في السلطة دون تبديل سهل مهمة التحريض البريطاني عليه ، فإذا عزله السلطان ربح التحالف الأوروبي مكسبا مهما بإزاحة أقوى الولاة العثمانيين في بلاد الشام من طريقهم ، وإذا عجز السلطان عن عزله بدا ضعيفا أمام الولاة الآخرين الذين قد يحذون حذو الجزار في التمرد على السلطنة ، وإفقادها لهيبتها أمام رعاياها .

وبما أن الجزار كان مكروها جدا ، وكان أسلوبه في الحكم يتسم بإرهاق القوى المنتجة بالضرائب والبلص والسخرة ، فإن عددا كبيرا من الحكام والإداريين التابعين له لم ينجوا من التعذيب والتشويه الجسدي ومصادرة الأموال والأملاك وصولا إلى بيع خلعة إمارة جبل لبنان لمن يتعهد بدفع أكبر كمية من الضرائب ، هذا بالإضافة إلى احتجاز رهائن لديه من أبناء المشكوك في ولائهم له أو منعا لتقاعسهم عن دفع الضرائب في أوقاتها المحددة .

وفي إطار سياسته الرامية إلى جمع المال بمختلف السبل لم يسلم التجار الفرنسيون وغيرهم من المصادرة والبلص وجباية الضرائب في ولايته لا تجبى عادة في الولايات العثمانية الأخرى . وقد اعتمد الجزار سياسة احتكار بعض السلع التجارية دون أن يعبأ بتذمر التجار الأجانب واحتجاجهم الرسمي لدى القناصل وسفراء الدول الأجنبية .

نتيجة لذلك زادت الشكاوى الأوروبية والمحلية والعثمانية معا ضد الجزار ، وكان التجار الأجانب ، خاصة الفرنسيون منهم ، يحتكرون تجارة معظم السلع الأساسية المعدة للتصدير الخارجي وتستخدم فيها النقود وليس التبادل السلعي . لكن سياسة الجزار الاقتصادية بنيت على أساس كسر ذلك التقليد لمصلحة احتكار جديد قام به الجزار وأعوانه للاتجار بسلع مهمة كالحرير

والقطن والحبوب وغيرها . وتعرض معظم وسطاء التجار الأجانب من السكان المحليين في بلاد الشام لغضب الجزار وانتقامه ، مما أوقع خسائر كبيرة في صفوف التجار الأجانب والوسطاء المحليين . وشكل الجزار فريق عمل من أقرب المخلصين إليه ، تدعمهم فرق عسكرية من الأرناؤوط والمغاربة بالدرجة الأولى ، وليس من العثمانيين أو المماليك ، فازدادت النقمة العثمانية عليه بتحريض يومي من الإنجليز والفرنسيين .

مع هزيمة نابوليون عند أسوار عكا تحول الجزار وفريق عمله العسكري والإداري إلى نموذج يحتذى في الولايات العثمانية الأخرى ، بعد أن باتت السلطنة بحاجة إلى مهادنة وتثبيت ولاة أقوياء في مصر وبلاد الشام في مرحلة تميزت بشن حملات أوروبية على ولايات السلطنة ، خاصة البعيدة منها . إلا أن تلك السياسة اتسمت بالمرحلية فقط بعد أن عجزت السلطنة عن إقامة تحالف استراتيجي مع ولاتها للدفاع عن مركز السلطنة وأطرافها . وبتحريض من الدول الأوروبية الاستعمارية ، خضع السلطان العثماني لرغبة تلك الدول فأمر بعزل «الوالي المتمرد» ، أحمد باشا الجزار ، الذي أظهر كفاءة عالية في صد الغزو الأوروبي . وتكررت تلك السياسة القصيرة النظر لاحقا مع محمد علي بعد سيطرته على بلاد الشام واستقراره فيها لمدة قاربت عشر سنوات . واعتبر العثمانيون أن انتصار كل من الجزار ومحمد علي على الأوروبيين لم يكن دعما للسلطنة بل انتقاصا من سيادتها يستوجب التأديب الصارم بالعزل ..

ونظرا لعجز الجيش العثماني عن القيام بتنفيذ العزل في مواجهة وال قوي كان لابد من طلب المساندة من جيش أوروبي ، مع تقديم المزيد من التنازلات للدولة الأوروبية المساندة أو «الصديقة» .

في البداية ، تقاسم الجزار الانتصار على نابوليون بدعم مباشر من الإنجليز ، فاعترفت له السلطنة بذلك الانتصار وثبتته في ولايته لسنوات عدة ، وأضافت إليه خلعة الحكم في بعض الولايات المجاورة ، إلا أن السلطنة نفسها سرعان ما وقفت على الفور ضد الجزار بعد أسابيع معدودة من رحيل بونابرت عن عكا ، وجعلته في موقع الوالي المتمرد على السلطنة ، ووصفته الفرمانات السلطانية بأبشع النعوت . وإمعانا في تشويه صورته ، وهي

مشوهة منذ البداية ، فإن بعض المصادر التاريخية تنكر على الجزار انتصاره على الجيش الفرنسي وترجعه بالكامل للإنجليز . كما أن بعض الوثائق العثمانية التي نشرت إبان مرحلة عصيان الجزار لا تتورع عن وصفه بالخيانة ، وبالعمالة للإنجليز . فغياب المخطط العثماني للدفاع عن السلطنة وولاياتها في مواجهة الغزو الأوروبي بدد انتصار الجزار في عكا ، فتفرد به الإنكليز دون أن تنصفه وثائقهم التاريخية ، مع أن صموده في عكا شكل نقطة تحول جذرية في هزيمة المشروع الفرنسي على مصر وبلاد الشام والآستانة ، وهو أكبر مشروع استعماري غربي حتى ذلك الحين . بالمقابل ، فإن هزيمة الحملة الفرنسية على بلاد الشام ومصر لم تكن هزيمة نهائية للمشروع الفرنسي بل مجرد حملة عسكرية فاشلة .

اعتمد العثمانيون مجددا سياسة التوازن ما بين الفرنسيين والإنكليز ، وعدم السماح لأي منهما بالتفرد في السيطرة على هذه المنطقة التي تضم قوى متنوعة ذات علاقة تاريخية بالغرب . وكثيرا ما كانت كل من فرنسا وبريطانيا تفضل سياسة التقاسم الودي للمصالح فيما بينهما على حساب المصالح الأساسية للسلطنة وولاياتها . ويمكن التأكيد بأن الصراع الفرنسي ـ الإنكليزي لم يكن يرتدي طابع الصدام العسكري المسلح ، كما أن القوى المحلية التي بنت استراتيجيتها على أساس استمرار التناقض بينهما بشكل جذري لا يحتمل التوافق قد أصيبت بخيبة أمل كبيرة على غرار ما حل بمحمد علي في مصر .

بعض الملاحظات الختامية

حتى نهاية القرن الثامن عشر كانت اليابان قد خطت خطوات واسعة باتجاه الوحدة الداخلية والسلطة المركزية ، ونتيجة لذلك برز اهتمام متزايد بالقطاع الحكومي الذي تشرف عليه الدولة ، واتسعت رقعة خطوط المواصلات البرية والنهرية والبحرية ، وزاد الإنتاج الزراعي المحلي عدة أضعاف ما كان عليه في السابق ، وشهدت اليابان تراكما مهما في النقود المدخرة بسبب العزلة الطوعية وتقليص حجم التبادل التجاري مع الخارج إلى الحدود الدنيا .

إلا أن سياسة اختيار أطفال إلى عرش اليابان ، أو فتيان دون الخامسة عشرة من العمر تأتي في إطار استراتيجية عامة لقادة الساموراي ، خاصة من أسرة توكوغاوا التي بات زعماؤها حكام اليابان الفعليين طوال القرنين السابع والثامن عشر وحتى أواسط القرن التاسع عشر . ولم يبرز الإمبراطور كحاكم مطلق الصلاحية ويحظى باحترام وطاعة اليابانيين لدرجة القداسة إلا مع الإمبراطور مايجي وخلفائه من بعده ، وذلك منذ العام ١٨٦٨ .

لعبت طبقة الساموراي الدور الأساسي في الصراعات الداخلية من جهة ، والوحدة المركزية من جهة أخرى ، فالتف كبار قادة الساموراي حول السلطة المركزية الحاكمة التي يديرها الشوغون ، في حين شكلت الشراتح المتوسطة والدنيا منهم قادة المقاطعات أو الدايميو . وعلى الرغم من المنازعات الكثيرة التي شهدها التاريخ الياباني في القرنين الثامن والتاسع عشر فإن العزلة الطوعية أدت إلى تراكم ثروات محلية مهمة وبلورت شرائح جديدة من التجار والحرفيين والبورجوازية الصغيرة الذين تحالفوا مع صغار الساموراي وشكلوا قوى اجتماعية جديدة كان لها دور كبير في حماية اليابان من الغزو الأجنبي من جهة ، وفي حماية مشروع النهضة اليابانية التي أطلقها لاحقا الإمبراطور مايجي من جهة آخرى .

فالإفقار المستمر لغالبية أفراد طبقة الساموراي ، خاصة قادة المقاطعات من الدايميو التي تعرض أفرادها لقمع منظم من السلطة المركزية بسبب نزعتهم التحررية من قيودها ، وعدم الرغبة بدفع الضرائب إليها ، وشريحة صغار الساموراي التي لا يمتلك أفرادها أراضي كافية للعيش في بحبوحة ، كان له الأثر الواضح في إضعاف تقاليد التراتبية الاجتماعية التي كانت سائدة بقوة في اليابان وذلك لصالح الدعوة إلى المساواة بين جميع اليابانيين في الحقوق والواجبات . وقد أدرك أبناء الشرائح الاجتماعية القديمة أن الزمن لا يعمل لمصلحتهم إذا تشددوا في الحفاظ على امتيازاتهم القديمة .

لذلك تخلى الكثيرون منهم عن بعض تلك الامتيازات بشكل طوعي وتصاهروا مع الشرائح الاجتماعية الصاعدة من أبناء البورجوازية اليابانية . كما أن صغار الساموراي ورجال الدين البوذيين ساهموا بنشاط في نشر التعليم العام بين الطبقات الوسطى والدنيا اليابانية ، في حين كانت الفئات

العليا تهتم بتعليم أبنائها منذ قرون طويلة . كذلك شهدت الأرياف اليابانية تبدلات إيجابية في تلك المرحلة أبرزها تبلور طبقة الفلاحين الأحرار ، وبروز الملكية الخاصة على نطاق واسع ، والاهتمام بزيادة الإنتاج في قطاعات زراعية حيوية كالأرز . ولعبت سياسة الشوجون إبان مرحلة توكوغاوا في الدفاع عن الوحدة الداخلية ومنع النزاعات المحلية الدور الأساسي في زيادة التراكم المالي ، وتنمية جميع القطاعات الاقتصادية المنتجة ، وتقليص التبادل التجاري مع الخارج إلى الحدود الدنيا[٢٥] .

شهدت مرحلة توكوغاوا تبدلات مهمة على مختلف الصعد ، فقد تبلور خلالها كثير من الإيجابيات ، بشكلها الجنيني ، والتي ستصبح القاعدة الأساسية للفكر السياسي الياباني في مرحلة النهضة الأولى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . تخلى غالبية حكام المقاطعات من الدايميو عن نزعتهم الانفصالية وخضعوا طوعا للسلطة المركزية بقيادة الشوغون ، كذلك تخلى غالبية الريفيين الوافدين إلى المدن طوعا عن معظم تقاليدهم الريفية المتنافرة وتبنوا تقاليد المدن التي وفدوا إليها ، وتخلت شرائح واسعة من الساموراي طوعا عن بعض امتيازاتها التقليدية وانخرطوا إلى جانب الشوغون بهدف بناء السلطة المركزية في اليابان الموحدة ، وتصاهروا مع الشرائح الجديدة من اليابانيين الذين جمعوا أموالا نقدية من التجارة والحرف والصناعات الحديثة وشكلوا قاعدة صلبة لانطلاقة الأيديولوجية اليابانية السائدة والتي تبشر بتوسيع الطبقة الوسطى ومقولات للتعاون الطبقي بدلا من التناحر الطبقي بين طبقتي الأغنياء والفقراء .

بالمقابل ، شهدت السلطنة العثمانية وولاياتها مظاهر ضعف بدأت تباعا منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، فقد تخلت السلطنة نهائيا عن إعداد الحملات العثمانية للتوغل باتجاه غربي أوروبا ، ثم انكفأت قوة السلطان لحماية الآستانة والولايات القريبة منها ، والتي حافظت على وحدة مركزية عثمانية متماسكة ترفض كل أشكال التجزئة والتقسيم ، وتعمل على قمعها بقسوة . إلا أن تلك المركزية باتت هشة للغاية مع تزايد حركات التمرد التي قام بها الولاة العثمانيون في مصر وبلاد الشام في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، وكانت مؤشرا على ضعف السلطة المركزية العثمانية وتفكك قواها الانكشارية ذات الأسلحة التقليدية الموروثة .

كانت تحركات التمرد تقع آنذاك في منطقة ذات أهمية بارزة على طرق التجارة الدولية الاستراتيجية . وفي الوقت عينه ، شهدت ولايات السلطنة الأخرى ، خاصة البعيدة منها ، ولادة أسر حاكمة قوية ، ولها قواها العسكرية الخاصة ومواردها المالية التي لا ترسل إلا اليسير منها إلى مركز السلطنة . وضمنت تلك الأسر لأبنائها حكما وراثيا عن طريق رشوة رأس الجهاز الإداري العثماني . وبرز تحالف وثيق بين بعض الأسر الإقطاعية الغنية في بلاد الشام ومصر وقوى المماليك فيها على حساب ضعف الولاء التام للسلطة المركزية العثمانية .

وكان لزعماء العشائر والتحالفات القبلية القوية في بادية الشام وداخل الجزيرة العربية دور إضافي في إضعاف السلطة المركزية العثمانية بعد أن وسعوا مناطق الرعي على حساب المناطق الزراعية المجاورة للسكن البدوي ، وتمنعوا عن دفع الضرائب بل فرضوا على الولاة العثمانيين دفع الإتاوات لهم مقابل حماية قافلة الحج السنوية . ونشطت الدعوة الوهابية داخل الجزيرة العربية بالتحالف مع الأسرة السعودية المناهضة للعثمانيين . كما نشط علي بك أبو الذهب في مصر ، وضاهر العمر الزيداني ومن بعده أحمد باشا الجزار في بلاد الشام ، وذلك على حساب إضعاف السلطنة . فكان من الطبيعي أن تنتهز الدول الأوروبية تلك الصراعات الداخلية في السلطنة العثمانية لتجرد حملاتها العسكرية عليها بهدف احتلال بعض ولاياتها . وعلى رغم فشل الحملات الأوروبية الأولى ١٧٩٨ ـ ١٨٠٧ فإن السلطنة قد فشلت هي الأخرى في استعادة وحدتها المركزية ودخلت في حروب دموية مع ولاتها المتمردين بالاستناد إلى الدعم العسكري الأوروبي ، فنجحت ظاهريا في استعادة تلك الوحدة إلا أنها فشلت فعليا في تحاشي مسالك التغريب التي قادتها إلى الانهيار النهائي .

لقد برز العدوان الأوروبي على السلطنة وولاياتها على أرض الواقع مع احتلال نابوليون بونابرت لمصر وتوغله باتجاه بلاد الشام . ورغم هزيمته عند أسوار عكا قبل هزيمته النهائية على أيدي الإنجليز في معركة أبي قير البحرية ، فإن مشروعا أوروبيا آخر عاد إلى الظهور بعد سنوات قليلة عام ١٨٠٧ عندما سعى الإنجليز لاحتلال مصر وتنفيذ ما عجز نابوليون عن تحقيقه تحت ضغط

المعـــارضة الداخلية والصراع الإنجليزي ـ الفرنسي على الساحة الدولية . فكان من الطبيعي أن يبرز لدى المصريين والشوام شعور أو احساس مشترك بوجود عدو أوروبي خارجي يخطط لاحتلال مصر وبلاد الشام ومناطق عثـــمانية أخرى . ويعتبر هذا المخطط إيذانا بنهاية السلطنة العثمانية التي باتت عاجزة عن حماية نفسها والحفاظ على وحدتها الداخلية ، أرضا وشعوبا ومؤسسات . وعلى رغم قصر المدة الزمنية التي عاشتها مصر في ظل الاحتـــلال الفرنسي لأراضيها ، فإن تلك الحملة تركت نتائج بالغة الأهمية في كل من مصر وبلاد الشام وصولا إلى مركز القرار في السلطنة نفسها . وأبرز تلـــك النتائج إدخـــال مصر وبلاد الـــشام في دائرة التحديث على النمط الأوروبي المباشر .

نخلص إلى القول إن كلا من السلطنة العثمانية وولاياتها من جهة ، واليابان من جهة أخرى ، كانت تعيش هاجس الخوف من هجوم استعماري غربي عليها منذ أواخر القرن الثامن عشر . لكن موقع السلطنة على خط التماس المباشر مع القوى الأوروبية المتحفزة للسيطرة عليها جعلها تتلقى الضربات العســـكرية الأولى وتعيش حركة تحديث قسرية خوفا من السقوط تحت الحـــكم الأوروبي المباشر . في حين استمرت العزلة الطوعية تحمي اليابان من ذلك الهجوم طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر حين أجبر اليابـــانيون على فتح موانئهم بالقوة أمام التجارة الدولية ، ووقعوا اتفاقيات مجحفة بقيت آثارها الســـلبية تتفاعل داخل اليابان طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وأدت إلى إسقاط حكم أسرة توكوغاوا . فوظف اليابانيون كامل إيجـــابيات مرحلة توكوغاوا واستفادوا منها إلى الحد الأقصى ليعيدوا تشـــكيل جبهتهم الداخلية ، وينطلقوا في حركة تحديث جذرية وناجحة .

غير أن السلطنة العثمانية وبعض ولاياتها ، خاصة مصر وبلاد الشام ، دخلت تجربة التحديث بالاقتباس عن الدول الغربية الساعية للسيطرة عليها ، ووظفت تلك الاقتباسات للحفاظ على قاعدة اقتصادية أنهكتها النزاعات المستمرة بين القوى المحلية من جهة ، وفساد الجهاز السياسي والإداري والمالي والعسكري العثماني ، من جهة أخرى .

ونتج عن ذلك أن مصر ومعها الآستانة دخلتا في عملية تحديث للقوى العسكرية بالدرجة الأولى ، وهي تجربة سبقت حركة التحديث اليابانية بأكثر من نصف قرن . وسرعان ما تآكلت تلك الأسبقية مع مرور الزمن وتحولت إلى سلبيات قاتلة قبل أن تبدأ اليابان نهضتها ، وذلك بفعل الصدامات العسكرية المدمرة بين السلطان والوالي التابع له ، وبتشجيع مباشر من الدول الأوروبية بالذات والتي كانت تحرص على تقديم الأسلحة الحديثة لإنهاك طرفي النزاع .

الفصل الثاني

أسبقية النهضة المصرية على النهضة اليابانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر

وصول محمد علي إلى سدة الحكم في مصر

إن قراءة معمقة لما آلت إليه السلطة المملوكية في مصر قبيل حكم محمد علي تدل بوضوح على وقوع صدامات دموية ، ونزاعات متواصلة على السلطة فيما بين جماعات المماليك أنفسهم . ونتج عن ذلك تدمير منظم لاقتصاد البلاد ، مما أعاق حركة التراكم المالي والخبرات الاقتصادية فيها ، كذلك أدت المنازعات إلى فوضى سياسية ، وحروب دموية في مختلف المناطق المصرية[1] . ودلت الخسائر القليلة التي تكبدتها الحملة الفرنسية في مصر على عجز الجيش العثماني عن المواجهة ، وبالتالي عن حماية الولايات التابعة للسلطنة ، فكان على القوى المصرية الحية أن تتصدى للغزو الخارجي الزاحف على أراضيها . وبات محمد علي بمنزلة القائد الذي التفت حوله معظم تلك القوى ، وأوكلت إليه السلطنة العثمانية زمام القيادة السياسية والعسكرية ، لمواجهة قوى الغزو الخارجي .

كانت القوى الإنكشارية إحدى العقبات الأساسية التي وقفت في طريق تفرده بالسلطة في حكم مصر ، مما اضطره إلى القضاء على المماليك . وكان عليه أن يضمن لاحقا إلى جانبه العمق الاستراتيجي التاريخي لمصر لضمان سيادتها الداخلية ، وذلك بالسيطرة على كل من السودان وبلاد الشام . لذلك اعتبر وصول محمد علي إلى السلطة بمنزلة إنقاذ لمصر والمصريين من مرحلة تاريخية تميزت بالتفسخ والانحلال على مستوى القوى السياسية والعسكرية والإدارية المملوكية ، والجمود الاقتصادي على مستوى قوى وعلاقات الإنتاج . وكانت الظروف ملائمة جدا للإنقاذ بعد تراجع نابوليون بونابرت عن حصار عكا ، ومن ثم الهزيمة النهائية للحملة الفرنسية على يد الإنجليز في معركة أبي قير البحرية قرب الإسكندرية . ومنذ العام ١٨٠٥ بات محمد علي حاكم مصر الفعلي دون منازع . وطوال الحقبة الممتدة من بداية حكمه حتى ١٨٢٧ بقي باشا مصر يخضع طوعا لإرادة الباب العالي ،

واضعا جيشه الحسن التدريب والتسليح للدفاع عن وحدة السلطنة ، وقمع حركات التمرد والعصيان ضدها في الجزيرة العربية واليونان . فضمن بذلك دعم السلطنة لبقائه طويلا في الحكم دون عزل أو تبديل .

إصلاحات محمد علي

على الرغم من فشل الحملتين الفرنسية والبريطانية في الاستقرار على أرض مصر ، فإن بروز محمد علي كحاكم قوي فيها بعد إطاحته بحكم المماليك شكل منعطفا مهما وجذريا في تاريخ مصر والسلطنة العثمانية طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، فقد استفاد حاكم مصر الجديد مما تركته حملة نابوليون بونابرت في مصر .

لقد كتبت عشرات الدراسات العلمية المنشورة بمختلف اللغات لتقييم النتائج الإيجابية والسلبية لتلك الحملة . وهناك عدد لا بأس به من المؤرخين الذين يعتبرون أن الحملة الفرنسية على مصر شكلت نقطة انطلاق لحركة التحديث الشامل في مصر وبلاد الشام وبها تتحدد بداية التاريخ الحديث في هاتين المنطقتين[٢] .

ونظرا لطول الفترة الزمنية لحكم محمد علي (١٨٠٥ ـ ١٨٤٨) ، فقد شهدت سنوات حكمه إنجازات مهمة كانت على التوالي :

التصدي للحملة البريطانية على مصر العام ١٨٠٧ ، وإرسال أول بعثة علمية إلى أوروبا ١٨٠٨ ، ثم تلتها عدة بعثات أخرى ، وتصفية أكثر من ٤٧٠ مملوكيا في مجزرة القلعة بالقاهرة ١٨١١ ، وإرسال حملة عسكرية ضد الحركة الوهابية في الجزيرة العربية ١٨١١ ، والقيام بالمسح الشامل والإصلاح الزراعي في مصر ، وبناء أول كلية للهندسة في مصر ١٨١٦ ، والبدء بحفر ترعة المحمودية ١٨١٩ ، وإدخال زراعة القطن الطويل التيلة إلى مصر ١٨٢٠ ، وتوجيه حملات إلى السودان والنوبة وكريت ١٨٢١ ، واستقدام كلوت بيك لتأسيس كلية الطب بالقاهرة ١٨٢٥ ، وإصدار أول جريدة رسمية بمصر ١٨٢٧ ، وتأسيس المجلس الاستشاري بمصر ١٨٢٩ ، والحملة العسكرية على بلاد الشام (١٨٣١ ـ ١٨٤٠) ، واحتلال الجيش المصري للأناضول وتوقيع صلح كوتاهية ١٨٣٣ ، والبدء بسد الدلتا العام ١٨٣٤ ثم

التخلي عنه لاحقا ، وإنشاء قسم الأعمال العامة والمجلس البلدي بالإسكندرية ١٨٣٥ ، وفتح خط دائم للملاحة البخارية بين السويس وبومباي ١٨٣٦ ، وإنزال هزيمة عسكرية بالجيش العثماني في نصيبين (NIZIP) ١٨٣٩ ، وتوقيع معاهدة لندن والانسحاب المصري من بلاد الشام وحكم مصر وراثيا ١٨٤٠ ، وأخيرا القبول بالمحاكم التجارية في مصر ١٨٤٥ مختتما بذلك حياته السياسية .

وفي العام ١٨٤٧ حل إبراهيم باشا مكان والده إلا أنه توفي بعد أشهر قليلة ، فخلفه الخديو عباس حلمي ، وكان محمد علي لايزال على قيد الحياة إلى أن توفي العام ١٨٤٩ .

بدأت إصلاحات محمد علي بالظهور انطلاقا من ترسيخها في مصر أولا ، ومن ثم جرى نقل بعضها إلى بلاد الشام مع حملة إبراهيم عليها (١٨٣٢ ـ ١٨٤٠) . إلا أن الإحاطة بهذه الإصلاحات من جوانبها كافة يتطلب أكثر من دراسة[٣] .

نشير هنا ، باختصار شديد ، إلى أبرز ما قام به محمد علي من الإصلاحات التي تبلورت تباعا على الشكل التالي :

١ ـ تحديث الجيش المصري : أجرى محمد علي سلسلة من الإصلاحات العسكرية ، لتأسيس جيش عصري أظهر كفاءة قتالية عالية في معظم المعارك التي خاضها . ولعل أبرز إنجازاته التي كان لها الصدى الكبير في مركز السلطنة ، قيامه بتصفية دموية للمماليك في مصر بتاريخ الأول من مايو ١٨١١ ، أعقبتها تصفية نهائية للفرق الإنكشارية في الآستانة ، قام بها السلطان محمود الثاني في الفترة ما بين ٢٩ مايو و١٦ يونيو ١٨٢٦ . وقد استفاد الباشا ممن بقي من ضباط الحملة الفرنسية في مصر ، وكان في طليعتهم الكولونيل جوزيف سيف Joseph Seves ، فعهد إليه بمهمة تدريب الوحدات الجديدة في الجيش المصري . وأوكل إدارة مصانع البارود ، وبناء الجسور ، وشق الطرقات إلى مهندس معمار فرنسي هو باسكال كوست Pascal Cost . ووضع إبراهيم باشا إلى جانبه عددا من الضباط الفرنسيين لقيادة الحملات العسكرية على بلاد الحبشة والسودان ، طمعا في مناجم الذهب فيهما ، وفي حملته على الجزيرة العربية لقمع الحركة الوهابية ، وفي

حملته على بلاد اليونان لكسب ود السلطان ، وفي حملته على بلاد الشام لتحقيق البعد الاستراتيجي لمصر ، ولو اقتضى الأمر الحلول مكان السلطان في الآستانة ، وإصلاح السلطنة من الداخل على غرار تجربة التحديث المصرية .

تشكل الجيش المصري في البداية من مجموعات كبيرة من أبناء الفلاحين ، وبشكل خاص من سكان بلاد النوبة ، وكان على الكولونيل سيف أن يعد لقيادة الوحدات والأركان بضع مئات من الضباط الأتراك ، والشراكسة ، والمماليك ، والأفارقة ، واستقدم محمد علي عشرات الضباط من فرنسا ، وإيطاليا ، وإسبانيا ، وبروسيا ، وأوكل إليهم مهمة تدريب وقيادة الكتائب الجديدة . ورغم تحالفه الوثيق مع الفرنسيين لم يرتكب محمد علي خطأ استراتيجيا بجعل كل قيادات الكتائب العسكرية منهم خوفا من تآمر فرنسي محتمل ضده في معركة عسكرية فاصلة . وضمانا لهذا المنحى الاستراتيجي السليم بقيت القيادة العليا للجيش المصري ، بجميع وحداته ، تحت إمرة الباشا وينوب عنه أحد أبنائه في قيادة الحملات العسكرية .

نما الجيش المصري الجديد ببطء إذ لم يتجاوز عدد أفراده في نهاية العام ١٨٢٣ عشرة الآلاف من المشاة ، موزعين على ست فرق عسكرية تضم كل منها خمسة طوابير . فإعداد جيش عصري يتطلب الوقت الكافي لإنشاء مدارس ثانوية ، ومعسكرات دائمة للتدريب اليومي ، وتأسيس قوات نظامية كانت تضم أبناء العائلة المالكة ، إلى جانب أبناء كبار الأعيان وكبار الضباط ، بحيث تشارك كل قوى المجتمع في الدفاع عن مصر . وكان هذا التدبير جديدا كل الجدة على الفكر السياسي والاجتماعي في السلطنة وجميع ولاياتها ، إذ لم يكن من عادة أبناء الطبقات العليا المشاركة في الأعمال العسكرية ، ونادرا ما كان الولاة أنفسهم على دراية بالشؤون العسكرية التي كانت سابقا حكرا على الفرق الإنكشارية دون سواها حتى ١٨٢٦ .

قدم الفرنسيون للجيش المصري الدعم المباشر من سلاح ومدربين . فقد أرسلت الحكومة الفرنسية إلى مصر ، بعد فترة وجيزة من طلب محمد علي المساعدة العسكرية ، أربعة آلاف بندقية دفعة واحدة ، وتعهدت بسد حاجات الكلية الحربية . ويفسر الحماس الفرنسي بمحاولة الثأر من الإنجليز ، والسعي إلى استعادة مصر عن طريق التحالف السياسي ، بعد أن فقدوها عن طريق

الغزو العسكري . وكانت الحكومة الفرنسية تعرف جيدا الأهداف الاستراتيجية التي يسعى إليها محمد علي ، وتعمل على تجييرها لمصلحتها إذا سنحت لها الفرصة بذلك . وقد عبر القنصل الفرنسي في مصر ، بشكل واضح ، في رسالة إلى الخارجية الفرنسية بتاريخ ٧ أغسطس ١٨٢٦ جاء فيها : «إن عملية بناء القوات المصرية التي عهد بها إلى بعثة فرنسية ستمهد لأحداث تجعلنا قادرين على بسط سيطرتنا ذات يوم على هذا البلد» .

نمت أعداد الجيش المصري بسرعة في العقد الثالث من القرن التاسع عشر ، استعدادا للقيام بحملة عسكرية على بلاد الشام ، وتهديد السلطنة في عقر دارها . فقد زاد عدد المدارس والبعثات العسكرية في هذه الفترة ، ومنها مدارس أنشئت خصيصا لإعداد الضباط ، وكان برنامجها متطابقا إلى حد بعيد مع برامج ومناهج مدرسة سان سير Saint Sir الفرنسية الشهيرة . وبنى مدرسة لقيادة الأركان ، ومدرسة للموسيقى العسكرية ، ومدارس للمجندين ، ومدرسة للفروسية ، ومدرسة للهندسة العسكرية وغيرها . وبات الوجود العسكري الفرنسي كثيفا في هذه المدارس كخبراء وأساتذة ومدربين ، بالإضافة إلى أعداد متزايدة من أفراد البعثات العائدين إلى مصر للانخراط في الجيش الجديد ، وفي مؤسسات الدولة الحديثة . وكان من الطبيعي أن يتزايد عدد الضباط والإداريين المصريين الذي يتقنون لغة أو أكثر من اللغات الأجنبية ، إلى جانب إتقانهم للغة العربية وأحيانا للغة العثمانية أيضا .

غني عن التذكير أن الحكومة الفرنسية قدمت بسخاء مساعدات مباشرة لبناء الجيش المصري الجديد ، في وقت كانت تعمل فيه على توجيهه لخدمة مصالحها في شرق البحر المتوسط . ففي العام ١٨٢٥ ، على سبيل المثال ، كان عدد الضباط والخبراء الفرنسيين في الجيش المصري قد ازداد لدرجة أثارت احتجاج بريطانيا التي أبلغت الباشا عن مخاوفها من غلبة النفوذ الفرنسي في جيشه . وعندما تجاهل محمد علي تبديد المخاوف البريطانية كان عليه أن يتحمل نتائج انحيازه إلى جانب الفرنسيين ، وما يستتبع ذلك من موقف بريطاني يراقب تحركاته بدقة ، ويحرض عليه السلطان العثماني . وعلى الرغم من مشاركة الجيش المصري في الحملة الفاشلة على اليونان إلى

جانب السلطنة ، فإن التحريض البريطاني عليه بقي مستمرا . فقد أبلغ الإنجليز الباب العالي أن أحد الصحافيين الفرنسيين نشر تقريرا أكد فيه أن عائدات محمد علي تجاوزت الخمسين مليون فرنك فرنسي ـ وهو رقم تعرف بريطانيا جيدا أنه مبالغ فيه ـ تاركا السلطنة تعاني من الإفلاس الشديد .

في البداية ، تكللت جميع المعارك الحربية التي خاضها الجيش المصري بالنجاح قبل حملته الفاشلة على بلاد اليونان ، وهي تقع في القسم الأوروبي من السلطنة العثمانية . فقد سحق الجيشان العثماني والمصري في معركة نافارين Navarin البحرية ، في إشارة واضحة إلى أن الاستراتيجية الأوروبية لن تسمح للسلطنة بالاحتفاظ بتلك المنطقة لسنوات طويلة . كما أن تلك الحملة قادت إلى تقارب مباشر بين بريطانيا وروسيا وفرنسا ضد السلطنة وحليفها والي مصر ، فأدرك محمد علي مخاطر الاستمرار في حرب انتحارية ضد أوروبا مجتمعة ، وفي داخل أوروبا بالذات ، لذلك اتخذ قرارا فوريا بالتخلي عن تلك المغامرة العسكرية ، لأنها لن تعيد بلاد اليونان إلى السلطنة ، بل ستقضي على الجيش المصري في معركة لا تقع في صلب الأهداف الاستراتيجية لباشا مصر . وبات على السلطان محمود الثاني أن يتخذ قرارا مماثلا بالاعتماد على جيش عثماني عصري وليس على الجيش المصري للدفاع عن السلطنة وولاياتها .

وقد أوكل محمود الثاني إلى بريطانيا ، العدو الرئيسي لفرنسا وحليفها محمد علي ، الدور الأساسي في تأسيس وتدريب وتسليح جيش عثماني جديد . وعلى الرغم من استعانة السلطنة ببعض الضباط من دول أوروبية أخرى ، إلا أن مهمة بناء الجيش العثماني كانت بريطانية بالدرجة الأولى ، وقد عرفت بريطانيا كيف توجهه لاحقا ضد الجيش المصري في معركة استنزاف طويلة الأمد انتهت بانهيارهما معا .

لقد تحول الجيش المصري في عهد محمد علي إلى أفضل القوى العسكرية العصرية في المشرق العربي في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، فقد تراوح تعداده ما بين ١٢٧ و١٥٠ ألف جندي خلال السنوات (١٨٢٠ ـ ١٨٤٠) ، وبلغ تعداد الفرق فيه حوالي ٤٥ فرقة العام ١٨٣٨ ، وكان يضم ما بين عشرة و١٢ ألف جندي غير نظامي ، وكان قادته في

الغالب من المماليك ، والأتراك ، والشركس ، والقوقازيين ، بالإضافة إلى عدد محدود من المصريين ، والمغاربة ، والأوروبيين ، والشوام ، ومن الجزيرة العربية . ويشير تقرير للعام ١٨٣٣ أن موازنة مصر العامة بلغت ما يعادل ١٧,٦ مليون دولار أمريكي ، وبلغت النفقات ما يقارب ١٥,٥ مليون دولار منها حوالي ١١,٨ مليون دولار للنفقات العسكرية[٤] .

٢ ـ **الإصلاحات الاقتصادية** : ألغى محمد علي نظام الالتزام في جباية الضرائب منذ ١٨٠٩ ، وأنجز المسح الزراعي الشامل لكامل الأراضي المصرية العام ١٨١٣ ، والذي على أساسه أصدر قرارات تقضي بإعطاء المالك الجديد حق التصرف مدى الحياة بمساحات محددة من الأراضي الزراعية التي تم توزيعها على الفئات المتنفذة في المجتمع المصري ، فضمن التفافها حوله طوال فترة حكمه .

وعمل كذلك على بناء قاعدة صناعية متطورة ، وشجع الشوام والمغاربة والأوروبيين على المجيء إلى مصر ، للعمل فيها والاندماج مع أبنائها ، وأصدر عددا كبيرا من القرارات التي تشجع الهجرة إلى مصر للعمل والاستقرار الدائم فيها .

ففي الرابع من أبريل ١٨١٤ ، نشر محمد علي في مالطا إعلانا يدعو فيه العمال من جميع الاختصاصات للمجيء إلى مصر ، والتعاقد مع الدولة للعمل في الصناعات التابعة لها بأجور مغرية . وفي العام التالي عمم الدعوة على بعض العواصم الأوروبية لتزويده بعمال مهرة ومتخصصين في صناعة النسيج بهدف الاستفادة العقلانية من المواد الخام المنتجة في مصر ، وتحويلها إلى سلع مصنعة للتصدير إلى الخارج ، فتوافد إلى مصر آلاف العمال من بلاد الشام ، واليونان ، ومالطا ، وإيطاليا وغيرها ، وعمل معظمهم في صناعة القطن ، والصوف ، والحرير ، التي بدأت بالظهور منذ العام ١٨١٦ . كذلك فتحت مصانع جديدة لصناعة السكر ، والنيلة ، والزجاج ، والدباغة ، والورق ، والبارود ، والمنتوجات الكيماوية . ومع كثرة توافد العمال الأجانب إلى مصر ، سارع محمد علي إلى مصادرة العمال الحرفيين في القاهرة وباقي المناطق المصرية ، لإجبارهم على العمل في المؤسسات الصناعية التي أنشأتها الدولة . ويشير تقرير القنصل الفرنسي في مصر «روسل» إلى وزير خارجيته ،

بتاريخ ٣١ مايو ١٨١٧ ، إلى وجود خطة لدى والي مصر تقضي بالاستغناء عن العمال الأجانب في المؤسسات المصرية فور إيجاد البديل المحلي .

أظهر المسح الاجتماعي الذي أجراه محمد علي العام ١٨١٤ أن عدد سكان مصر آنذاك لم يكن ليزيد على ٣,٥٣٢ مليون نسمة ، وهو رقم صغير بالقياس إلى حجم مصر الجغرافي ، وإلى قدرتها على الاستيعاب السكاني والعمل الزراعي ، وبلغت مساحة الأراضي الزراعية آنذاك ٢,٢٣١,٩١٥ فدانا فقط ، فأدرك محمد علي منذ البداية ، أهمية العنصر البشري في بناء الدولة الحديثة ، لذلك حرص على استقطاب العمال الصناعيين والمزارعين من ذوي الخبرة في أحد حقول الإنتاج الزراعي ، خاصة الحرير الذي كان يعتبر إنتاجا مربحا ، نظرا لشدة الطلب عليه في الأسواق الدولية ، إلا أن احتكار الدولة في عهده لعدد كبير من قطاعات الإنتاج ، وغالبية التجارة الخارجية والداخلية ، جعل مصر مزرعة كبيرة تتحكم بها الدولة المركزية لمصلحة القوى العسكرية بالدرجة الأولى . في الوقت نفسه ، ارتبط الفلاح المصري ارتباطا تبعيا بالأرض التي يعمل عليها ، ويقدم محصولها لدولة احتكارية تحدد أسعار المحاصيل الزراعية ، ونادرا ما تبقي للفلاح من إنتاجه ما يزيد على الضرائب المفروضة عليه . وإذا زاد الإنتاج على الضرائب المقررة ، فنادرا ما كانت الدولة تدفع له قيمة المحصول نقدا بل تعطيه ورقة بالإعفاء من الضريبة المتوجبة عليه للسنوات المقبلة ، هذا بالإضافة إلى تحميل الفلاح مسؤولية الضرائب الجماعية عن القرية ، وأحيانا عن المنطقة بكاملها[٥] .

بدأ الباشا الإصلاح الزراعي بسلسلة من المصادرات طاولت أراضي كبار الفلاحين أولا لمصلحة مزارع الدولة ، ثم توسعت المصادرة لتشمل صغار الفلاحين عن طريق البلص ، والسخرة ، والضرائب الجماعية ، وإلزام الفلاح على التجنيد الإجباري وغيرها . ونتج عن ذلك أن تحولت مصر إلى دولة قوية لشعب فقير ، وكانت طبقة الفلاحين في أسفل درجات السلم الاجتماعي .

وقامت سياسته الاقتصادية على ركيزتين : تأسيس صناعة حديثة مع تطوير بعض الحرف القديمة لإنتاج سلع قادرة على منافسة السلع الأجنبية ، واحتكار الدولة للتجارة . فتحولت الدولة في عهده إلى المحتكر الأول للسلع

الزراعية المعدة للتصدير الخارجي ، مما حرض عليه التجار الأجانب والقوى المحلية التي كانت تلعب دور الوساطة لهم في مناطق سيطرته . وتلاحظ التقارير الدبلوماسية لتلك الفترة أن السلاطين وكبار الباشوات والولاة لم يتعاطوا التجارة في السابق . إلا أن تجربة الجزار في ولاية عكا ، وما جمعه من ثروة طائلة عبر احتكار التجارة ، وبيع خلعة الإمارة ، والسخرة ، والمصادرة ، والحد من نفوذ التجار الأجانب ، وسجن المتعاونين معهم ، شكلت نموذجا يحتذى للولاة العثمانيين في مصر وبلاد الشام ، وفسرت الاتفاقيات التجارية استنادا إلى مطالعات مستقاة من قوانين التجارة الدولية ، وأعدها مشرعون حقوقيون من ذوي الشهرة العالمية بناء على تكليف من باشا مصر .

فأكدت المطالعات أن نصوص الاتفاقيات لا تمنع الحكام المحليين من تعاطي التجارة بحرية من جهة ، ولا تعطي التجار الأجانب ووكلاءهم المحليين ادعاء الحق الحصري باحتكار السلع ، مادام النص الأصلي ينطلق من مبدأ حرية التجارة من جهة أخرى . لذلك كتب القنصل البريطاني في مصر ، السيد سالت Salt إلى وزير خارجيته السيد جورج كانينغ George Caning بتاريخ ٥ مايو ١٨٢٥ تقريرا جاء فيه : «يصنع الباشا جميع السلع الغالية الثمن والمعدة الآن للتصدير إلى الخارج ، كالقطن والنيلة والسكر ، وذلك عن طريق توظيف ذكي لرأس مال كبير أسهم الباشا في توزيعه على مختلف فروع هذه الصناعات . وما كان بمقدور المزارعين المحليين أن يتملكوا الآلات الحديثة لإنتاج تلك السلع ، وبالتالي لم يكن بمقدور التجار الأجانب الحصول عليها» .

خلقت سياسة محمد علي الصناعية الجديدة مناخا اقتصاديا استفاد منه والي مصر ، وليس من مصلحة السلطان أن يتدخل لإجبار واليه على اتخاذ موقف يضر بمصالحه الشخصية ومصلحة مصر الوطنية ، لكي يقدم خدمة مباشرة إلى التجار الأجانب دون سواهم . فعلق الوزير على تقرير قنصله بالقول إن ملاحظاته صحيحة في منطلقاتها النظرية . فدولة تتنازل لأخرى عن حق تنظيم صادراتها وارداتها أمر غير منطقي ، كما أن مبدأ المعاهدات التجارية بين السلطنة وولاياتها من جهة ، والدول الأوروبية من جهة أخرى ، نص أساسا على ضرورة تقديم تنازلات متبادلة من الطرفين وليس إجبار

السلطنة على حماية التجار الأجانب على حساب التجار المحليين . وذلك يؤكد صواب السياسة الاقتصادية التي تبناها محمد علي لحماية مصالحه داخل حدود مصر . لذلك حمل معه إلى بلاد الشام والجزيرة العربية كل شعاراته الإصلاحية التي طبقها في مصر ، ومنها احتكار المواد الخام والسلع الثمينة المصنعة والمعدة للتصدير ، وهي تدابير لم تكن مألوفة في بلاد الشام ، ولم يتم تحضير السكان المحليين لتقبلها بعد تأمين المصالح الأساسية للقوى المحلية المنتجة . كما أن بعض السلع التجارية ، كإنتاج الحرير بشكل خاص ، كان مورد الرزق الوحيد لأعداد كبيرة من السكان ، ويجمع منه الأعيان والمتنفذون ، والمرابون ثروات طائلة ، ويشكل العمود الفقري لعمل التجار الأجانب ، خاصة الفرنسيين ، في جبل لبنان ومناطق بلاد الشام المجاورة له .

لذلك انفجر صراع حاد ومكشوف بين محمد علي وتجار الحرير في بلاد الشام ، من المحليين والأجانب معا ، الذين وجدوا في مشاريع الباشا الاحتكارية مساسا مباشرا بمصالحهم الكبيرة التي تضررت إلى الحد الأقصى طوال فترة حكمه ، وبات يتعين على دولهم العمل على إنزال هزيمة قاسية بمشروعه لتوحيد مصر وبلاد الشام . كما أن بعض التدابير التي اتخذها محمد علي للتخفيف أحيانا من قيود نظام الاحتكار لم تبدل من الطابع العام لسياسته الاقتصادية الثابتة ، والتي يمكن إيجازها على الشكل التالي :

كان محمد علي المالك الوحيد ، والصناعي الوحيد ، والتاجر الوحيد في جميع المناطق التي سيطر عليها . ومن إيجابيات الباشا رفضه الدائم لسياسة القروض الطويلة الأمد التي تقود إلى إسقاط مصر في دائرة الديون . وعندما سئل عن سبب رفضه للقروض الطويلة الأمد أجاب بقوله : «أفضل أن أبيع مواسمي مسبقا متى احتاج إلى مال ، على أن أستدين مالا يجب وفاؤه عينا» . بالمقابل ، فإن سياسة الاقتراض بفوائد فاحشة لقاء رهن موارد البلاد شكلت العمود الفقري للسياسة الاقتصادية في السلطنة ومصر منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وهي السياسة التي سار عليها جميع السلاطين وخلفاء محمد علي ، وقادت إلى احتلال مصر وانهيار السلطنة العثمانية .

٣ ـ **إصلاح التعليم** : اهتم محمد علي اهتماما جديا بتشجيع التعليم على المستويات كافة ، فأنشأ عددا كبيرا من المدارس الابتدائية في جميع المناطق ،

كما فتح الكثير من المدارس الثانوية في المدن والقصبات الكبرى . ولما كان التعليم العالي لايزال حكرا على الدول الأوروبية ، سارع محمد علي إلى إرسال عدد من البعثات العلمية إلى جامعاتها ، وبشكل خاص إلى الجامعات والمعاهد الفرنسية . كذلك أرسل بعض البعثات إلى جامعات ومعاهد بريطانيا والنمسا ، في إشارة واضحة إلى أن سياسته الثقافية قامت على أساس تنويع مصادر التعليم والثقافة واللغات للطلاب الذين تلقوا تحصيلهم العلمي على نفقة الحكومة المصرية .

أرسلت أولى البعثات إلى فرنسا العام ١٨١٨ ، وضمت ٤٠ طالبا من مصريين ، وأتراك ، وشوام ، وأرمن . وتوزعت اختصاصات الطلاب بين مدنية وعسكرية على حد سواء ، وأبرزها : دراسة القانون ، والعلوم السياسية ، والطب ، والزراعة ، والكيمياء ، والهندسة المعمارية ، والطباعة ، ورسم الخطوط ، والهندسة العسكرية ، والمدفعية ، والميكانيك ، وبناء السفن . لكن غالبية البعثات كانت تضم أعدادا كبيرة من المتجهين للتخصص في القضايا العسكرية بالدرجة الأولى ، بالإضافة إلى الهندسة والصناعة والطب .

وتشير بعض الدراسات إلى أن عدد الطلاب الإجمالي الذين أرسلهم الباشا إلى أوروبا بلغ ٣٣٩ طالبا منهم ٢٣٠ إلى فرنسا ، و٩٥ إلى بريطانيا ، و١٤ إلى دول أوروبية أخرى . وكان عدد الذين درسوا الهندسة والصناعة منهم ٣٢٠ طالبا ، وطالبان درسا الزراعة ، و١٧ علوما إنسانية[٦] . كذلك اهتم محمد علي ببناء المدارس العصرية في مصر والتي بلغ عددها قرابة الخمسين مدرسة تضم ما يزيد على ٥٥٠٠ طالب العام ١٨٣٨ . يكفي التذكير بأن مدرسة أبو زعبل كانت تضم آنذاك حوالي ١٥٠٠ تلميذ ، ومدرسة الاسكندرية قرابة ١٣٠٠ تلميذ ، هذا بالإضافة إلى مدرسة الخيالة ، ومدرسة المدفعية ، ومدرسة الهندسة ، ومدرسة الموسيقى ، ومدرسة الألسن وغيرها[٧] .

إن ظاهرة تجميع المدارس في القاهرة والإسكندرية كانت السمة الغالبة على عهد محمد علي وخلفائه من بعده . كما أن الاهتمام بالطباعة ، لنشر العلم والثقافة ، قد احتل حيزا واسعا في سياسة محمد علي الثقافية ، ولعبت

مطبعة بولاق الشهيرة التي أسست العام ١٨٢١ وتوسعت بسرعة في السنوات التالية على تأسيسها ، الدور الأساسي في نشر الكتب بالعربية والتركية والفارسية ، بالإضافة إلى نشر الكتب التي ترجمت في المرحلة اللاحقة عن الفرنسية والإنجليزية . وصدرت عن هذه المطبعة الصحيفة الحكومية «الوقائع المصرية» التي اعتبرت أول صحيفة عربية تصدر بانتظام في بلد عربي .

تجدر الإشارة هنا إلى أن المسؤول الطلابي للبعثة الأولى كان أستاذ اللغة العربية والجغرافيا في ثانوية لويس الكبير في القاهرة ، السيد جوزف أيوب ، الذي يدل اسمه بوضوح على انتمائه المسيحي ، وقد يكون من بلاد الشام . وفي ذلك توكيد على أن محمد علي لم يكن يهتم بمسألة الانتماء الطائفي التي كانت متفجرة في بلاد الشام ، ولا يعتمد سياسة التمييز بين المصريين والوافدين إلى مصر من جنسيات أخرى .

٤ ـ الإصلاحات الاجتماعية : فتح محمد علي باب الهجرة واسعا إلى مصر ، بهدف زيادة الكثافة السكانية التي تساعد على بناء دولة قوية على أسس حديثة ، ويحميها جيش عصري . وعلى الرغم من وضعه لبعض الضوابط ، بإعطاء الأولوية للمصريين في مختلف قطاعات العمل والإنتاج ، فإنه ألغى كل أشكال التمييز ما بين المصريين وغير المصريين ، وأطلق الحرية لجميع الطوائف في ممارسة شعائرهم الدينية جهارا ، وإنشاء الكنائس ، والمعابد ، والمدارس ، والنوادي الاجتماعية الخاصة بهم ، وساوى بين السكان في الحقوق والواجبات ، وهو تدبير لم يكن معمولا به بدقة في بعض أنحاء السلطنة وبعض الدول الأوروبية نفسها ، وخاصة بالنسبة لليهود في ممارسة شعائرهم الدينية بحرية .

مصر تحاول استنهاض السلطنة العثمانية على قاعدة العداء للأجانب (١٨٠٥ ـ ١٨٢٧)

فور تسلم محمد علي حكم مصر العام ١٨٠٥ ، عمل على درء مخاطر الغزو الأوروبي مجددا بعد حملتين أوروبيتين فاشلتين ، وبات من واجبه

القيام بالمهمات العسكرية الملقاة أساسا على كاهل الجيش العثماني . وشكل شعار «وحدة العالم الإسلامي» جانبا مركزيا في استراتيجية الباشا ، للوقوف بوجه الأطماع الأوروبية المحدقة بالسلطنة وولاياتها[٨] .

تبعا للشرع الإسلامي ، تعتبر السلطنة العثمانية مسؤولة عن حماية الدين الإسلامي وأراضي المسلمين ، إلا أن عجز جيشها عن رد العدوان الأوروبي أفسح في المجال أمام الأقوياء من ولاتها ، كأحمد باشا الجزار ومحمد علي ، أن يبرزا مهارة عسكرية في أثناء القيام بهذه المهمة ، مما أكسبهما تقدير السلطان من جهة ، وخوف خصومهما من القيام بأي محاولة للتمرد ضدهما من جهة أخرى . وقد أدرك والي مصر ، منذ البداية ، حجم الالتفاف الشعبي حوله مادام على علاقة وطيدة بالسلطنة ، ويقوم بمهمة الدفاع عن كرامة المسلمين . وكان محمد علي يدرك تماما أن المواجهة العسكرية مع الآستانة والدول الأوروبية في آن واحد ستكون حتما مواجهة خاسرة . لذا كان عليه ، طوال العقدين الأولين من حكمه (١٨٠٥ ـ ١٨٢٧) ، أن يظهر بمظهر الوالي الذي يضع جيشه في خدمة السلطان ، مع الإلحاح في دعوته لكي يقوم بدوره الشرعي في حماية أراضي المسلمين وكراماتهم ، ولم يتقاعس عن تجنيد كل الطاقات في سبيل الدفاع عن السلطنة وولاياتها في مواجهة الغزو الأوروبي . لكن حربه إلى جانب السلطنة في بلاد اليونان بمواجهة التحالف الأوروبي دفعت الدول الكبرى للعمل على فك تحالفه الاستراتيجي الدائم مع السلطنة ، فوجدت تلك الدول الأوروبية أن أفضل وسيلة ملائمة للإيقاع بين السلطان والباشا هي التلويح له للتوسع نحو بلاد الشام ، واستغلت بريطانيا الأزمة المالية التي حلت بالباشا بعد مشاركة جيشه في اليونان ، لتحرضه على احتلال بلاد الشام الغنية بالموارد الطبيعية للتعويض عن خسائره الكبيرة ، فأصدر وزير خارجيتها تعليمات إلى سفيره في الآستانة بتاريخ ٤ يونيو ١٨٢٦ تقضي بضرورة إقناع محمد علي ، مع التلويح بخوض حرب ضده ، بالتجاوب مع الوساطة الدبلوماسية لحل الأزمة اليونانية وذلك عن طريق إعطائه الأمل في ولاية سوريا عوضا عن اليونان ، وبمساعدته في مشاريع لبناء سفن حديثة .

ثم أصدر إلى قنصله في الإسكندرية بتاريخ ١٠ يونيو ١٨٢٦ ، التعليمات التالية : إذا استطعنا حمل محمد علي على تبني مصالحه الخاصة بالدرجة

الأولى ، وأمكن لنا إقناعه بوجهات نظرنا ، فمما لا شك فيه أن ذلك سيكون ضامنا لنجاح المفاوضات معه . سيكون من الأفضل له التنازل عن قسم من الجزية التي يجبيها من اليونانيين مقابل أن يحتفظ ابنه لنفسه بولاية سورية . أما الاستمرار في حرب اليونان فيعني تبديد موارده في إخضاع شعب مقاوم لن يستطيع احتلال بلاده قبل أن يفنى جيشه بكامله»[٩] .

من جهتها ، كانت الدبلوماسية الفرنسية تزين لمحمد علي احتلال بلاد المغرب العربي ، تسهيلا لتحركات حملتها المرتقبة لاحتلال الجزائر والتوسع منها نحو المناطق المجاورة . ورأى الفرنسيون أن القضاء على نظام القرصنة ونهب السفن البحرية ، الذي بلغ ذروته في العقد الثالث من القرن التاسع عشر ، سيقود إلى إنعاش التجارة البحرية والدولية ، ويقدم فوائد كبيرة لمحمد علي وللعالم كله . وعلى الرغم من صداقته الوثيقة مع الفرنسيين ، تحفظ الباشا على هذا التوجه مركزا على الاقتراح البريطاني الرامي إلى احتلال بلاد الشام تعويضا لخسائره في اليونان .

أدرك الدبلوماسي النمساوي الداهية مترنيخ أن الباشا سيسقط في حبائل السياسة البريطانية إذا وافق على تشكيل حملة على بلاد الشام . فأرسل وزير خارجيته بوغوس Boughos إلى مصر حاملا معه التحذير التالي : «لا يمكن لبريطانيا أن تقبل بدولة قوية في مصر ومستقلة عنها . فموقع مصر الجغرافي من جهة ، وواقع أن التجارة مع الهند تشكل أساس عظمة بريطانيا من جهة أخرى ، يجعلان هذه الدولة الكبرى حريصة كل الحرص على إبقاء مصر ولاية ضعيفة وعاجزة» .

إلا أن محمد علي كان عاجزا عن فك التحالف مع السلطان العثماني ، في وقت يشارك فيه الجيش المصري بقوة في حرب اليونان ، وبمواجهة تحالف أوروبي كبير ، استنادا إلى اتفاقية لندن بتاريخ ٦ يوليو ١٨٢٧ . نتيجة لذلك مني الجيشان العثماني والمصري بهزيمة قاسية في معركة نافارين البحرية . ونقل القنصل الروسي رد فعل محمد علي في رسالة بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٨٢٧ جاء فيها : «هتف محمد علي : الأقوياء دائما على حق» ! فمعركة نافارين أعطته الفرصة لتكرار القول إنه لا يأسف لفقدان سفنه ، لأنه كان يتوقع هذه النتيجة التي تقبلها برضى كامل مادامت أظهرته في موقع من

وضع نفسه في خدمة السلطان منفذا لإرادته ، وأن جلالة السلطان سيجده مستعدا على الدوام لبذل كل الجهود الممكنة للمشاركة في الحرب ، إذا قرر استئنافها .

تدل الوثائق التاريخية الموثوقة على أن محمد علي لم يكن يسعى مجددا إلى مواجهة التحالف الأوروبي في اليونان ، على الرغم من إيمانه ، حتى ذلك الحين ، بوحدة القوى العثمانية بزعامة سلطان قادر على مواجهة الزحف الغربي . واستخلص من هزيمة نافارين درسا مهما بأن الاستمرار في الحرب ضد التحالف الأوروبي في بلاد اليونان . سيكون انتحارا طوعيا . فكان لابد من القبول بشروط التحالف خوفا من خسائر إضافية مدمرة . وتشير بعض الوثائق إلى جوانب مهمة من استراتيجية الباشا بعد فشل الحملة على بلاد اليونان . فقد ورد على لسانه ما يلي : «ماذا أفيد أنا من بلاد اليونان ، أو من كريت ، بل من جميع الجزر اليونانية؟ إن كل أحلامي تعيش في مصر ، فأنا أريد أن أعمل فيها ولها ، ولا أطمع إلا في فترة سكون» . وتشير مقالة صحفية إلى حقائق تاريخية لم تكن معروفة في هذا المجال ، منها : «لا يعرف كثير من المصريين أن ٣٠ ألفا منهم قضوا غرقا في المياه اليونانية عند ميناء نافارين ، حيث خسرت مصر ١٩ قطعة من أسطولها البحري من مجموع ٣١ قطعة حاربت هناك ، كما غرق ثلاثة أرباع مليون جنيه مع القطع البحرية المصرية»[١٠] .

ليس من شك في أن رقم الثلاثين ألف قتيل مبالغ فيه ، إلا أن الهدف منه إبراز فداحة الضربة العسكرية التي أنزلها التحالف الأوروبي بالتحالف العثماني ـ المصري ، مما جعل الباشا يحجم عن الاستمرار في المجابهة مع الدول الغربية مع احتمال تزايد نقمة السلطان عليه ، لتقاعسه عن نجدة السلطنة ، والدفاع عن ولاياتها الأوروبية ، في حين رأى الباشا أن تبادر السلطنة إلى تجديد نفسها أولا ، حتى لا تخوض حربا انتحارية ، هي غير مستعدة لها ، مع التحالف الأوروبي ، وتنتهي بتدميرها النهائي . لذلك وجه محمد علي رسالة مطولة إلى السلطان العثماني بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٨٢٧ منبها إلى ضرورة تجديد السلطنة على قواعد الدين الإسلامي الحنيف ، مع الاعتماد الكامل على العلوم والتكنولوجيا العصرية ، وتقوية موارد السلطنة .

وقد جاء في رسالته : «لقد سبق أن كتبت إليكم أن مصيرنا مرتبط بخيط واه . وقصدت بذلك أن أعالج تحديدا العواقب الخطيرة التي تهدد وجود الأمة ووجود الدين الإسلامي . أما بالنسبة إلى الكرامة التي تذكرها فإنها لا تعطى بل تؤخذ بالأفعال التي تجهد النفس ، وهي تقضي بالعمل على تقوية الدولة وتنمية مواردها وقوتها بمجهود كبير لا يعيقه شيء» . ويضيف : «إن السلام يصبح أمرا ضروريا في حالة الانحطاط التي حلت بالسلطنة العثمانية ، وهو أمر واقع لا يفيد التهرب منه . إنما لا شيء يحملنا على اليأس والقنوط تجاه قضيتنا نفسها ، وإلا أوقعنا بذلك السلطنة العثمانية والدين الإسلامي في كارثة نكون نحن المسؤولين عنها أمام الله وأمام التاريخ» . ثم ينهي رسالته بالإشارة إلى أن الدول الأوروبية الكبرى ليست دائما متفقة فيما بينها ، «هذا ما أثبتته التجربة . وإذا لم نستطع أن نتوصل ـ عبر انقسامها ـ إلى التخلص من أطماعها ، فعلينا أن نعمل كي لا نجد في مواجهتنا أكثر من دولة كبرى واحدة ، وهذا ما سيسهل مهمتنا بشكل فريد ، وسيخفف العبء الذي يثقل كاهلنا»[١١] .

يتضح من هذه الرسالة أن محمد علي كان متمسكا بوحدة السلطنة العثمانية ، لتكون قوية وقادرة على رد الأطماع الأوروبية ، لكن مخاطر سياسته قد تجلت في صعوبة التوفيق ما بين السلطنة المدعومة من الإنجليز ، واعتماده شبه الكامل على الفرنسيين لتحديث مصر ، وتنشئة جيش قوي يشكل تحديا لبريطانيا وتهديدا لطرق تجارتها ما بين أوروبا والهند . وقد توهم أن الصراع الفرنسي ـ البريطاني صراع استراتيجي لا يوحي بالتفاهم على اقتسام المغانم بينهما على حساب البلدان الأخرى . وفي واقع الحال ، فإن التناقض بين الدول الاستعمارية كان تناقضا مصلحيا لا يمكن الركون إليه . وقد وقع محمد علي في سياسة تضخيم ذلك التناقض الذي سقط فيه معظم القادة الإصلاحيين في دول أخرى ، وتبين له خطأ هذه السياسة بعد تخلي الفرنسيين عنه في مؤتمر لندن ١٨٤٠ .

من ناحية أخرى لم يكن محمد علي يؤمن إيمانا راسخا بأن السلطنة العثمانية ستجند طاقاتها العسكرية ، والمالية في مواجهة المخططات الأوروبية الرامية إلى تفكيك السلطنة واقتسام ولاياتها . مع ذلك دعا السلطان العثماني

إلى إعداد جيش قوي ، حسن التجهيز يجري تدريبه على النمط الأوروبي ، ويضم جميع الشبان القادرين على حمل السلاح في السلطنة وإعدادها لمجابهة أي عمل عسكري تقوم به أوروبا ضدها . واقترح على السلطان خطوات عملية تساهم في التصدي الفاعل لأي ضربة عسكرية مفاجئة ، تقوم بها دولة أوروبية .

ومما جاء في رسالته : «إذا هاجمنا أعداؤنا الأوروبيون لكي يوقفوا تطورنا ، عندئذ سنتخذ كل الإجراءات الضرورية لتنظيم الإدارة المالية ، وزيادة عدد المجندين ، وتخزين المؤن الضرورية . في هذه الحالة ، نريد أن تعطي لي ولابني ثلاث أو خمس وزارات من وزارات السلطنة في إطار التعاون ضمن رابطة الاتحاد المقدس ، للقيام بتنظيم شامل قادر على تقديم الوسائل الأكثر فاعلية لمحاربة أعدائنا . هكذا ، وعوض أن نموت ببلاهة ، ولكي نتحاشى لعنة وغضبة الأمة الإسلامية والأجيال القادمة ، فإن من الأفضل ألف مرة أن نعيش ونخدم أمتنا وديننا ، وأن نموت بعد ذلك ميتة المؤمنين الحقيقيين مخلفين وراءنا آثارا ثابتة . وإني لأضع نفسي وأضع ابني كذلك ، في خدمة السلطنة والدين الإسلامي»[١٢] .

انطلاقا من هذا التوجه العام تحددت ملامح المشروع السياسي الذي تقدم به محمد علي إلى السلطان العثماني بهدف إنقاذ السلطنة وولاياتها من الغزو الأوروبي المباشر . وأبرز ملامح هذا المشروع : وحدة السلطنة على قاعدة مبادئ الجهاد التي يدعو إليها الدين الإسلامي ، وتجاوز مرحلة الضعف والانحطاط فيها على قاعدة إصلاحات جذرية وفورية شاملة على النمط الأوروبي .

من نتائج تحديث العسكر : السلطان في مواجهة الباشا (١٨٢٧ ـ ١٨٣١)

بعد القضاء على القوى الإنكشارية العام ١٨٢٦ ، بدأت السلطنة تعيش مرحلة جديدة من الإصلاحات التحديثية الرامية إلى تعزيز قدرتها على حماية ولاياتها ، والتحكم بقرارها السياسي المستقل . ورغم القرار الأوروبي

الهادف إلى تدمير متعمد ومنظم للأسطولين العثماني والمصري في معركة نافارين البحرية العام ١٨٢٧ ، كتدبير عسكري اتخذه التحالف الأوروبي بإخراج السلطنة نهائيا من أوروبا ، فإن السلطان بقي على رفضه لعروض السلام الأوروبية ودعا إلى استخدام المزيد من القوة ضد حركات التمرد والعصيان في بلاد البلقان .

كان السلطان يراهن على الخلافات الأوروبية ـ أكثر من اعتماده على قواه العسكرية وقوى حليفه محمد علي لردع الأوروبيين . فروسيا تستعد لغزو السلطنة واحتلال الآستانة ، وبريطانيا تعارض المشروع الروسي بشدة ، خوفا من دخول الروس إلى شرقي المتوسط . وفرنسا تدعم اليونان ، ويحاصر أسطولها السواحل العثمانية ويرسمون مخططا ، لتقسيم السلطنة وولاياتها يعطي حصة كبيرة لفرنسا ولا يلقى الترحيب من الدول الأوروبية الأخرى . والنمسا تتخوف من العواقب الوخيمة لانهيار سلطنة ضعيفة إلى جانبها وتوسع الدول الكبرى لتحل بجوارها ، وسرعان ما اكتشف الجميع أن الحفاظ على الوحدة الشكلية للسلطنة لن يضر بالمصالح الأساسية للدول الأوروبية المتصارعة ، وأن أي دولة تعمل منفردة على تدمير السلطنة ستواجه بالقوة من الدول الأخرى ، ما لم يتم الاتفاق المسبق على حصة كل منها .

نتيجة لذلك ضمن السلطان بقاء السلطنة موحدة وضعيفة عن طريق اختلاف القوى المتصارعة على اقتسامها ، كما ضمن محمد علي عودة فلول جيشه المهزوم إلى الإسكندرية بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٨٢٧ بعد قبوله بشروط السلام الأوروبية ، وأبدت جميع الدول الأوروبية استعدادها للتعاون معه ، وإذكاء الخلاف المرتقب بينه وبين السلطان .

كانت سياسة فرنسا ترمي ، بالدرجة الأولى ، إلى تشجيع محمد على لإعلان استقلال مصر التام عن السلطنة ، والقيام بحملات عسكرية لإحياء الأمجاد العربية القديمة ، والتشديد على أن الخلافة الإسلامية هي من حق العرب أولا . وبدأ محمد علي يميل فعلا إلى هذه التوجهات منذ العام ١٨٢٨ ، فبعد ترميم أسطوله البحري وإعادة تدريب وتجهيز جيشه ، فكر جديا بإمكان إعلان استقلال مصر على غرار اليونان ، انطلاقا من مبادئ السيادة المعترف بها في القانون الدولي الأوروبي . وعمل على تنشيط

الزراعة ، ودعا الفلاحين إلى الإكثار من إنجاب الأولاد ، وحصن القلاع والسواحل التابعة له في فلسطين ، وأظهر تجاهلا شبه تام لتوجيهات السلطان ، ولم يستجب لدعوته في إرسال جيشه مجددا ، لدعم السلطنة في حربها المستمرة ضد روسيا في البلقان ، بل التزم موقف الحياد بناء على نصائح أصدقائه من السفراء الأوروبيين .

دعا محمد علي السلطان مرارا إلى تحديث السلطنة العثمانية ، بالاقتباس من علوم الغرب على غرار ما قامت به مصر . إذ لا يمكن أن تحارَب أوروبا إلا بالسلاح الحديث ، وليس بالسلاح العثماني المتخلف ، ونبه إلى أن تحديث الجيشين العثماني والمصري على النمط الغربي سلاح ذو حدين ، ما لم يوظف كلا الجيشين في خدمة مشروع سياسي إصلاحي شامل ، يحافظ على وحدة السلطنة ، ويحمي رعاياها من مخاطر السيطرة الأوروبية المباشرة أو غير المباشرة . وبما أن مصر كانت قد سارت خطوات واسعة على طريق تحديث جيشها وتزويده بأحدث الأسلحة المصنعة في مصر خاصة ، وجد السلطان العثماني أن السير على الخط الذي سبقه إليه محمد علي منذ زمن بعيد يشكل إضعافا لهيبته في مصر ، ما لم يعلن باشا مصر ولاءه الدائم للسلطان ، وكان مستشاروه يحضونه على عزل الباشا ، بتحريض مباشر من الإنجليز الذين نقلوا إليه رغبة الباشا في الاستقلال عن السلطنة ، ووضعوا أسطولهم في خدمتها لاستخدام القوة العسكرية ضد باشا مصر . ولم يلبث الصراع بين الطرفين أن انفجر ، وأسفرت المجابهة الدموية بين الجيشين العثماني والمصري عن هزيمة قاسية للعثمانيين على أيدي المصريين . وكان الأوروبيون قد حضروا لدعم الطرفين بهدف إطالة الحرب بينهما ، وتوسيع شقة الخلاف بين السلطان ووالي مصر . وبدا واضحا أنه تم تحييد باشا مصر في حرب اليونان على أمل استخدام جيشه في معارك مرتقبة ضد السلطان . وهذا ما أشار إليه تقرير لوزارة الخارجية الفرنسية في أواخر ١٨٢٩ بالقول : «إن القوة الجديدة الصاعدة في الشرق ، والتي مازال تأثيرها محجوبا بحكم التبعية ظاهريا للسلطان ، تقدم خدمات جلّى لسياستنا هناك ، لأن مصالحها موجودة على أرض الواقع وستعمل على تحقيقها دون مشاركة منا ، إلا أنها تلتقي مع مصالحنا ، وعلينا ألا نسمح بضربها ، لقد أصبح الباشا رجلا طاعنا

في السن ، وبعد وفاته سيعود الباب العالي للتحكم بولاية مصر ، ومن المشكوك فيه أن تعطى حرية التصرف بها لابنه إبراهيم باشا»[١٣] .

كانت الدول الأوروبية ، خاصة فرنسا ، ترغب بتوجيه الجيش المصري ضد بلاد الشام بحيث ينفجر صراع طويل الأمد بين السلطان والباشا ، يقود إلى إضعاف الاثنين معا ، وإلحاق السلطنة وولاياتها تبعيا بالغرب ، وهو مشروع أوروبي بالأساس ، يسمح لفرنسا بأن تبادر إلى احتلال الجزائر بعدما رفض الباشا حماسا إرسال جيشه غربا . في الوقت عينه ، كان الباشا يتودد إلى الإنجليز ، طوال السنوات التي أعقبت حرب اليونان ، لإقناعهم بعدم التصدي لجيشه المتجه قريبا لاحتلال بلاد الشام . فقد ورد في تقرير القنصل الإنجليزي باركر Barker للعام ١٨٣٠ أنه التقى محمد علي الذي قال له : «إن جميع سكان السلطنة قد فقدوا الثقة بالباب العالي ، وهم يقدرون جهودي وسينضوون بسرعة تحت لوائي إذا ما لقيت الدعم من الإنجليز . إن بريطانيا دولة عظيمة ، وأنا أدرك منذ زمن طويل أنه لن يكون بمقدوري القيام بعمل كبير دون إذنها ، إلا أنني أينما اتجهت أجدها أمامي لإفشال خططي»[١٤] .

فبريطانيا ترغب بالتفرد في الحوض الشرقي للمتوسط مقابل السماح لفرنسا بالتفرد في السيطرة على الحوض الغربي منه ، وبالتالي ، لم تكن ترى في جيش محمد قوة حليفة تجب المحافظة عليها كما يفعل الفرنسيون ، بل قوة عدوة يجب توظيفها مؤقتا ضد السلطان ، ثم تحطيمها بسرعة حتى لا تشكل خطرا على مصالحها الاستراتيجية في هذه المنطقة الواقعة على خط تجارتها نحو الهند . واعتقد الباشا أن من واجبه ملء الفراغ السياسي والعسكري الذي أحدثه عجز السلطان عن الاحتفاظ ببلاد اليونان ، وهزائم جيشه المتكررة ضد الروس وباقي الدول الأوروبية المتحالفة . ورأى أن لا بديل من السعي إلى توحيد السلطنة بالقوة ، كما أن فكرة الاستقلال أو التفرد بدولة عربية عصرية ومترامية الأطراف تضم مصر وبلاد الشام ومناطق أخرى ، وجدت قبولا وترحيبا لديه . وقد عبر عن هذا المنحى في تقرير نقله عنه القنصل الروسي بتاريخ ٢٦ يوليو ١٨٣١ جاء فيه : «تتأجج الانتفاضات الشعبية في أوروبا في الوقت الذي تقمع فيه روسيا والنمسا كل الثورات

الشعبية ، أنا أسير في هذا الاتجاه لكسر الطوق عن الرعايا العرب . لقد أفادتني حرب اليونان في توطيد سلطتي وتوسيعها إلى ما هي عليه الآن ، فلولا حرب اليونان لما تمكنت من فرض «النظام الجديد» على العرب ، ولا من إنشاء قوتي البحرية ، يضاف إلى ذلك أن حروبي في بلاد اليونان والحبشة واليمن أفادتني أكثر مما يظن كثير من الناس ، لأنها ساعدتني على تكوين جيش يتقن معظم أفراده فن القتال»[١٥] .

بدأت الحملة على بلاد الشام عندما وجه محمد علي جيشه لتأديب والي عكا . فبدا للسلطان العثماني وكأن الحملة صراع تقليدي بين واليين متجاورين . وانتصارات الجيش المصري السريعة جدا ضد الولاة العثمانيين في سوريا وآسيا الصغرى جعلته على مقربة من الآستانة . وكان محمد علي شديد الثقة في أن احتلاله لبلاد الشام سيكون سهلا ، وسيلقى الترحيب من السلطان ، نظرا لحاجته الماسة إلى حصته من ضرائبها التي لم تكن تجبى منها بانتظام منذ عقود عدة تلت حكم الجزار لولاية صيدا ، وإعلانه العصيان على السلطنة في أواخر حكمه . أما إذا أعلن السلطان أن باشا مصر قد تمرد على السلطنة ، وهو أمر قد تم على أرض الواقع ، فسيرد عليه بإعلان استقلال مصر وبلاد الشام عن السلطنة وانفصالهما عنها ، وما هي إلا أشهر قليلة حتى كان جيشه يسيطر ، في ٨ يناير ١٨٣٢ ، على ولايات صيدا ، ودمشق ، وحلب ، وبغداد ، أي على معظم الولايات العربية ، في حين كان خبراؤه العسكريون يعتقدون أن جيشه يحتاج إلى ثلاث سنوات لتوطيد حكمه عليها .

بالمقابل ، مني الجيش العثماني بأول هزيمة له في مواجهة الجيش المصري في سهل عكا ، فتراجعت فلوله مسرعة باتجاه حمص ، ودب الخوف في قلوب حكام بلاد الشام ، في حين أعلن الأمير بشير الثاني ، حاكم إمارة جبل لبنان ، انحيازه مع جيشه إلى جانب الحكم المصري ، كما أكد البطريرك الماروني ولاءه له ، وسجلت قلعة عكا المقاومة الأكثر ثباتا في وجه إبراهيم باشا ، لأنها كانت الأفضل تحصينا منذ أيام الجزار ، ولم تسقط حتى ٢٧ مايو ١٨٣٢ . وما لبث إبراهيم باشا أن اجتاح درعا ، ثم احتل دمشق في ١٣ يونيو ١٨٣٢ ، وأنشا فيها مجلس إدارة ضم مسيحيين ويهودا مع الاعتراف لجميع

الطوائف بممارسة شعائرها الدينية بحرية . وفي ٧ يوليو هزم المصريون الجيش العثماني الذي جمع بسرعة قرب حمص ، واستولى على حلب في الرابع عشر من الشهر نفسه ، واجتاز جبال طوروس لينزل هزيمة قاسية بالعثمانيين في ٢٩ يوليو ١٨٣٢ ، لتصبح بذلك عاصمة السلطنة مهددة بالسقوط . وكان من الطبيعي أن يستغل السفراء والقناصل الأجانب هذا الصراع الدموي إلى الحدود القصوى . فكتب القنصل الفرنسي ميمو إلى حكومته بتاريخ ٢٩ مايو ١٨٣٢ يقول : «إن شروط الصلح ما بين السلطان ومحمد علي ترمي إلى أمرين : تحديد حركة توسع القوة المصرية من جهة ، وتوحيد سورية ومصر ضمن تنظيم سياسي منفصل عمليا عن السلطنة العثمانية من جهة أخرى . غير أن ما يسهل تبيانه الآن أن انفصام العلاقات ما بين السلطان ومحمد علي يعود بفوائد كبيرة على تجارتنا»[١٦] .

استفادت الدول الأوروبية كثيرا من حالة العداء الذي استحكم وطال أمده ما بين مصر والسلطنة العثمانية . واعتبر محمد علي أن سياسة السلطان هي التي أوصلت الطرفين إلى حالة حرب كان الأوروبيون المستفيد الوحيد فيها بدلا من تقوم بينهما علاقات ود وتعاون وثيق يكون الأوروبيون أكثر المتضررين منها . وكان يكرر في رسائله إلى السلطان وأمام السفراء الأجانب أنه لا يريد انتهاك حرمة السلطنة أو إضعافها ، بل سيسعى دوما إلى وضع السلطان أمام مسؤولياته التاريخية بالتصدي للدول الأوروبية ، وإعلان الحرب أو الجهاد المقدس على كل دولة تعتدي على أي من ولايات السلطنة . فمن واجب السلطان التصدي للخطر الأوروبي الزاحف على المنطقة ، وإلا فقد احترامه أمام الشعوب الخاضعة للسلطنة ، وسهل انفصال ولاياتها عن طريق عقود يبرمها حكامها المحليون تتضمن اتفاقيات حماية أو وصاية مع الدول الاستعمارية الغربية .

في البداية ، لم يبد الإنجليز رغبة في مقاومة الفتوحات المصرية السريعة في بلاد الشام ، بل كانت تزود جيشه بالذخيرة . مع ذلك بقي محمد علي يعلن رغبته في التفاوض مع السلطان لحل المسألة السورية بالطرق الدبلوماسية . ولم تشأ أي من الدول الأوروبية التدخل مباشرة في الصراع العسكري ، فكانت بريطانيا وروسيا والنمسا في حالة ترقب وانتظار . أما

فرنسا فكانت مرتاحة إلى احتلال محمد علي لسورية وتحضه على إعلان انفصاله رسميا عن السلطنة ، وتشكيل نظام سياسي وثيق الارتباط بفرنسا . لكن الانتصارات السريعة للجيش المصري جعلت معظم السفراء الأجانب يجمعون على أن إبراهيم باشا يريد الإطاحة بالسلطان ، فحرضوا هذا الأخير على إعلان الحرب لاسترجاع سورية بالقوة العسكرية العثمانية المدعومة من الأوروبيين ، وكانت المفاجأة أن القيصر الروسي عرض على الباب العالي مساعدة عسكرية فورية لضرب والي مصر المتمرد ، فبات يتعين على محمد علي وقف العمليات العسكرية ، خوفا من صدام مباشر مع الجيش الروسي . وتلقى القنصل البريطاني في الآستانة تعليمات صريحة تؤكد التفاهم ما بين فرنسا وبريطانيا على حماية وحدة السلطنة ومنع تجزئتها . كذلك وقفت النمسا وبروسيا موقفا مشابها ، بحيث أصبحت الدول الخمس الكبرى موضوعيا إلى جانب السلطان ، ودعوا محمد علي إلى التفاوض لحل المسألة بالطرق الدبلوماسية ، والتخلي نهائيا عن فكرة احتلال الآستانة .

اتخذ الإنجليز والنمساويون والروس مواقف صريحة ضد الزحف المصري ، الذي وجدوا فيه توسعا للنفوذ المصري على حساب الدول الأوروبية الأخرى ، وقد عبر السفير البريطاني في الآستانة عن هذا الاتجاه المتشدد في رسالة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩ أبريل ١٨٣٣ جاء فيها : «يجب ألا يتعدى طموح والي مصر حدودا يستطيع معها في كل لحظة أن يجابه المصالح الروسية والإنجليزية بالمصالح الفرنسية ، علينا ألا نقبل بالتنازل أمامه إلا عن ولاية سورية فقط»[١٧] . لكن صلح كوتاهية في ٤ ـ ٥ مايو ١٨٣٣ ضمن لمحمد علي بلاد الشام ولابنه إبراهيم حق جباية الضرائب عن أضنه .

تشجيع أوروبي للصراع العثماني ـ المصري

تدل الوثائق التاريخية الموثوقة على أن محمد علي لم يعلن صراحة عزمه على تهديم ركائز السلطنة من الداخل ، بل بقي مؤمنا بوحدة القوى العثمانية بزعامة سلطان قادر على مواجهة الزحف الغربي . ورأى أن حالة الانحطاط

التي حلت بالسلطنة العثمانية أمر واقع لا يفيد التهرب منه ، إلا أن الدول الأوروبية الكبرى ليست دائما متفقة فيما بينها ، هذا ما أثبتته التجربة . فإذا لم يستطع الباشا والسلطان التوصل ، عبر انقسامها ، إلى التخلص من أطماعها فعليهما أن يعملا معا على تلافي أي مواجهة عسكرية مع أكثر من دولة كبرى واحدة في وقت واحد .

وعلى الرغم من انتصاراته العسكرية السريعة التي أوصلته إلى جوار الآستانة ، بقي محمد علي يكرر الدعوة إلى وحدة السلطنة العثمانية ، لتكون قوية وقادرة على رد الأطماع الأوروبية . لكن مخاطر سياسته العسكرية تجلت في صعوبة التوفيق ما بين القوى العسكرية العثمانية المدعومة من الإنجليز ، والجيش المصري الذي يعتمد بشكل شبه كامل على الفرنسيين ، ويشكل تحديا لبريطانيا وتهديدا لطرق تجارتها ما بين أوروبا والهند . وتوهم الباشا أن الصراع الفرنسي ـ البريطاني صراع استراتيجي لا يحتمل التفاهم على اقتسام المغانم بينهما على حساب البلدان الأخرى .

غير أن تطور الأحداث أثبت له أن التناقض بين الدول الاستعمارية كان تناقضا مصلحيا لا يمكن الركون إليه .

لكن السلطنة كانت في مرحلة انحطاط شديد أفقدها القدرة على حماية ولاياتها والتحكم بقرارها السياسي المستقل .

فرأى الباشا أن من واجبه ملء الفراغ السياسي والعسكري الذي أحدثه عجز السلطان ، وأن لا بديل من السعي إلى توحيد السلطنة بالقوة العسكرية التي قادته إلى شهر الحرب على السلطان ومحاولة الإطاحة به بالقوة العسكرية المصرية المدعومة من فرنسا . وقد نقل القنصل الروسي ملخصا للحوار الذي دار بينه وبين محمد علي في رسالة منه إلى حكومته بتاريخ ١٢ أغسطس ١٨٣٢ ، منبها إلى التوجه الجديد لوالي مصر بالسعي إلى إسقاط السلطان العثماني . ومما جاء في رسالته : «قال لي محمد علي : يتهمني السلطان بالعصيان ، لكنه هو المسؤول أمام المسلمين عما آلت إليه الأمور . إني لا أريد شرا بالسلطنة ولا بالسلالة الحاكمة فيها فهي وحدها الشرعية ، لكني أوجس خيفة من قدرته على الحفاظ على تاج لا يستخدمه إلا لخراب السلطنة وولاياتها . وأنا من جهتي ، سأعلن عزمي الصريح على رفع

مجد الهلال وسعادة المسلمين . ولن يسير ابني بجيشه إلى الآستانة إلا بناء على قرار يتخذه علماء جميع المدن المقدسة في السلطنة العثمانية»[١٨] .

لقد أمسك محمد علي بشعار سياسي جامع ، هو «وحدة المسلمين في وجه الأطماع الأوروبية» ، لوضع السلطان أمام مسؤولياته التاريخية تجاه وحدة السلطنة وحماية رعاياها ، وغالبيتهم من المسلمين . وقد أثار هذا الشعار خوف الساسة الأوروبيين بمن فيهم أصحاب القرار في فرنسا ، حليفة محمد علي الرئيسية . وقد عبر عن ذلك الخوف سفير فرنسا بالآستانة ، في رسالة وجهها إلى حكومته بتاريخ ١٩ أبريل ١٨٣٣ ، جاء فيها : «في اعتقادي ، أن مصر قوة مفتعلة ، لكنها أصبحت خطيرة حين امتلك زمام الأمور فيها محمد علي ، لذا علينا أن نخشى جانبها ، وعلينا أن نضع أمامها حواجز لإيقافها ، وعلينا أن نحصر طموح واليها ضمن حدود لا يستطيع معها ، في كل لحظة ، أن يجابه الروس والإنجليز بمصالح فرنسا ، فإذا ما استقر محمد علي ما وراء جبال طوروس ، فإن المصالح الأوروبية كلها تصبح مهددة في كل لحظة»[١٩] .

أحرز جيش محمد علي نجاحا كبيرا في المعارك العسكرية التي خاضها ، بفضل التكنولوجيا الحديثة التي تم استيعابها وتصنيع بعضها في مصر ذاتها . كما أظهر الباشا مقدرة سياسية بارعة في مجال استغلال التناقضات القائمة ، بين مصالح الدول الأوروبية ، وعدم اتفاقها على اقتسام هذه المنطقة . لكن دخوله في حرب مفتوحة ، لا تنتهي إلا بعزل السلطان وحلول محمد علي مكانه ، أفقده القدرة على المناورة السياسية ، في وقت أحجمت فيه فرنسا عن الاستمرار في دعمه ، على مختلف الصعد ، خوفا على مصالحها الكبيرة والحيوية في السلطنة وولاياتها من جهة ، وخوفا من صدام عسكري مع تحالف أوروبي واسع مع السلطنة من جهة أخرى . وعلى الرغم من تصريح الباشا في ٨ يوليو ١٨٣٣ بأنه «لا يطمع مطلقا في خلافة المسلمين ، بل يسعى إلى تجنب انهيار السلطنة العثمانية» ، فإن الوقائع البارزة للعيان كانت تؤكد غير ذلك تماما . فالفرمانات السلطانية ضده أفقدته تعاطف المسلمين معه ، وبات عرضة لانتقادات شديدة من جانب رجال الدين المسلمين ، بسبب إعلانه الحرب على السلطنة بالتواطؤ مع قوى أوروبية استعمارية .

وأدرك محمد علي أن مخططه لتوحيد السلطنة وولاياتها في مواجهة الغزو الأوروبي قد باء بالفشل منذ اللحظة الأولى ، لانفجار حربه المفتوحة مع السلطنة ، ومحاولة عزل السطان بالقوة . ففي مقابلة له مع القنصل الروسي بتاريخ ١٧ أغسطس ١٨٣٤ ، أشار الباشا إلى هذا الواقع بقوله : «أعرف جيدا أن الدول الأوروبية إذا ما تألبت علي ، فإن بوسعها أن تسحقني وتقضي علي . لكنني لن أسقط إلا بشرف . وعلى كل حال ، لا أعتقد أبدا أن أوروبا ستخصني بالظلم وحدي» ، مشيرا بذلك إلى أن القضاء عليه لن يكون نصرا للسلطان بل سيقود بالضرورة إلى تفكيك السلطنة واقتسام ولاياتها[٢٠] .

كذلك أدرك محمد علي ، وهو في أوج انتصاره العسكري على الجيش العثماني ، أن مشروعه السياسي في توحيد السلطنة بالقوة ضد الأوروبيين مصيره الفشل . فقد تكاتفت ضده جميع الدول الأوروبية تحت راية الدعوة التي وجهها السلطان بالحفاظ على «وحدة السلطنة ومنع انهيارها» . فظهر محمد علي بمظهر المالي الساعي إلى ضرب وحدة المسلمين بيد إسلامية مدعومة من الفرنسيين . ولم يكن بمقدور الجماهير الإسلامية أن تقف إلى جانبه ، ومشاركته في تهديم السلطنة تحت ستار توحيدها بالقوة ومنع سقوطها بيد الأوروبيين . واستطاع العثمانيون ومن يدعمهم من الأوروبيين أن يصوروا للرأي العام الإسلامي أن حرب محمد علي على السلطنة ليست سوى الوجه الآخر للمشروع الاستعماري الأوروبي الرامي إلى تفكيك السلطنة من الداخل ، وأن محمد علي قد سهل ، إلى حد بعيد ، تنفيذ هذا المشروع فوفر على الأوروبيين الكثير من الخسائر ، في الرجال والعتاد والنفقات المالية .

وذهب إبراهيم باشا إلى أبعد مما توقعه والده في وصف مخاطر المرحلة بقوله : «إذا لم تتفق الدول الكبرى على اقتسام البلاد الإسلامية حفاظا على مصالحها ، فإنها على استعداد دائم للاتفاق على التضحية بوالي مصر ، وعلى إبقاء السلطنة في طور الرجل المريض» . وهنا تكمن أهمية المناورة البارعة التي قامت بها الدول الأوروبية في توجيه شعار «وحدة السلطنة ومنع انهيارها» ، من موقع مغاير تماما لشعار الباشا : «وحدة السلطنة في وجه الغزو الأوروبي» . فرد إبراهيم باشا على التحالف العثماني ـ الأوروبي ضده تحت

شعار «وحدة السلطنة ومنع انهيارها» بقوله : «إن السلطان العثماني يستخدم لمصلحته العامل الوحيد المتبقي لديه ، أي وحدة العالم الإسلامي . لكن السلطان ليس حرا في أن يتصرف بهذا الشعار على هواه ، إذ عليه أن يستعيد حريته في العمل السياسي ، وحرية اتخاذ قراره المستقل أولا ، وأن يعيد للسلطنة الإسلامية منعتها وللإسلام دوره ، باعتباره مصدر قوة هذه السلطنة . فوحدة المسلمين ليست مجرد شعار ، بل عمل دؤوب من أجل تعميق هذه الوحدة على أسس ثابتة تضمن التصدي الإسلامي الناجح ضد القوى الخارجية التي تهدم السلطنة في كل يوم» .

ليس من شك في أن انتصارات إبراهيم باشا السريعة على الجيش العثماني دفعت السلطان إلى مزيد من التنازلات للدول الأوروبية ، في محاولة منه لإنقاذ عرشه المنهار . فنالت امتيازات الملاحة في نهر الفرات التي أعطيت للإنجليز العام ١٨٣٧ ، واتفاقية بالطا ليمان للعام ١٨٣٨ ، والتقارب الروسي ـ العثماني ، والتقارب النمساوي ـ العثماني ، ونشر الخط الهمايوني للعام ١٨٣٩ وغيرها . وتم انتزاع هذه الاتفاقيات والتنازلات من السلطان العثماني لمصلحة المشاريع الاستعمارية الأوروبية ، تحت ستار الدفاع عن السلطنة ضد تمرد واليها .

نتيجة لذلك استفادت جميع الدول الأوروبية من الصراع العثماني ـ المصري . فلم تعد الاتفاقيات التجارية والمالية حكرا على دولة أوروبية واحدة ، بل فتحت الباب واسعا أمام حركة رؤوس الأموال الأوروبية على امتداد ولايات السلطنة ، ومنها مصر والمناطق التي سيطر عليها محمد علي في حربه ضد السلطان . فعلى سبيل المثال لا الحصر نصت المادة السادسة من اتفاقية بالطا ليمان على ما يلي : «توافق الحكومة العثمانية على أن التدابير التي نصت عليها هذه الاتفاقية تشمل كل ولايات السلطنة ، في القسم الأوروبي منها كما في القسم الآسيوي ، ومصر وسائر ولايات الباب العالي في أفريقيا . وتطبق بنودها على جميع رعايا السلطنة في جميع الولايات مهما كانت صفتهم . كما أن الدولة العثمانية لن تمنع أي دولة أجنبية من تنظيم تجارتها وفقا لبنود هذه الاتفاقية» .

ومن نافل القول أن التنازلات العثمانية قد طاولت السلطنة وجميع ولاياتها لدرجة أن الدول الأوروبية باتت تستخدمها وسيلة لإضعاف الباشا

والحد من نفوذه في مناطق سيطرته . وتضمنت رسالة بعث بها رئيس وزراء بريطانيا إلى قنصله في مصر تهديدا صريحا للباشا بقوله : «تلقينا تقارير عن تحركات جيوش محمد علي في سورية والجزيرة العربية تدل على نية مبيتة في مد سلطته نحو الخليج العربي ، عليك أن تعلم الباشا صراحة أن الحكومة البريطانية لن تقف من تنفيذ هذه المشاريع مكتوفة اليدين»[٢١] .

وأعقبت ذلك التهديد بأن عقدت اتفاقية حماية مع شيخ عدن تضمنت السماح للإنجليز باستخدام أراضيه وحمايتها مقابل ١٥٠٠ جنيه إسترليني فقط . ومن ثم تذرعت بهذه الاتفاقية لتحذير محمد علي من المساس بعدن الذي سيعتبر بمنزلة «إعلان حرب على الدولة البريطانية مادامت عدن أصبحت محمية بريطانية» . وقد نجحت بريطانيا في عقد اتفاقيات حماية مع مشيخات الخليج العربي ، الواحدة تلو الأخرى ، فحولتها جميعا إلى محميات بريطانية .

بالمقابل ، ونتيجة للاتفاقيات والتنازلات التي قدمها السلطان للدول الاستعمارية الغربية ، بات إبراهيم باشا عاجزا عن الحد من نفوذ القناصل الأجانب في المناطق الخاضعة لجيشه . وقد عبر إبراهيم باشا نفسه عن هذا الواقع الأليم بقوله : «فهؤلاء القناصل ، خاصة قناصل بيروت وحلب ودمشق ، هم مصدر عذاب لي ، إذ يعرقلون في كل لحظة سير شؤون إدارتي ، فليس السلطان العثماني بقادر على عمل أي شيء ضدي . أما القناصل فهم مصدر شقائي ، ولا أستطيع عمل أي شيء حيالهم . إنهم لكارثة حقيقة على البلاد» . فقد مارس معظم القناصل العمل التجاري وتهريب السلاح إلى المتمردين على الجيش المصري . وأقاموا شبكة واسعة من العلاقات التي تحمي تجارتهم ، وتمتعوا بامتيازات اقتصادية كبيرة في جميع مرافق السلطنة وموانئها .

ففي معرض سعيه للحفاظ على وحدة السلطنة ومنع انهيارها لمصلحة الباشا ، قدم السلطان العثماني كل التسهيلات العملية للقوى الأوروبية ، بهدف قمع حركة التمرد التي قام بها والي مصر . بالمقابل ، فإن الباشا ، في سعيه للسيطرة على السلطنة وولاياتها تحت ستار حمايتها من الغزو الأوروبي ، قد عجل في انهيار السلطنة وسقوط ولاياتها تباعا تحت الاحتلال أو الوصاية أو الحماية الأوروبية .

وبعد فوات الأوان ، كتب محمد علي إلى الصدر الأعظم خسرو باشا رسالة بتاريخ ٢٣ فبراير ١٨٤٠ جاء فيها : «إذا لجأ الباب العالي إلى الدول الأوروبية فسيخضع بذلك لمصالح سياساتها ، فهذه الدول تصر على إبقاء السلطنة في حالة من الضعف الدائم ، وأن تعمها الاضطرابات وحركات التمرد بشكل دائم حتى تتمكن ، في اللحظة المناسبة ، من تفكيكها بسهولة وانتزاع ولاياتها . تلك هي الأسس الثابتة لسياسات الدول الأجنبية تجاه السلطنة ، وهي تنفذها منذ سنوات طويلة . فقد تحالفت فيما بينها ، على الرغم من عداء بعضها للبعض الآخر ، وذلك بهدف منع أي إجراء يؤدي إلى تقوية السلطنة واستعادتها لهيبتها . الآن ، تريد الدول الأوروبية إضعاف مصر ، وهي سند السلطنة الأساسي ، على أمل إنهاكهما معا عن طريق إثارة حروب دائمة بينهما . وإني أعتقد جازما أنه لأفضل ألف مرة أن نموت اليوم ، ونحن ندافع بشجاعة عن شرف أمتنا بما يمليه علينا ديننا الحنيف من أن ننهار بعد خمس سنوات لاحقة وقد وصم العار جباهنا ، لذا فإني أستعد للحرب تحسبا لكل أمر»[٢٢] .

الطريف في الأمر ، أن خسرو باشا أطلع ممثلي الدول الأوروبية في الآستانة على هذه الرسالة السرية ، وعين مندوبا عنه للإسراع في إبرام اتفاقية لندن التي نصت على تحجيم الباشا ضمن حدود مصر . فوصف بالمرستون ، وهو السياسي الماهر ورئيس وزراء بريطانيا آنذاك ، مندوب الصدر الأعظم إلى مؤتمر لندن بقوله : «رجل محدود لكننا نحتاج فقط إلى يده للتوقيع في ذيل الاتفاقية التي حررناها» . وكتب ممثل النمسا في المؤتمر إلى الداهية النمساوي مترنيخ يصف المندوب العثماني بقوله : «يبني بالمرستون جميع مخططاته على حضور المندوب العثماني ، لا بوصفه حامل مقترحات بل مجرد مندوب يتمتع بصفة معنوية تخوله توقيع الاتفاقية . وهو يستخدمه كدمية ، إذا ما استخدمها ضد فرنسا ستضمن له الربح الأكيد الذي سيوظفه أيضا ضد المناوئين له في الحكومة البريطانية»[٢٣] .

ختاما ، لقد أحل كل من السلطان العثماني ومحمد علي تناقضه الثانوي مع الآخر مكان التناقض الأساسي مع الغزو الأوروبي الزاحف على المنطقة ، واتخذ حيز التنفيذ العملي مع حملة بونابرت على مصر وبلاد الشام .

فنجح الباشا في تحديث مصر مع توجيه جيشها ضد السلطنة وليس ضد أوروبا . كذلك نجح السلطان في الحفاظ على وحدة السلطنة ومنع انهيارها في قبضة والي مصر ، لكنه كبلها باتفاقيات وتنازلات جعلتها رجل أوروبا المريض الذي لا أمل بشفائه .

إعاقة تحديث مصر :
انتصار عسكري في بلاد الشام وهزيمة سياسية (١٨٣٢ ـ ١٨٣٨)

اعتبر الصلح المؤقت الذي فرض على السلطان وباشا مصر بمنزلة تدخل مباشر للدول الأوروبية ، لتقرير مصير السلطنة . ودلت الوثائق الدبلوماسية على تراجع محمد علي عن مطلب الحلول مكان السلطان ، وتمسكه بشعار تجنب انهيار السلطنة ، حتى لا يتحمل أوزار حروب الانفصال للقوميات التي تتشكل منها . وأصر على الدوام على أن يحتفظ لنفسه بحكم ولايات بلاد الشام بشكل دائم على أن توافق الدول الأوروبية على ذلك . إلا أن هذا المطلب لاقى معارضة ثابتة من النمسا وبريطانيا معا . فبريطانيا ترغب في السيطرة على التجارة الدولية عبر وادي الفرات ، وفي الحصول على فرمان من السلطان يلغي احتكار تجارة الحرير التي فرضها الباشا في بلاد الشام . وسرعان ما باتت المجابهة حتمية ، ليس فقط بين السلطان والباشا ، بل أيضا بين الباشا والدول الأوروبية لأن تدابيره الاحتكارية في المجال الاقتصادي أضرت كثيرا بالمصالح التجارية لجميع الدول الأوروبية . وقد أوقف الباشا زحفه نحو الآستانة مرغما ، وقنع بحكم بلاد الشام مع جباية الضرائب من بلاد الأناضول . إلا أن هذه المكتسبات التي أنتجها صلح كوتاهية السابق لم تكن ثابتة ودائمة ، بل مرهونة بتبلور المشروع السياسي لمحمد علي من جهة ، ورد الفعل العثماني من جهة ثانية ، ومخططات الدول الأوروبية من جهة ثالثة . فعبر مبعوث النمسا بروكش عن الواقع الجديد في رسالة بتاريخ ١٦ يونيو ١٨٣٣ إلى المستشار مترنيخ جاء فيها : «إلى جانب الإمكانات المعدومة ، والهيبة المتداعية يوما بعد يوم لدى الباب العالي ، يقوم جيش عربي مدرب أحسن تدريب ومزهو بالنصر ، يدعمه أسطول قوي ، وموارد

كافية لزيادة حجم الأسطول والجيش معا ثلاثة أضعاف ما هو عليه الآن ، بالإضافة إلى إدارة مستقلة تماما عن الإدارة العثمانية . بقي أن نشير إلى انبعاث الروح القومية لدى العرب ، وما يلقاه حكم محمد علي من دعم لدى كثير من الحكومات الأوروبية نظرا لما يتمتع به باشا مصر من تقدير متزايد على امتداد المناطق الناطقة باللغة العربية»[٢٤] .

نبهت بعض التقارير إلى أن المشروع السياسي الذي تبناه الباشا قد يكون أكثر قوة في عهد خليفته المرتقب ، ابنه إبراهيم باشا ، الذي كانت تصفه بعض التقارير البريطانية بأنه صاحب مشروع لإنشاء إمبراطورية عربية . فوصف القنصل البريطاني باركر Barker مشروع إبراهيم باشا في تقرير له بتاريخ ٨ يناير ١٨٣٢ بقوله :

«إن غرضه المباشر هو توطيد سلطته في ولايات عكا ودمشق ، ومدها فيما بعد إلى حلب وبغداد ، عبر كل الولايات التي تتكلم العربية وهي القسم العربي من السلطنة . . . وقيل له وفقا لحساباته : إن ثلاث سنوات تكفيه لتوطيد فتوحاته»[٢٥] . فكان من الطبيعي أن تدرك الدول الأوروبية مخاطر توحيد مصر وبلاد الشام تحت قيادة محمد علي ، وما يتمتع به من طاقات عسكرية ، وموارد مالية ، وإدارة عصرية ، بالإضافة إلى نظام الاحتكار والمصادرة والسخرة والبلص . فتوحدت سياسات هذه الدول ، على الرغم من تناقض مخططاتها وتوجهاتها ، على قاعدة منع انهيار السلطنة من جهة ، وإعادة محمد علي مهزوما إلى داخل حدود مصر من جهة أخرى . فبدأ التوجه الجديد يتبلور على أرض الواقع مع توقيع الاتفاق البريطاني ـ العثماني بتاريخ ٥ ديسمبر ١٨٣٣ ، وبريطانيا لديها كل الإمكانات لضرب القوة العسكرية المصرية تحت ستار «الحفاظ على وحدة السلطنة» . كما تجلى الدعم الأوروبي المباشر لانتفاضتي نابلس والخليل ، بدءا من ٢٨ مايو ١٨٣٤ ، ضد نظام التجنيد الإجباري الذي فرضه الحكم المصري .

على جانب آخر ، استمر تحريض السفراء الأجانب للسلطان ضد تمرد الباشا مع التلويح له بشعار عاطفي يقول : «لا شيء في العالم يقف في وجه سلطان عثماني مدعوم من جميع الدول الكبرى» . فنزل السلطان عند رغبتهم وأرسل مذكرة إلى البعثات الأوروبية المعتمدة في الآستانة اتهم فيها

محمد علي وابنه إبراهيم بالخيانة ، وأمر بعزلهما من حكم ولايتي مصر وجدة . فأدرك محمد علي مخاطر هذا المنحى الذي سار فيه السلطان . ونقل عنه السفير الروسي ١٨٣٤ قولا مفعما بالمرارة جاء فيه : «أعلم جيدا أن الدول الأوروبية بوسعها أن تسحقني وتقضي عليَّ إذا ما تألبت ضدي . إلا أنني لن استسلم ولن أسقط إلا في ساحة الشرف . فأنا بالفعل رجل حر أمارس حريتي منذ ثلاثين سنة ، فهل تريدون استعبادي في آخر أيام حياتي؟» . وطبعا كانت الذريعة التي تتكرر باستمرار أن الدول الأوروبية حريصة على وحدة السلطنة وعدم تجزئة أراضيها ، في حين كانت بريطانيا قد سيطرت على عدن ، وفرنسا قد انتزعت الجزائر ، وروسيا قضمت أجزاء واسعة من البلقان .

لذا عاود محمد علي التفاوض سرا مع السلطان ، فوجه إليه رسالة بتاريخ ١٢ أكتوبر ١٨٣٤ جاء فيها أن حربه ضد الباب العالي كانت ترمي إلى : «إيقاظ طاقة الأمة الإسلامية الراكدة وإلى إعادة بناء السلطنة العثمانية على أسس جديدة» . إلا أن تلك المحاولة باءت بالفشل ، لأن السلطان بات على اقتناع تام برغبة الدول الأوروبية في التخلص من محمد علي وإرجاعه إلى حدود مصر ، فيسترجع السلطان جميع ولايات بلاد الشام الغنية بالموارد الطبيعية ، بعد أن ضمن زوال شبح التهديد باحتلال الآستانة .

استمر الصراع بين السلطان ووالية طوال السنوات (١٨٣٢ ـ ١٨٤٠) بدعم مباشر من الدول الأوروبية . وكان الباشا يحاول تجنب الصدام العسكري مجددا مع العثمانيين مكتفيا بإدارة بلاد الشام منفردا . وعرف محمد علي أن المعركة الفاصلة ستكون في بلاد الشام ، لأن أي حكومة فيها كانت في نزاع دائم مع القناصل ، وزعماء الطوائف ، وزعماء العشائر . وتشير تقارير تلك المرحلة إلى وجود عقبتين كبيرتين أمام استقرار الحكم المصري في بلاد الشام .

١ ـ استياء الأهالي من تدابير الإدارة المصرية كالتجنيد الإجباري ، والسخرة ، والمصادرة ، وكثرة الضرائب ، والاحتكار ، وهو استياء كان يلقى الدعم المباشر من الباب العالي .

٢ ـ تدخل القناصل الأجانب في الشؤون المحلية ، وادعاؤهم حق الحماية لبعض الطوائف والأفراد في بلاد الشام .

واستنادا إلى التقرير نفسه ، لخص إبراهيم باشا موقفه من هاتين العقبتين على الشكل التالي : «إذا تركنا السلطان في راحة بال طوال أربع أو خمس سنوات فإن ولاية سورية ستتحول إلى مقاطعات مزدهرة جدا ، لكن ذلك لن يحصل . فالأتراك لن يدعوا لنا الوقت الكافي ، وأنا على معرفة دقيقة بدسائسهم . سنمضي في عملنا من دون استشارتهم ، وإذا ما هاجمونا فسيرون أننا جاهزون على الدوام لاستقبالهم» . «أما القناصل الأجانب فهم مصدر عذابي ، إذ يعرقلون سير العمل في إدارتي على الدوام . ليس ما يقوم به السلطان ولا الباب العالي بشيء قياسا إلى ما يقوم به السادة القناصل . فمع السلطان والباب العالي يمكن أن نتدارك الأمور ، وأن نلزم جانب الحذر ، أما القناصل فلا أستطيع القيام بأي شيء حيالهم ، إنهم كارثة حقيقية تحل بالبلاد»[٢٦] .

غير أن الإنجليز لم يدعوه يتفرد بحكم هذه المنطقة ، فاستصدروا فرمانا سلطانيا بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٨٣٥ ، يأمر بإطلاق الحرية الكاملة لتجارة الحرير في بلاد الشام ، وهو الأمر الذي أزعج محمد علي إلى الحد الأقصى بعد أن أدرك أبعاد المخاطر السياسية والعسكرية المنوطة بتنفيذه . فاعتبر الفرمان بمنزلة رد مباشر من الإنجليز على عدم سماح محمد علي لهم بحرية الملاحة في نهر الفرات . يضاف إلى ذلك أن إصدار الفرمان يلغي استقلالية الباشا في مصر وبلاد الشام ، ويشكل خطوة عملية تعيده تدريجيا إلى العمل تحت الوصاية العثمانية . وزاد في تأزم وضع السلطنة أن جيشها بدأ حربا منهكة لقواه الضعيفة أصلا في حروب جبلية مع الأكراد منذ ٣١ ديسمبر ١٨٣٦ ، مما جعل السلطان بحاجة ماسة إلى الدعم الأوروبي في جميع المجالات . وجاءت الفرصة الملائمة لهذه الدول لتطلب إلى السلطان استرجاع بلاد الشام ، لتأمين الموارد المالية الكافية للسلطنة ، والحفاظ على هيبتها التي انهارت مع تمرد محمد علي ، وبالتالي لا بد من إنهاء هذا التمرد ، عن طريق إثارة الاضطرابات الدموية في بلاد الشام ضد الحكم المصري . فأرسل الإنجليز إلى الباشا مذكرة بتاريخ ٨ ديسمبر ١٨٣٧ ، يحذرونه فيها من مد سيطرته نحو الخليج العربي وولاية بغداد ، وفي ١٦ أغسطس ١٨٣٨ ، وقع الباب العالي مع الإنجليز اتفاقية بالطا ليمان التجارية التي ألغت نظام الاحتكارات

التجارية على امتداد أراضي السلطنة ، ومن ضمنها بلاد الشام ومصر . وكانت هذه الاتفاقية موجهة أساسا ضد النظام الاقتصادي المصري ، والعمل على إرباكه ماليا تمهيدا لتقويضه وإزالته نهائيا .

أشهر السلطان الحرب على الباشا داعيا إلى الإطاحة به ، ومستندا إلى قوى عسكرية محلية ، مع دعم كامل من بريطانيا بالدرجة الأولى . وباتت الفرصة متاحة للإنجليز ، لكي يصدروا التحذير تلو التحذير لمحمد علي . ففي تقرير للقنصل الروسي بتاريخ ٦ سبتمبر ١٨٣٨ ينقل القنصل عن محمد علي قوله : «تعتبر الحكومة البريطانية أن أي اعتداء على عدن التي اشترتها من أمير محلي بألف وخمسمائة جنيه ، هو إعلان حرب على بريطانيا . من الآن فصاعدا بات يتوجب عليّ أن أخضع لقانون الأقوياء . فالدول الكبرى تصدر إلي الأوامر لأنها أقوى مني»[٢٧] . واكتسبت بريطانيا مرفأ بحريا ممتازا واعتبرت عدن «ملكا خاصا اشترته حسب القانون والأصول» ، وهي على استعداد للدفاع عنه بقوة السلاح إذا لزم الأمر ، كما يشير تقرير القنصل الروسي بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٨٣٨ . وفوضت الدول الأوروبية ، منذ زمن بعيدا ، قناصلها للعمل على تأليب الأهالي ضد الحكم المصري . فمارس هؤلاء كل أشكال التخريب الداخلي ، وتهريب السلاح وتوزيعه على الأهالي مجانا أو بأسعار زهيدة ، والقيام بتجارة غير شرعية ، وحماية كل المشبوهين والمتمردين على الإدارة المصرية ، والاحتفاظ بالامتيازات الأجنبية الممنوحة لهم في جميع ولايات السلطنة . فمهدوا الطريق أمام كل حركات الثورة ، والتمرد ، والعصيان لدى سكان بلاد الشام ، وهي حركات احتجاج لم تهدأ طوال السنوات التي أمضاها المصريون في بلاد الشام من ١٨٣١ إلى ١٨٤٠ ، والتي شملت فلسطين وحوران ، ووادي الفرات وإمارة جبل لبنان . واستنزفت هذه الثورات أفضل الطاقات العسكرية المصرية ، وأنزلت بالمصريين خسائر فادحة بالرجال والعتاد ، بالإضافة إلى انعدام السند الداخلي للحملة . وأوكلت إلى السلطان العثماني مهمة إصلاح جيشه وتنظيمه إلى خبراء بروسيين منذ مطلع ١٨٣٦ . لكن حروبه المستمرة مع الدول الأوروبية لم تمنحه الفرصة لإعداد حملة كبيرة على بلاد الشام .

بقي محمد علي يعلن حرصه الدائم على العمل من أجل استقلال مصر وبلاد الشام حين كانت الدول الأوروبية تشهر في وجهه شعار «وحدة

السلطنة ومنع تجزئتها» ، وهو الشعار الذي يؤدي عمليا إلى عزل محمد علي ، مهما طال به الزمن . ومنذ مطلع العام ١٨٣٨ تبلورت سياسة أوروبية موحدة ، باستثناء فرنسا ، ترمي إلى إبقاء الوضع في السلطنة من دون تغيير . وبالتالي ، ترفض الاعتراف بسيطرة محمد علي على بلاد الشام ، كما ترفض استقلاله بمصر نفسها . ولم ينفع تودد الباشا للدول الكبرى ولا مناشدته وقوفها إلى جانبه طوال السنوات (١٨٣٨ ـ ١٨٤٠) . فقد أبلغته الدول الأوروبية مجتمعة في رسالة وجهت إليه في مطلع يناير ١٨٣٩ أن حكمه سيكون محصورا في نطاق ضيق للغاية . وقد نقل القنصل الروسي عن الباشا في تقرير له بتاريخ ٢٢ يونيو ١٨٣٩ ما يلي :

«لم أعد أفكر في الاستقلال لأنني أكتفي ، بعد حساب دقيق للأمور ، بمنصب التابع للسلطان» . ومع تطور الأوضاع باتجاه المجابهة العسكرية الحتمية بين السلطان والباشا ، يشير تقرير لنائب القنصل الروسي في اللاذقية بتاريخ ١٢ مايو ١٨٣٩ إلى أن الباشا : «لن يتعهد فقط بحصر مهمة الجيش المصري برد العدو إلى ما وراء الحدود من دون أن يعبر إلى الأراضي العثمانية ، بل يعد أيضا أنه في حال نشوب الحرب لن يحتل سوى مقاطعتي ديار بكر وأورفه ، على أن يكون مستعدا للتخلي عنهما لاحقا إذا حصل على حق الوراثة»(٢٨) .

انكفاء الباشا تمهيدا لتغريب السلطنة وولاياتها (١٨٣٩ ـ ١٨٤٠)

وافقت الدول الأوروبية على تجهيز حملة عثمانية مضادة ، مدعومة من الأوروبيين ، لاسترجاع بلاد الشام وطرد المصريين منها . وسواء انتصر السلطان عسكريا أم انهزم ، فإن مصير محمد علي قد تحدد سلفا ، واعترف هو نفسه بنتيجة حرب تقوده إلى القبول بحكم مصر وراثيا له ولأبنائه من بعده . أما الحرب التي بدأها العثمانيون بالهجوم على نصيبين بتاريخ ٢٤ يونيو ١٨٣٩ فقد أدت إلى هزيمة سريعة للعثمانيين بعد أقل من ساعتين

على بدء المعركة في ٢٤ يونيو ١٨٣٩ . لكن السلطان محمود الثاني توفي في ٢٩ يونيو ، أي بعد أقل من أسبوع من معركة نصيبين ، وكان يلقب بالسلطان المصلح والمجدد ، وحامي وحدة السلطنة . فأحدث موته حركة التفاف حول محمد علي من قبل بعض القادة العثمانيين بوصفه منقذا للسلطنة من التفكك . ففي ٩ يوليو ١٨٣٩ انضمت جميع وحدات الأسطول العثماني إلى الأسطول المصري في الإسكندرية معلنة الولاء لمحمد علي . وتوجه محمد علي إلى قادة الأسطول الذي انضم إليه بقوله : «يا أبنائي ، إننا جميعا أمة واحدة . من الآن فصاعدا ، يجب ألا يقول أحد منا : أنا مصري ، أو أنا فلسطيني ، فلنا جميعا عقيدة واحدة ورأس واحد ، وتلزمنا الوحدة لنعيد للسلطنة منعتها . يجب أن نكف يد خسرو باشا عن الشر ، لأن نصائحه ستؤدي إلى دمار السلطنة دمارا تاما . أنتم في الآستانة ارتديتم اللباس الإفرنجي إلا أنكم تصرفتم بعقول تركية . أما أنا فحافظت على لباسي التركي وتصرفت بعقل إفرنجي»[٢٩] .

في الوقت نفسه ، كان الجيش المصري يحتل ميناء البصرة ، وتقدم باتجاه الأحساء والقطيف مهددا باحتلال جزيرة البحرين ، ومثيرا مخاوف الإنجليز المتمركزين في عدن . وعلى الرغم من انتصاره العسكري على الجيش العثماني بقي محمد علي مؤمنا بوحدة السلطنة ، ووجه رسائل شخصية إلى حكام المقاطعات من العثمانيين يدعوهم فيها إلى العمل على خلع الصدر الأعظم خسرو باشا ، حفاظا على منع السلطنة من الانهيار . ويشير القنصل البريطاني في تقرير له بتاريخ ٢٥ يونيو ١٨٣٩ ، إلى أن الباشا طلب إليه تزويده ببعض النصوص من القانون المدني التي تجيز عزل خسرو باشا دستوريا .

سقط محمد علي أسير الانتظار بعد انتصاره العسكري في نصيبين ، والذي فتح له الطريق لاحتلال الآستانة . وكان ابنه إبراهيم باشا يبدي حماسا ملحوظا لهذا الاتجاه منذ زمن طويل . فكتب إلى والده مرارا : «في رأيي ، لو نحن أسرعنا في فرض الحصار على الآستانة دون إضاعة للوقت ، فأجبرنا السلطان على عقد صلح مشرف معنا ، لن نفسح في المجال أمام أي تدخل

أجنبي . ومهما كانت شروط الصلح الذي يجب أن يبرم بسرعة ، فليس مستبعدا أن ينال لاحقا موافقة الدول الأوروبية» . لكن موقف والده الدائم كان واضحا ، وقد عبر عنه في رسالته إليه بتاريخ ١٤ أغسطس ١٨٣٩ ، والتي جاء فيها : «إذا لم تتفق الدول الكبرى على اقتسام البلاد الإسلامية حفاظا على مصالحها ، فإنها على استعداد دائم للاتفاق على التضحية بمصر لكي تبقى السلطنة في طور «الرجل المريض»[٣٠] .

وتنبه إبراهيم باشا إلى مخاطر الزحف باتجاه الآستانة ، عندما وصلته معلومات أكيدة عن توزيع الإنجليز للسلاح والمال ، والحض على الثورة ضد المصريين في بلاد الشام . فكتب إلى والده يحضه على عدم التفريط في المكتسبات والتنبه إلى الجبهة الداخلية التي تتحفز للانفجار . «إذا أرسل العدو (الأوروبي) بعض السفن إلى سواحل طرابلس وبيروت وطرسوس ، فإن مجرد ظهورها كاف لوضع هذه البلاد في حالة مريعة ، لا سيما أن أهلها لم يخفوا رغبتهم في إعلان الثورة ، ونحن في غمرة الانتصار الكبرى في قونية . فإذا كان الأهالي في بلاد الشام لم يخشوا جانبنا ونحن في قمة انتصاراتنا ، فما عساهم يفعلون عند اقتراب سفن أعدائنا من سواحلهم؟» .

لقد أحدث انضمام قطع من الأسطول العثماني إلى والي مصر إرباكا واضحا في السياسة الدولية . ودل على تقارب عثماني ـ مصري يعيق تحقيق الأهداف الأوروبية في المنطقة . لذلك طالب الإنجليز بإرجاع السفن العثمانية فورا إلى إمرة السلطان ، تحت طائلة تدخل الأسطول الإنجليزي لإرجاعها بالقوة . فقد كانت الدول الأوروبية متحالفة ضد السلطنة والباشا معا تبعا لمذكرة الدول الخمس الكبرى التي وجهت إلى السلطان بتاريخ ٢٧ يوليو ١٨٣٩ والتي يطلبون فيها ألا يعقد السلطان أي اتفاق مع الباشا دون موافقتهم المسبقة . لكن سياسة الانتظار والترقب لم تدم طويلا .

ففي الأول من أكتوبر ١٨٣٩ تراجع محمد علي عن طلبه بإقالة خسرو باشا مما شكل نقطة ضعف في الموقف المصري . فوجهت الحكومة البريطانية إنذارا إلى محمد علي بتاريخ ٢ نوفمبر ١٨٣٩ تطالبه فيها بالانسحاب من اليمن والخليج العربي . وفي اليوم التالي أعلن السلطان العثماني «خطي شريف كلخانه» بدعم مباشر من الدول الأوروبية . ونص الخط على ضرورة

أن يسود التسامح الطائفي بين جميع رعايا السلطنة ، والدعوة إلى إصلاحات جذرية في الإدارة والجيش بحيث لا يبقى باشا مصر مدعيا لنفسه لقب المصلح الوحيد في السلطنة .

جاء الخط الهمايوني للعام ١٨٣٩ أكثر شمولية من إصلاحات الباشا السياسية ، من حيث الدعوة إلى نظم مكتوبة تضمن جميع الرعايا العثمانيين في حياتهم وكراماتهم وأموالهم . وكل مسؤول يخالف تلك النظم يستحق العقاب بما يتلاءم مع طبيعة المخالفة وحجمها . وسرعان ما أدرك محمد علي المدلول السياسي للخط الإصلاحي الجديد . فنقل عنه القنصل النمساوي في تقرير له بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٨٣٩ ما يلي : «لا شك في أن هذا التدبير قد تم بناء على نصيحة من خسرو باشا لتعزيز شعبية السلطان ، ولذر الرماد في عيون الأوروبيين . وهي ليست المرة الأولى التي تذيع فيها الآستانة خطا كهذا ، إذ حاول السلطان محمود الثاني ذلك مرتين . إلا أن الأتراك هم أكثر تعصبا من فلاحي مصر وليس بالإمكان إرغامهم على شيء إلا باستخدام القوة»[٣١] .

وسواء كان الخط الهمايوني الجديد قابلا للتنفيذ ، أو بقي حبرا على ورق ، فإنه أحدث صدمة سياسية كبيرة في السلطنة ، حيث كثرت الدعوات إلى ضرورة الحفاظ على وحدتها مع القيام بالإصلاحات الضرورية لذلك . وبدا لمحمد علي أن الحرب مع السلطنة باتت مستحيلة ، فسعى مجددا إلى التفاهم مع عدوه اللدود خسرو باشا . وقد وجه إليه رسالة بتاريخ ٢٣ فبراير ١٨٤٠ تنم عن وعي سياسي عميق بطبيعة المرحلة ، وبطبيعة قوى الصراع وآفاقه المستقبلية . ومما جاء في الرسالة : «إذا لجأ الباب العالي إلى الدول الأوروبية فسيخضع لمصالحها السياسية . تريد هذه الدول أن تبقى السلطنة في حالة ضعف دائم ، وأن تعمها الاضطرابات حتى تتمكن ، في الوقت المناسب ، من اقتسامها بسهولة . وإذا كانت متحالفة الآن فيما بينها فذلك لمنع أي إجراء يقود إلى تقويتها . إنها تريد أن تضعف مصر أولا ، وهي السند الأساسي للسلطنة ، وذلك على أمل أن تنهكهما معا عن طريق إثارة حروب مستمرة بينهما . وأنا على اقتناع تام بأنه لخير لنا ألف مرة أن نموت

اليوم بشجاعة يمليها علينا ديننا الحنيف ونحن ندافع عن شرف أمتنا ، من أن نموت بوصمة عار بعد خمس سنوات . لهذا السبب أنا أستعد للحرب تحسبا لكل أمر طارئ[٣٢] .

لم تكن السلطنة حرة في اتخاذ قرارها ، بل كان الساسة الأوروبيون ينتظرون وصول المفاوض العثماني إلى مؤتمر لندن لوضع حد للمسألة السورية . فوصفه بالمرستون بالرجل المحدود «الذي يحتاج إلى يده لتوقيع اتفاقية حررها الإنجليز قبل وصوله إلى اليمن» . وبات وضع محمد علي سيئا للغاية بعد التحالف العثماني ـ الأوروبي ، الذي عبرت عنه اتفاقية لندن بتاريخ ١٥ يوليو ١٨٤٠ . وأظهر التحالف رغبة أكيدة في العمل بكل الوسائل المتاحة لإخراج الجيش المصري من بلاد الشام ، بعد إثارة اضطرابات دموية فيها . وأبدت فرنسا رغبة واضحة في عدم الخروج على الإجماع الأوروبي على الرغم من مصالحها الكثيرة بإبقاء التحالف مع محمد علي .

كانت بريطانيا تدرك جيدا أن فرنسا التي سبق لها أن احتلت الجزائر ، لا ترغب في قيام دولة عربية قوية ومستقلة في مصر وبلاد الشام تهدد مصالحها في البلدان الإسلامية الناطقة بالعربية . ومن نافل القول أن فرنسا لا تريد ، ولا تستطيع محاربة الدول الأوروبية الأخرى . يضاف إلى ذلك أن السلطنة العثمانية حيث لها مصالح حيوية كبيرة ، دفاعا عن مشروع محمد علي الخاسر حتى لو حاول الاستمرار في الحرب ضد السلطنة أو إعلان استقلاله في حكم مصر وبلاد الشام .

على أرض الواقع ، انعكس التحالف الأوروبي في لندن حربا ضد المصريين في جميع أرجاء بلاد الشام ، وذلك بدءا من يونيو ١٨٤٠ . فأعطت سياسة توزيع المال والسلاح والوعود بالاستقلال ثمارها ، في وقت تعهدت فيه الدول الأوروبية باستخدام القوة العسكرية «بناء على طلب من السلطان» ، لإجبار محمد علي على القبول بالانسحاب الفوري من بلاد الشام التي أصبحت جميع موانئها البحرية تحت الحصار الأوروبي ، فأمضى المصريون أكثر من عام في قمع الانتفاضات في بلاد الشام ، وهي فترة زمنية كانت كافية لإرهاق الجيش المصري وتكبيده خسائر كبيرة في

الرجال والعتاد ، بسبب شراسة المقاومة الداخلية المدعومة بقوة من الدول الأوروبية من جهة ، والحصار البحري المفروض على المنطقة لمنع وصول الإمدادات من مصر من جهة أخرى . وفي ٢٣ سبتمبر ١٨٤١ أبلغ السلطان ممثلي الدول الكبرى في الآستانة قراره بخلع محمد علي من حكم مصر واعتباره واليا متمردا . ثم بدأت الإعدادات النهائية لإنزال الهزيمة العسكرية بالجيش المصري عن طريق احتلال الموانئ البحرية كعكا وبيروت ، وتجميع عساكر حليفة كبيرة العدد لمحاربة الجيش المصري وإجباره على الانسحاب مهزوما من بلاد الشام . لكن الاتفاقية التي وقعها محمد علي مع الكومودور الإنجليزي نابير سمحت لإبراهيم باشا بسحب قسم كبير من جيوشه إلى مصر دون خسائر كبيرة ، فأعاد إليها ٦٢ ألف رجل بقوا على وفائهم للباشا ولابنه إبراهيم ، ونتيجة لتنافس الدول الأوروبية فيما بينها ضمن الباشا لنفسه ، ولأسرته من بعده ، حكم مصر وراثيا . ورفض دعوة السلطان إلى تسريح جيشه وتقليص عدده إلى العشرين ألفا ، كما رفض تقليص الموارد الضريبية في مصر إلى الربع . وفي ١١ مارس ١٨٤٢ ، تراجع السلطان عن قراره بعزل الباشا استجابة لرغبة الدول الأوروبية ، وأعاد توليته على مصر من جديد ، فعاد محمد علي إلى وضع الوالي التابع للسلطان ، يحكم ولاية عثمانية ، وذلك بالعودة إلى روح معاهدة لندن المبرمة بتاريخ ١٥ يوليو ١٨٤٠ . فانتهت الحملة على بلاد الشام بتصفية أعداد كبيرة من القوة العسكرية المصرية ، وبإعادة الوصاية العثمانية على مصر وبلاد الشام . وفي حين انصرفت مصر إلى معالجة شؤونها بنفسها وداخل حدودها الجغرافية ، فإن الصدامات الدموية في بلاد الشام استمرت طوال عقدين من الزمن (١٨٤٠ ـ ١٨٦٠) بدعم مباشر من الدول الأوروبية تمهيدا لإكمال المخطط الاستراتيجي الأوروبي ، بإنهاك الجيش العثماني تمهيدا لتفكيك السلطنة وإنهاء وجودها .

كانت النتائج السياسية معدة سلفا ، وتقضي بعودة الحكم العثماني ضعيفا إلى بلاد الشام ، إذ يفتقر العثمانيون إلى جيش قوي لفرض سيطرتهم عليها ، مقابل عودة الجيش المصري مهزوما إلى مصر ، بعد أن

ضمن محمد علي حماية الدول الأوروبية لأسرته كي تحكم مصر حكما وراثيا . وليس من شك في أن استمرار الحرب العثمانية ـ المصرية طوال سنوات (١٨٣٢ ـ ١٨٤٠) كان بتحريض مباشر من الدول الأوروبية ، وذلك بهدف تدمير الجيشين العثماني والمصري ، وإفراغ هذه المنطقة من القوى العسكرية القادرة على مواجهة الهيمنة الأوروبية المرتقبة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

بعض الاستنتاجات

فتحت حملة نابوليون بونابرت على مصر العام ١٧٩٨ الباب واسعا لمشاريع استعمارية أوروبية ما زالت نتائجها تتفاعل حتى الآن . ونظرا للصراعات الكثيرة التي عصفت بالسلطنة العثمانية فإن جيشها بدا عاجزا عن حماية ولاياتها ، خاصة البعيدة منها . فأوكلت المهمة إلى ولاة كبار دافعوا عن تلك الولايات ، وفي طليعتهم أحمد باشا الجزار الذي أفشل بصموده في عكا امتداد الحملة الفرنسية إلى بلاد الشام ، فأسهم في هزيمتهم برا قبل أن يقضي الإنجليز على الأسطول الفرنسي نهائيا في أبي قير . وعلى قاعدة موروث الحملة الفرنسية على مصر بدأ محمد علي يؤسس لنهضة عربية جديدة امتدت إلى بلاد الشام وغيرها من ولايات السلطنة . وكان للإصلاحات التي قام بها الأثر الواضح في حركة التحديث داخل السلطنة العثمانية نفسها ، وفي ولايات أخرى تابعة لها . وكان في طليعة المصلحين السلطان محمود الثاني ، ومدحت باشا رائد التجربة الدستورية في السلطنة ، وخير الدين التونسي ، رائد حركة الإصلاح في تونس .

تجدر الإشارة إلى أن الدول الأوروبية في مطلع القرن التاسع عشر كانت قد حققت وحداتها القومية آنذاك ، وأطلقت ثورة صناعية على مختلف الصعد ، وسعت إلى تعميم الأفكار الليبرالية والإصلاحية والاشتراكية . ونشطت القوى البورجوازية فيها لفرض نمط الإنتاج الرأسمالي على العالم كله ، وتفكيك المجتمعات التقليدية وإلحاقها تبعيا بالمركز الأوروبي .

بنى محمد علي ركائز السلطة في مصر على قاعدة جيش عصري ، أثبت كفاءة عالية في إخضاع السودان ، وبلاد الشام ، والجزيرة العربية ، وخاض حروبا شرسة في بلاد اليونان إلى جانب السلطنة قبل أن يخوض حربه ضدها ، وفي عقر دارها . وكان باشا مصر حاكما رجل نهضة بارعا عرف كيف يطور البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت سائدة في مصر . فوطد الأمن والنظام فيها ، وبنى مؤسسات عصرية شكلت العمود الفقري للدولة المصرية الحديثة التي تميزت بالاحتكار والتسلط . وقد شكل الجيش عصب حركته التحديثية ، وأداة سيطرة على الدولة الاحتكارية التي سيطرت بدورها على المجتمع المدني ومؤسساته . فبناء وتحديث جيش مصري يمتاز بهذه المهارة القتالية العالية ، ويمتلك مصانع حديثة لتصنيع السلاح والذخيرة ما كان ليتم بهذه السرعة والفاعلية دون مساعدة أوروبية مباشرة ، في إطار مشروع شامل لتحديث الجيش المصري ، ووضعه في موقع التعارض مع الجيش العثماني من جهة ، ولاحقا مع مؤسسات المجتمع المدني المصرية من جهة أخرى . فاستمد الباشا قوته العسكرية ، كما استمد الخبرة الإدارية والمالية والتربوية من النماذج الأوروبية ، وبشكل خاص من النموذج الفرنسي الذي توافر لديه على أرض مصر بعد رحيل الجيش الفرنسي المهزوم ، وبقاء عدد من أفراده على أرض مصر .

هذه الرؤية المنهجية تصوب النظرة الموضوعية لتجربة محمد علي في توحيد مصر وبلاد الشام ومناطق عربية أخرى ، وصولا إلى تهديد مركز السلطة العثمانية . فالانتصارات العسكرية ما كانت لتتم بهذه السرعة لو لم تتوافق مع استراتيجيات الدول الاستعمارية الكبرى آنذاك ، والرامية إلى تفكيك السلطنة واقتسام ولاياتها . فتلاقت استراتيجية محمد علي في إضعاف السلطنة ، عن وعي أو من دون وعي منه ، مع استراتيجيات الدول الاستعمارية في هذه المنطقة ، وقادت إلى تحالف هذه الدول ضده في مؤتمر لندن العام ١٨٤٠ .

لقد رفع الباشا شعار توحيد السلطنة على أسس جديدة ، في محاولة لمنع انهيارها وسقوطها في قبضة الدول الأوروبية الكبرى التي أرسلت حملات

عسكرية ضد السلطنة على جميع الجبهات العسكرية . وانتهت حملته العسكرية على بلاد الشام إلى نتائج معكوسة تماما . وسبقتها أيضا حملة عسكرية فرنسية فاشلة ، كما أعقبتها محاولة عثمانية فاشلة لإعادة السيطرة العسكرية على بلاد الشام بعد خروج الجيش المصري منها . فدخلت هذه المنطقة ، ومعها مصر والسودان ، والجزيرة العربية ، والمغرب العربي ، دخلت في دائرة المخططات الأوروبية المبكرة للسيطرة المباشرة عليها حتى كتب لها النجاح بعد الحرب العالمية الأولى .

من ناحية أخرى ، لعبت المقاومة الداخلية دورا ملحوظا في إفشال تلك الحملات الخاصة منذ هزيمة نابوليون أمام مناعة أسوار عكا إبان حكم أحمد باشا الجزار لها . فجاءت الهزائم النهائية لتلك الحملات نتاجا لتحالف الدول الأوروبية نفسها تباعا مع السلطنة العثمانية ضد تفرد أي دولة منها في احتلال أي جزء من السلطنة . وقد وجدت الدول الاستعمارية الأوروبية في حملات محمد علي ضد السلطنة تعويضا عمليا عن حملاتها المباشرة ، بعد أن استنجدت السلطنة بجيش محمد علي لقمع بعض الانتفاضات في ولاياتها والتي كانت مدعومة أيضا من دول أوروبية ، بحيث كان الهدف منها إضعاف الجيشين العثماني والمصري معا ، فتنهار ركائز المقاومة الداخلية أمام قوى السيطرة الأوروبية الساعية إلى فرض التحديث الغربي على مختلف المجتمعات ، بهدف تحويلها إلى أطراف تابعة للمركزية الأوروبية .

وساندت فرنسا مشروع محمد علي التحديثي طوال عقود عدة في إطار صراعها مع بريطانيا ، التي خاضت معركة شرسة لضرب الأهداف الاستراتيجية للتحالف الفرنسي ـ المصري . فقد أدرك الإنجليز أن نجاح محمد علي في توحيد السلطنة على الأسس التحديثية التي قام بها في مصر سيشكل انتصارا لنموذج التحديث الفرنسي بالدرجة الأولى . إلا أنها كانت على اقتناع تام بأن فرنسا لن تسير في هذا التحالف حتى النهاية . فهل تسمح فرنسا لمصر بتوحيد السلطنة على أسس حديثة في وقت عمل فيه الفرنسيون على تفكيكها بالقوة العسكرية؟ وما هي مصلحة فرنسا من إقامة دولة مركزية قوية تهدد مصالحها الكثيرة في هذه المنطقة؟ وخرج الإنجليز باستنتاجات

موضوعية ترى أن مساندة فرنسا لوالي مصر في حروبه ضد السلطنة لا تتعارض مع الاستراتيجية الأوروبية الشمولية لإضعاف السلطنة من الداخل . أما دعمها لمحمد علي فرهن بالظروف العامة لتطور الأحداث ، وهي على استعداد للتخلي عنه في الوقت الملائم . وصدقت توقعات الإنجليز بعد أن استدرج محمد علي إلى حرب شرسة ضد السلطنة ، أوصلته إلى أبواب الآستانة ، بعد أن تألبت عليه قوى داخلية مدعومة مباشرة بقوة من الإنجليز . نتيجة لذلك هزم الجيش المصري ، وتخلت فرنسا عن مشروع محمد علي الرامي إلى توحيد السلطنة بالقوة العسكرية . لكنها ساعدته على الاحتفاظ بمركز حكمه على مصر والسودان ، له ولأسرته الخديوية من بعده .

انطلاقا من هذه الرؤية المنهجية يمكن النظر ، بكثير من الدقة والموضوعية ، إلى تجربة التحديث المصرية إبان حكم محمد علي . ففي النصف الأول من القرن التاسع عشر ، برز مشروع محمد علي باشا كنقطة تحول بارزة في تاريخ هذه المنطقة بكاملها ، وذلك لأسباب عدة أبرزها :

١ ـ كان محمد علي يؤمن إيمانا راسخا بضرورة الإصلاح الجذري للسلطنة العثمانية وولاياتها ، خشية وقوعهما معا في قبضة الاستعمار الأوروبي . وقد أدرك ، منذ البداية ، أن حركة التحديث هذه لن تتم دون الاقتباس عن النماذج الأوروبية المتطورة . فتحديث الجيش وتأهيله لحماية الأرض والشعب والمؤسسات يحتاج إلى فكر عسكري جديد ، وإلى صناعة قوية تدعمه ، وإلى مدارس وطنية ترفده بالشباب المتعلم تعليما عصريا ، وإلى موارد اقتصادية كبيرة تجبيها الدولة المركزية من القوى المنتجة ، أي المزارعين والحرفيين ، وإلى بعثات علمية للتخصص العالي والتقني في أوروبا ، وإلى رقابة صارمة للدولة المركزية على التجارة المحلية والسلع المعدة للتصدير الخارجي ، وإلى مجالس إدارية تعمل بإشراف السلطة المركزية ، وإلى مجالس تمثيلية تضم أعضاء يمثلون مختلف الطوائف والمهن ، وإلى الحد من نفوذ السفراء والقناصل الأجانب الذين يستغلون نظام الامتيازات الأجنبية ، ليمارسوا ضغوطا مباشرة في الإدارة العثمانية على جميع المستويات .

٢ ـ شكلت مصر في عهد محمد علي ، وفي عهد خلفائه من بعده ، قطبا جاذبا للهجرة البشرية إليها من مختلف الولايات العثمانية ، وبشكل خاص من ولايات بلاد الشام والسودان ، وكذلك من الولايات العثمانية في المغرب العربي وفي البلقان الأوروبي . يكفي التذكير بأن محمد علي نفسه كان من أصل ألباني ، ومن المتطوعين في جيش السلطنة العثمانية . فمصر بلاد واسعة جدا وغنية بالموارد الطبيعية . وكان عدد السكان فيها لا يزال ضعيفا للغاية في مطلع القرن التاسع عشر ، ويقدر بحوالي أربعة إلى خمسة ملايين نسمة إبان فترة حكم محمد علي . ومع استقرار الحكم ومناعته في تلك الفترة ، وقيام محمد علي بحركة تحديث كبيرة ، شكلت مصر مركز استقطاب أساسي للمهاجرين إليها ، نظرا للإمكانات المادية الكبيرة التي توافرت على أرض مصر . ومع وجود الروابط التاريخية والثقافية والروحية الموغلة في القدم ما بين الشعب المصري والشعوب الوافدة إلى مصر من جنسيات مختلفة ، فإن تلك الروابط سهلت حركة الاندماج القومي العربي المبكر على أرض مصر منذ القرن التاسع عشر ، وهو اندماج نهائي وكامل لدرجة الانخراط التام في المجتمع المصري . وفي حين اندمج قسم كبير من الشوام والمغاربة في النسيج الاجتماعي المصري وتمصروا ، فإن عائلات مصرية كثيرة كانت تندمج في مجتمعات بلاد الشام كسوريين ولبنانيين وعراقيين . وتدل أسماء عائلاتهم على أصولهم المصرية الواضحة كعائلات المصري ، والصعيدي ، ودمياطي ، وإسكندراني وغيرها . ولا يجد الباحث صعوبة في إبراز متانة الروابط التاريخية المستمرة ما بين مصر وبلاد الشام عبر مختلف الحقب التاريخية . فهي من الوضوح الكامل لدرجة يسهل إيجازها على الشكل التالي : اتصال بري وبحري دائم ، روابط تاريخية واقتصادية متينة وعميقة الجذور ، تراث روحي وثقافي مشترك ، عادات وتقاليد متشابهة ، وحدة في التاريخ والمصالح والإرادة على التفاعل المثمر لمصلحة شعوب المنطقتين . فحملة نابوليون على مصر وبلاد الشام في نهاية القرن الثامن عشر ، وما أعقبها من حملة بريطانية ذات أهداف استعمارية متقاربة في مطلع القرن التاسع عشر ، تقدمان أسبابا إضافية للتلاقي بين شعوب وحكام هاتين المنطقتين ، وهي

تجاوز الروابط التاريخية والاقتصادية والروحية التقليدية إلى الشعور بخطر الغزو الأوروبي المباشر لهما .

٣ ـ إن بناء الدولة المصرية الحديثة في عهد محمد علي شكل تحديا مباشرا للسلطنة العثمانية على مختلف الصعد . لذلك انفجرت سلسلة من الحروب المتواصلة بين الباشا والسلطان العثماني انتهت بانتصار شكلي للعثمانيين ، وعودة مصر إلى السيادة العثمانية تحت قيادة الأسرة الخديوية التي أسسها محمد علي . لكن السيادة الفعلية لم تكن للسلطان بل للدول الأوروبية ، وتحديدا بريطانيا وفرنسا اللتين تصارعتا على حكم مصر ، وانتهى الصراع بانتصار الإنجليز العام ١٨٨٢ ، وخضوع مصر ومعها الأسرة الخديوية للسياسة البريطانية حتى قيام ثورة الضباط الأحرار العام ١٩٥٢ .

٤ ـ لقد كتبت مئات الدراسات العلمية لتقييم تجربة التحديث في مصر زمن محمد علي ، وفي معظمها إشارة بهذه التجربة الرائدة في المنطقة العربية ، والتي سبقت تجربة النهضة اليابانية الأولى بأكثر من نصف قرن . تكفي الإشارة هنا إلى أن تاريخ ولادة الإمبراطور مايجي يعود إلى العام ١٨٥٣ ، أي بعد ست سنوات مضت على وفاة محمد علي . وأن ما أنجزه هذا الأخير في مصر لا يقل أهمية عما أنجزه مايجي في اليابان . إلا أن الباشا نكب بخلفاء من بعده على عكس خلفاء مايجي . فهم لم يحسنوا الاستفادة من تراثه الإصلاحي ، بل انصرفوا إلى سياسة القروض والبذخ وتدمير الاقتصاد المصري من الداخل ، حتى أوقعوا مصر في الاستدانة ، ثم أخضعت للرقابة المالية المباشرة وصولا إلى الاحتلال البريطاني لها العام ١٨٨٢ . وهذه الوقائع التاريخية المدعمة بالوثائق تحدد بوضوح بعض السمات الواضحة المعالم لتجربة التحديث المصرية في عهد محمد علي ، والتي كانت من نتائجها الأساسية : زيادة إضعاف السلطنة العثمانية ، مع ما استتبع ذلك من اضمحلال نفوذها ، وعجزها عن التحكم في ولاياتها وفقدانها لهيبتها كزعيمة للعالم الإسلامي . كما أن انخراط الباشا المبكر في تجربة كانت الأولى من نوعها لتحديث المجتمعات الإسلامية على النمط الرأسمالي الغربي فتح الباب واسعا أمام تجارب التحديث على النمط الغربي في السلطنة وولاياتها معا طوال القرن التاسع عشر ، وبشكل خاص محاولات التحديث

التي قام بها السلاطين في الآستانة ، وخير الدين التونسي في تونس . ودلت تلك التجارب على أن استيراد التكنولوجيا الغربية في عصر الاستعمار الأوروبي المباشر ، دون استيعاب وتطوير لها ، سيقود إلى انخراط الدولة المستوردة للتكنولوجيا إلى علاقات تبعية مباشرة للدول الغربية التي تتحكم فيها . وقد تنبه الباشا جيدا إلى هذا الجانب وحاول تفاديه طوال مرحلة حكمه ، فأنشأ ركائز بنيوية لتحديث المجتمع المصري عن طريق التأسيس لصناعات كبيرة متطورة ، ودون أن يكتفي باستيراد التكنولوجيا كسلعة استهلاكية . إلا أن الدول الأوروبية وضعت تلك الركائز تحت الرقابة المباشرة ، واستخدمتها لمزيد من تفكك الروابط التقليدية للمجتمع المصري . بعبارة موجزة ، بنيت حركة التحديث في عهد محمد علي انطلاقا من حقائق التاريخ ، والجغرافيا ، والتراث المشترك ، والتواصل الثقافي والحضاري ، والمصالح الاقتصادية المشتركة ، والرغبة في تطوير وتعزيز الموروث المشترك بين مصر وجوارها الإقليمي . فشكلت تلك الركائز مجتمعة قاعدة بالغة الأهمية لبناء مشروع نهضوي تحديثي ، انطلاقا من أرض مصر كموقع جغرافي وحضاري وتاريخي مميز بين القارات الثلاث : أفريقيا ، وآسيا ، وأوروبا . ولما كانت غالبية القوى البشرية التي تجمعت على أرض مصر تنتمي إلى التراث العربي ـ الإسلامي جعل محمد علي في رأس أهدافه تحقيق الوحدة ما بين وادي النيل وبلاد الشام ، على أساس الحفاظ على ذلك التراث المشترك وتعزيزه بالاستناد إلى حقائق التاريخ والجغرافيا ووحدة المصالح المشتركة من جهة ، ومواجهة الغزو الاستعماري الأوروبي الزاحف على السلطنة العثمانية وولاياتها من جهة أخرى ، وكان محمد علي يؤمن إيمانا راسخا أن تطبيق نظام الملل العثماني تطبيقا عقلانيا يمكن أن يحول التنوع العرقي والمذهبي والقبلي في هذه المنطقة إلى مصدر غنى وتنوع لسكانها ، في حين أن المشروع الأوروبي كان يعمل على تحويل ذلك التنوع إلى حروب داخلية طويلة الأمد تكون مدخلا لتدخله الدائم في السلطنة العثمانية وولاياتها تحت ستار حماية الأقليات فيها . وللتدليل على ذلك فإن مصر في عهد محمد علي نجحت ، إلى حد بعيد ، في استيعاب التوترات الطائفية

والعرقية على أراضيها ، وسهلت اندماج الوافدين إليها ضمن طبقات وفئات الشعب المصري . وفي الوقت عينه ، استطاعت إصلاحات الباشا في بلاد الشام أن تحد كثيرا من الصدامات الدموية ، الطائفية منها والعرقية والقبلية على حد سواء ، طوال مرحلة حكمه لهذه المنطقة (١٨٣١ ـ ١٨٤٠) . والسبب في ذلك أن محمد علي لم يستخدم هذه الانتماءات مدخلا للسيطرة على بلاد الشام ، بل استند ـ وبالدرجة الأولى ـ إلى الحكم العسكري المباشر ، وفرض التجنيد الإجباري على الجميع ، وتوحيد الضرائب ، والمساواة بين الناس في الحقوق والواجبات وغيرها .

إلا أن تلك التدابير التوحيدية أرعبت المخططات الأوروبية التي كانت تركز على تفكيك هذه المنطقة إلى مكوناتها القبلية والعرقية والمذهبية ، بالإضافة إلى ضرب جميع ركائز القوة فيها ، تمهيدا للسيطرة عليها . ولم يطور الأوروبيون الإيجابيات الكثيرة التي خلفتها إدارة محمد علي في مصر وبلاد الشام ، بل عملوا على تشويهها وتحويلها إلى مسببات لحروب أهلية طويلة الأمد في بلاد الشام ، في وقت بدأت فيه الصهيونية الدولية تعمل على تنفيذ مشروعها في إقامة دولة إسرائيل على أرض فلسطين منذ تلك الفترة ذاتها ، وتحديدا في أعقاب هزيمة مشروع محمد علي لتوحيد مصر وبلاد الشام .

ونظرا لغياب الفكر السياسي الإصلاحي في مصر ، وحظر محمد علي لكل أشكال العمل الديموقراطي والليبرالي التي اعتبرت تهديدا لركائز الحكم المصري ، تستوجب القتل أو السجن المؤبد لمن يروج للإصلاح السياسي ، فإن حركة التصنيع في مصر لم تعط ثمارها في تطوير البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع المصري . وسرعان ما توقف هذا المنحى في التصنيع الداخلي مع خلفاء محمد علي لمصلحة استيراد السلع الجاهزة والتكنولوجيا التي استخدمت سلاح لتدمير نقاط القوة في المجتمع التقليدي المصري ، ولقطع الطريق على ولادة مجتمع عصري حديث قادر على رد التحدي الأوروبي .

من ناحية أخرى ، أضعفت حركة التحديث في مصر مراكز القوى التقليدية ، ليس في مصر وحدها ، بل تعدتها لإضعاف ركائز المواجهة

التقليدية في كل من السودان ، والجزيرة العربية ، وبلاد الشام . فقد وجه محمد علي ضربات قوية إلى الحركة الوهابية في الجزيرة العربية ، وإلى الحركات الصوفية في السودان ، وإلى الزعامات والعائلات التقليدية القوية في بلاد الشام . وكان من الطبيعي أن تستفيد قوى التحديث في هذه المناطق من إصلاحات محمد علي طوال سنوات حكمه . لكن فشل حركة التحديث في مصر نفسها قد انعكس سلبا على تلك المناطق التي شهدت صدامات دموية مدمرة ، خاصة في بلاد الشام . فاستفادت الدول الاستعمارية الأوروبية من تلك الصدامات ، ودعمتها بقوة لإحكام سيطرتها على شعوب هذه المنطقة ومواردها الاقتصادية ، وإلحاقها تبعيا بمراكز التحديث الغربي .

الفصل الثالث

اليابان تبعد نفسها عن الضغوط الغربية (١٦٣٧ ـ ١٨٥٣)

مرحلة توكوغاوا الثانية (١٦٣٧ ــ ١٨٥٣)

لم تكن اليابان بعيدة عن مخاطر الغزو الخارجي في محيطها الإقليمي بعد أن تمكن البرتغاليون والإسبان من دخول أراضيها في النصف الثاني من القرن السادس عشر ، وتوسيع تجارتهم معها ، والقيام بحركة تنصير واسعة في صفوف أبنائها انتهت بمجزرة بشرية ضد المرسلين والمتنصرين اليابانيين العام ١٦٣٧ ودخول اليابان في عزلة طوعية طوال أكثر من قرنين من الزمن . هكذا نجحت اليابان في تلافي مخاطر السقوط المبكر تحت الاحتلال الأوروبي ، وازدادت جبهتها الداخلية صلابة طوال المرحلة الثانية من حكم أسرة توكوغاوا .

فبعد حكم طويل الأمد للشوغون lemitsu (١٦٢٣ ــ ١٦٥١) الذي شهد أبرز الأحداث المهمة في تاريخ أسرة توكوغاوا ، خلفه الشوغون ايتسونا Iyetsuna الذي حكم اليابان أيضا لفترة طويلة (١٦٥١ ــ ١٦٨٠) ، مما ساعد على تثبيت دور الشوغون وحكومته الباكوفو ، وعلى ترسيخ الوحدة اليابانية والسلطة المركزية بشكل نهائي في التاريخ الياباني . إلا أن تلك الفترة قد شهدت أحداثا بارزة أهمها محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها الشوغون الجديد في السنة الأولى من حكمه العام ١٦٥١ ، على يد الدايميو القوي yui shosetsu وذلك توكيد على أن قوى التجزئة الداخلية كانت لاتزال تراهن على إضعاف السلطة المركزية والعودة إلى حكم مقاطعاتها بحرية . وقد تعرضت مدينة إدو أو طوكيو لحريق كبير في العام ١٦٥٧ ، والذي تشير بعض الوثائق التاريخية إلى أنه كان حريقا مفتعلا ، ويدخل في سياق الصراع ذاته بين قوى الوحدة وقوى الحكم الذاتي .

لكن عامل الاستقرار الداخلي تلقى دعما جديدا بوصول الشوغون تسونايوشي Tsunayoshi الذي حكم قرابة ثلاثة عقود (١٦٨٠ ــ ١٧٠٩)

لم تعـــرف سوى أحداث طبيـــعية لا سياسية بارزة تمثلت بالزلزال الكبير الذي ضرب مقاطعة كانتو Kantoالعام ١٧٠٣ ، والانفجار الأخير لبركان جبل فوجي Mount Fuji العام ١٧٠٣ . وذلك يؤكد على أن الاستقرار الســـياسي بات واقعا صلبا يصعب الارتداد عنه . لذلك لاتحفل مرحلة القرن الثـــامن عشر بكامله وحتى أواسط القرن التاسع عشر بأحداث تاريخـــية تدل على إرباك ملحوظ في أوضاع اليابان الداخلية ، أو بروز تحديات خارجية تهدد تلك الوحدة . وتميزت تلك الفترة بطول مدة حكم الشوغون ومنهم يوشيمون Yoshimune (١٧١٦ ــ ١٧٤٥) ، وتانوما أوكيتسوغو Tanuma Okitsugu(١٧٦٩ ــ ١٧٨٦) ، والشوغون ايياري lyenari (١٧٨٧ ــ ١٨٣٧) الذي حكم طويلا واشتهر بأن بلاطه كان يضم ٣٠٥ نساء ، وكان متحللا من القيود والتقاليد اليـــابانية الصارمة بحيث برزت معارضة قوية تطالب بتقوية سلطة الإمبراطور على حساب الشوغون . وقد برزت في عهده ثلاثة وزراء كبار لعبوا دورا مهما في مواجهة الإنذار الأمريكي العام ١٨٥٣ وهم : ماتسودائيرا سادانوبو Matsudaira Sad-anobu ، وميزونو تاداكوني Mizuno Tadakuni ، وأبي ماساهيرو Abe Masahiro . ومع تزايد المعارضة لحكم الشوغون كان لابد من القيام بالإصلاح تفاديا لنقمة شعبية ومعارضة كبار أركان الدولة . فبدأ الشوغون تامبو Tempo (١٨٣١ ــ ١٨٦٧) سلسلة من الإصلاحات خلال السنوات (١٨٣١ ــ ١٨٤٤) ، لكنها توقفت قبل أن تعطي النتائج المرجوة في وقت ازداد فيه الضغط الخارجي على اليابان لفتح موانئها والخروج من عزلتها الطويلة .

ولعل أبرز أحداث المرحلة التي مهدت للإنذار الأمريكي العام ١٨٥٣ تجلت تباعا على الشكل التالي : رفع الحظر عن استيراد الكتب الأجنبية منذ العام ١٧٢٠ ، وزيارة المبعوث الروسي رزانوف Re sanovإلى مرفأ ناجازاكي العام ١٨٠٤ ، وتأسيس المركز الياباني لترجمة الكتب الألمانية العام ١٨١١ ، وانتفاضات الأرز في أوساكا بقيادة الرهبان الكونفوشيوسيين العام ١٨٣٧ ، ودخول السفن الأوروبية والأمريكية رسميا إلى ميناءي يوكوهاما وناجازاكي منذ العام ١٨٤٠ .

إبان مرحلة العزلة الطوعية تحديدا زار الألماني انجلبرشت كامفر Engelbrecht Kampferاليابان وبقي فيها لمدة عامين (١٦٩٠ ــ ١٦٩٢) وحظي بمقابلة الشوغون تسويانوشي Tsuyanohi ونشر كتابا بالإنجليزية عن تاريخ اليابان وبلاد سيام Siam . كذلك زار اليابان العالم السويدي كارل بيتر ثونبرغ Karl Peter Thunberg وتجول في أراضيها ونشر كتابا عن رحلته إليها مع وصف لنباتاتها . وزارها الألماني فرانز فون سيبولد Franz von Siebold ودرس فيها العلوم الطبية باللغة الهولندية ، وقد اتهم بالتجسس العام ١٨٢٩وأنقذت حياته لكونه ألمانيا في حين أعدم جميع أصدقائه من اليابانيين . إلا أنه عاد في ظروف دولية أفضل العام ١٨٥٩ وكان على معرفة جيدة باليابان .

على جانب آخر ، دخلت السفن الإنجليزية ميناء ناجازاكي منذ العام ١٨٠٨ محدثة موجة عارمة من رد الفعل المحلي من جانب السلطات اليابانية والشعب الياباني . وبعد أن عمل الإنجليز طويلا على تدمير الوجود الهولندي في منطقة الشرق الأقصى ، استطاعت سفنهم الاقتراب إلى مسافة قريبة جدا من الشواطئ اليابانية في السنوات (١٨٣٣ ، و١٨٤٢ ، و١٨٤٥ ، و١٨٤٩) . كذلك عمد الفرنسيون إلى إرسال بعض السفن كاختبار للنوايا في العام ١٨٤٦ .

لكن المحاولة لم تنجح إلا جزئيا ، حيث استطاعت إحدى السفن الفرنسية زيارة جزر ريوكيو Ryukiu . نشير أخيرا إلى أن الأمريكيين بدأوا دخولهم المبكر إلى المياه اليابانية العام ١٧٥٠ لصيد الحيتان فيها . وخلال السنوات (١٧٩٧ ، ١٧٩٨ ، و١٧٩٩) دخلت اليابان ثلاث سفن أمريكية تحمل العلم الهولندي . إلا أن أول زيارة علنية لسفينة أمريكية إلى اليابان تمت بقيادة الكومودور الأمريكي بيدل Commodore Biddle إلى أوراجا Uragaالعام ١٨٤٦ ، وأعقبتها سفينة أخرى بقيادة الأميرال غلين Glynn إلى ناجازاكي العام ١٨٤٨ . ووصل الكومودور بيري Commodore Matthew Perry إلى أوراجا العام ١٨٥٣ ، فأجبر اليابان على توقيع اتفاقية كاناجوا -Kan agawa مع الولايات الأمريكية العام ١٨٥٤ .

التراكم الداخلي الإيجابي في مرحلة توكوغاوا Tokugawa

غني عن التذكير أن السنوات (١٦٣٨ ــ ١٨٥٣) قد حفلت بالتبدلات العميقة في جميع المجالات . فخلالها ترسخت الوحدة الداخلية نتيجة الاستقرار الأمني والسياسي ، وتزايد الإنتاج إلى معدلات كبيرة لم يشهدها في السابق .

اللافت للنظر أن حجم السكان كان على ارتفاع ملحوظ طوال مرحلة توكوغاوا ، في حين أن عدد دافعي الضرائب بقي دون تعديل يذكر كما دلت وثائق القرن الثامن عشر[1] .

ويشير الجدول التالي(٢) إلى عدد المكلفين خلال السنوات (١٧٢١ ــ ١٨٠٤) :

السنة	عدد دافعي الضرائب
١٧٢١	٢٦, ٦١, ٨٣٠
١٧٤٤	٢٥, ٦٨٢, ٢١٠
١٧٧٤	٢٥, ٩٩٠, ٤٥١
١٧٨٠	٢٦, ٠١٠, ٠٠٠
١٧٩٢	٢٤, ٨٩١, ٤٤١
١٨٠٤	٢٥, ٥١٧, ٧٢٩

دلالة ذلك أن أوضاع القوى الفلاحية كانت تزداد سوءا طوال مرحلة توكوغاوا ولعقود عدة بعد إصلاحات مايجي . فقد أجبر الفلاحون على تحمل الضرائب الفادحة لتغطية النزاعات الداخلية ، ونفقات الحروب الخارجية ، وبناء الركائز الأساسية للإصلاحات . وكانت هناك سياسة منظمة لتقليص سكان الأرياف العاملين في الزراعة ، ودفعهم نحو العمل في الصناعة ، والانخراط في الجيش ، وإدارات الدولة . ونتج عن ذلك أن الزيادة السكانية المطردة في الأرياف كانت تتجه بكثافة للسكن في المدن . وهذا ما يفسر بروز المدن اليابانية الكبرى خاصة العاصمة الجديدة «إدو» أو طوكيو التي ارتفع عدد سكانها بسرعة ليصل إلى المليون نسمة ، لتصبح أكبر

مدن العالم في مطلع القرن الثامن عشر تليها أوساكا ثم كيوتو ، حيث كانت الكثافة السكانية في كل منهما ما بين ٣٥٠ ــ ٤٠٠ ألف نسمة ، ولقبت تلك المدن بـ «المتروبولات الثلاث»[٣] .

في هذه المرحلة بالذات تطورت أوساكا من مدينة ــ قلعة إلى متروبول تجاري ومالي وأطلق عليها لقب متجر أو مخزن اليابان ، في حين استمرت كيوتو في القرنين السابع عشر والثامن عشر في احتكار القرار السياسي ، والاقتصادي والثقافي .

لكن إدو شهدت التبدلات الأكثر جذرية في تاريخ المدن اليابانية فهي مدينة المليون نسمة في مطلع القرن الثامن عشر ، منهم الدايميو وحاشيتهم التي تصل إلى المائة ألف نسمة ، وقاعدة الساموراي العسكرية والسياسية ، والاقتصادية ، ومركز الأنشطة الاجتماعية ، وفيها مراكز اللهو على أنواعها ، ومراكز دور النشر والثقافة والفنون والمسارح . ودلت بعض الوثائق اليابانية على أن الدوائر الحكومية ، الباكوفو ، كانت تزود بتقارير إعلامية وافية عما يجري في مختلف دول العالم[٤] .

اللافت للنظر أن السكن المديني الذي كانت إدو أحد أبرز مظاهرة في مرحلة توكوغاوا سيصبح نموذجا يحتذى في عدد من المدن اليابانية الحديثة . فهي مدن مبنية على ضفاف ودلتا الأنهار وتقام بيوت الحكام أو الدا يميو ، والبيوت السكنية المكتظة ، والمراكز التجارية ، والمسارح ، ومراكز اللهو وغيرها قرب الجسور التي تصل بين الأحياء السكانية . وتبرز هذه الظاهرة بوضوح في كثير من المدن اليابانية التي بنيت أو تطورت في مرحلة توكوغاوا أبرزها مدن طوكيو ، أوساكا ، كانازاوا Kanazawa ، هاكاتا Hakata ، نيئيغاتا Niigataوغيرها[٥] .

كذلك اتسعت حركة المواصلات بين المقاطعات اليابانية ، واستخدمت التكنولوجيا الحديثة على نطاق واسع في الإنتاج الزراعي والحرفي ، وقاد التراكم الصناعي والمالي التجاري إلى بروز طبقة البورجوازية اليابانية التي اعترفت بها الدولة لاحقا كطبقة رسمية رابعة إلى جانب الطبقات الثلاث السابقة من الساموراي أو طبقة المحاربين ، وطبقة الفلاحين ، وطبقة المنبوذين أو العامة من ذوي الأعمال الوضيعة . أبرز تلك التراكمات :

أ ـ سياسيا ، شهدت اليابان استقرارا سياسيا مستمرا طوال أكثر من قرنين ونصف القرن (١٦٠٣ ـ ١٨٦٨) فقد تعززت سلطة الشوغون في ظل حكم أسرة توكوغاوا عميقا في المجتمع الياباني بعد أن نجحت في حماية الوحدة الداخلية وقمع كل حركات التمرد والعصيان . وترسخت تلك الوحدة أساسا بقوة الساموراي العسكرية وليس عن طريق الديموقراطية الشعبية . نتيجة لذلك قوي على الدوام نفوذ طبقة الساموراي إلى الحدود القصوى وتعززت سيطرة كبار الملاك على غيرها من الطبقات الاجتماعية فاستمرت الأرض القاعدة الأساسية للإنتاج ، خاصة زراعة الأرز ، وذلك على امتداد الأراضي اليابانية . ولما كانت طبقة الساموراي تشكل العمود الفقري للقوى العسكرية اليابانية ، فإن دعم كبار هذه الطبقة لسلطة الشوغون المركزية ساهم في ترسيخ الوحدة الداخلية خاصة ، وقد منحهم الشوغون الأراضي الواسعة ، وأوكل إليهم جباية الضرائب من القوى المنتجة في مقاطعاتهم لقاء دعم السلطة المركزية ومدها بالرجال والمال ، وقد مارس الشوغون وحلفاؤه من كبار قادة الساموراي مختلف أشكال القمع والتسلط على القوى الفلاحية والحرفية . وكان إنتاج الأرز ، وهو الغذاء الأساسي للسكان ، شبه احتكار كامل لطبقة الساموراي .

تجدر الإشارة إلى أن أحد أبرز المبادئ الأساسية للبوذية التي تدين بها الغالبية الساحقة من اليابانيين مبدأ الطاعة المطلقة للحاكم وعدم الثورة عليه لأي سبب كان . فمبادئ الديانة البوذية شديدة التمسك بنظام القيم السائدة وتدعو إلى طاعة أولي الأمر ، والنظام ، وإلى عبادة الإمبراطور ، والتضحية بالذات في سبيل الوطن أو الجماعة . ولعبت تلك المبادئ الدور الأساسي في إفشال كل حركات التمرد والعصيان ضد السلطة المركزية من جهة ، وتعزيز موقع طبقة كبار الملاك من الساموراي لمئات السنين .

ب ـ **اقتصاديا** : شكلت الزراعة العمود الفقري للاقتصاد الياباني طوال المرحلة التي سبقت إصلاحات الإمبراطور مايجي . وكان إنتاج الأرز السلعة الأكثر أهمية في تاريخ اليابان إبان تلك المرحلة لدرجة أن التبادل التجاري العيني كان يعتمد على الأرز كوحدة القياس أو التبادل ، كما أن الضرائب كانت تدفع عينا من محصوله السنوي . واستمر الأرز سائدا دون منازع حتى

القرن السابع عشر حين بدأ التعامل بالنقود يتزايد عاما بعد عام وعند مطلع القرن الثامن عشر لم يعد اليابانيون متحمسين لاعتماد الأرز قاعدة للتبادل التجاري وتحديد الضرائب بل بات النقد المعدني ، من ذهب وفضة ونحاس ، يحتل المرتبة ا لأولى في الحياة اليومية لليابانيين . ويعود الفضل في انتشار النقد على نطاق واسع إلى ازدهار السكن المديني في اليابان وبروز المدن اليابانية الكبرى منذ مطلع القرن الثامن عشر ، وفيها الكثير من المتاجر ، والمخازن ، ودور اللهو ، ويفضل سكانها التعاطي بالنقود وليس بالأرز أو السلع العينية الأخرى . وقد ساهمت تلك العوامل في بروز ظاهرة المدن اليابانية المتخصصة في إنتاج سلع معينة منذ القرن الثامن عشر . فقد اشتهرت مدينة أوساكا كمستودع تجاري ضخم للسلع اليابانية ، وكمركز للوكالات التجارية لتصريف تلك السلع ، خاصة الحرائر والأنسجة والصناعات الحرفية الجميلة المعدّة للهدايا الفاخرة نتيجة لذلك بدأ دور كبار الملاك من الساموراي يتقلص لصالح طبقة جديدة من التجار والصناعيين أو طبقة البورجوازية الصغيرة التي حظيت بدعم كامل من الشرائح الدنيا وبعض الشرائح الوسطى لطبقة الساموراي والتي كانت محرومة من ملكية الأراضي ويعتاش أفرادها من العمل الشخصي ، خاصة في حقل التعليم والثقافة .

ونظرا للاستقرار الأمني والتزام الساموراي بعدم التعدي على الفلاحين وسائر القوى المنتجة الأخرى ، وبشكل خاص من البورجوازية الجديدة الناشئة في أوساط التجار والصناعيين وأصحاب رؤوس الأموال ، بلغ التراكم الاقتصادي في مطلع القرن الثامن عشر درجة من التطور لم تكن معظم الدول الأوروبية في وضع أفضل منه . وكان على حكومة الشوغون أو الباكوفو أن تستعين بأفضل العناصر المتعلمة ، ذات الكفاءة الإدارية المتميزة ، دون الالتفات إلى انتمائها الاجتماعي . فانتعشت شرائح جديدة من البيروقراطية ذات الخبرة العالية ، والتي لعبت دورا بالغ الأهمية في حماية التراكم الاقتصادي والمالي وتوجيهه لمصلحة اليابان منذ ذلك الحين .

وليس من شك في أن ٢٦٥ سنة من التراكم المستمر دون حروب ونزاعات داخلية كبيرة إبان مرحلة توكوغاوا كان لها الأثر البارز في نقل الاقتصاد الياباني من نمط الإنتاج ما قبل الرأسمالي إلى نمط إنتاج رأسمالي

واضح دون مؤثرات خارجية مهمة كما يعتقد عدد كبير من المؤرخين الغربيين المهتمين بالتجربة اليابانية . يكفي التذكير في هذا المجال بأن الأدوات ، والأسمدة الزراعية ، وتأصيل النباتات والبذور الزراعية ، والعناية الصحية بالحيوانات ، وتأليف الكتب لإرشاد المزارعين اليابانيين قد تم تطويرها وتحديثها من قبل اليابانيين أنفسهم بحيث زادت النسبة المئوية للإنتاج الزراعي في الاقتصاد الياباني مرات عدة عما كان عليه في السابق . وتم التوظيف في زراعات أو سلع زراعية ومشتقاتها المعدة للتصدير الخارجي كالحرير ، والقطن ، والأرز وغيرها .

فنشطت صناعات ريفية انتجت سلعا ذات شهرة عالمية . وكانت الصناعات القطنية والحريرية من أبرز الصناعات في مرحلة توكوغاوا ، وفي نهاية تلك المرحلة كان عدد سكان اليابان قرابة ٣٥ مليون نسمة ، منهم قرابة ١٩ مليون عامل في جميع القطاعات المنتجة ، ويتراوح عدد العمال الصناعيين منهم بين مليونين وثلاثة ملايين عامل ، ما بين رجال ونساء . نخلص إلى القول بأن مرحلة توكوغوا التي تميزت بالسلم الأهلي الطويل قد شهدت عملية تراكم كبيرة في مجالي التجارة والادخار المالي . وكان لهاتين الظاهرتين الأثر الحاسم في جميع التبدلات الاقتصادية والاجتماعية اللاحقة في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر . ومع تزايد الاهتمام بالتجارة والصناعة عبر السكن المديني المتزايد باستمرار كانت الزراعة تشهد تقلصا ملحوظا في أعداد العاملين فيها ، وتضعف قبضة الساموراي عن الفلاحين الخاضعين لهم . وسرعان ما استعاضت الزراعة اليابانية عن النقص المتزايد في اليد العاملة الزراعية بالاستخدام المكثف للآلات ، والأسمدة الزراعية المصنعة محليا فنشأت مزارع حديثة تعتمد التكنيك الزراعي العصري ، والمزارع الواسعة ، وتحرر أعدادا متزايدة من الفلاحين لكنها تقدم محصولا أكبر من الإنتاج الزراعي ، كالأرز والصويا ، والشعير ، وغيرها . وشارك المزارعون أنفسهم في إنشاء وتطوير هذه المزارع عبر تعاونياتهم العائلية في كل قرية ، بالإضافة إلى زيادة حجم صغار المالكين الذين استخدموا أيضا الآلات الزراعية والتكنيك العصري منذ تلك المرحلة . واستمرت التعاونيات الزراعية العائلية فاعلة طوال مرحلة توكوغاوا ، ومازالت بعض مظاهرها واضحة

المعالم في اليابان حتى الآن . كما أن عددا متزايدا من أصحاب الأملاك ، الكبيرة منها والصغيرة على السواء ، كان يقوم بتسويق الزراعة ، والاتجار بالأدوات والأسمدة والإنتاج الزراعي . ونتج عن ذلك بروز رأسمالية ريفية تم توظيفها في الأرياف ولم تنقل إلى المؤسسات التجارية والصناعية والبنوك في المدن اليابانية ، فساهمت في تطوير الأرياف وإنعاشها .

وهناك دراسات كثيرة حول تطور المجتمع الياباني تؤكد على ولادة أشكال من التراكم المالي المحلي في الأرياف اليابانية كان لها الدور الأساسي في نشأة وتطوير البورجوازية الريفية في اليابان . حتى إن بعض آباء التروستات المالية والتجارية اليابانية يعودون بجذورهم القريبة إلى التراكم المالي الريفي إبان مرحلة توكوغاوا ، ثم الانتقال بقسم منه إلى المدن الكبرى . وهذه الظاهرة تنطبق على غالبية مؤسسي الشركات المالية العملاقة التي عرفت لاحقا باسم زايباتسو Zaibatsu .

نعيد التذكير بأن جميع الفلاحين اليابانيين كانوا من فئة الفلاحين الأحرار الذين تربطهم علاقات المساواة والأجر الاقتصادي المتساوي في العمل والإنتاج ، على قاعدة التضامن العائلي الثابت . وقد جاء استخدام التكنولوجيا الزراعية في تطوير الإنتاج وعلاقات الإنتاج لصالح جميع الفلاحين الأحرار ، وعلى حساب ضعف متزايد لطبقة الساموراي وتراخي قبضتها عن الإنتاج الزراعي ، وعدم سماح السلطة المركزية للساموراي باستخدام العنف ضد الفلاحين[٦] .

من ناحية أخرى كان اليابانيون يخافون الانفتاح على الغرب لما قد يسببه لهم من تدمير لركائز الإنتاج المحلي ، وامتصاص للثروة النقدية التي تراكمت إبان مرحلة توكوغاوا . مرد ذلك إلى أن العقود الأخيرة من فترة حكم توكوغاوا شهدت ظاهرة اقتصادية بالغة الأهمية تمثلت بتحول بعض الأسر التجارية إلى شركات عملاقة أشبه ما تكون بالبيوت الاحتكارية العصرية أو ما يسمى بالمصطلح الحديث : كارتل Cartel . وأقدم تلك الأسر عائلة يويودا Yoyodaالتجارية التي لعبت الدور الأساسي في بناء النهضة الاقتصادية لمدينة أوساكا . فشهدت مرحلة توكوغاوا ولادة أسر مالية وتجارية منها مايزال مشهورا عالميا حتى الآن وأبرزها عائلات ميتسوبي Mitsui ، كونوئكي

Konoike ، وسوميتومو Sumitomo . ويلاحظ أن مؤسسي هذه العائلات المالية والتجارية يعودون بجذورهم إلى عائلات الساموراي العريقة ، واتسعت نشاطاتهم المالية والتجارية من المدن الكبرى ، خاصة إدو ، وساكا ، وكيوتو لتشمل غالبية المدن اليابانية . ونالت البيوت المالية ثقة حكام المقاطعات ، والتجار ، وعد من الشرائح الاجتماعية الميسورة .

وكانت مجالس الإدارة فيها تتشكل بالدرجة الأولى ، من أبناء تلك العائلات بالإضافة إلى عدد محدود من كبار البيروقراطيين . أما موظفو هذه البيوت فيتم انتقاؤهم من شبان صغار السن ، يتلقون تدريبا خاصا في تلك البيوت ، ويعملون فيها حتى نهاية الخدمة ، ولا يتم استخدام عمال أو أجراء في المؤسسة من غير المتدربين فيها ، وهم يترقون في مراتب إدارتها من القاعدة حتى القمة . وهذا الأسلوب الذي يعرف بالعمل مدى الحياة في الشركة أو المؤسسة Life time work مازال معمولا به في اليابان حتى اليوم ، وكان عدد الأجراء في كل فرع يعد بالعشرات ، إلا أن المؤسسة في مطلع القرن الثامن عشر كانت تضم مئات اليابانيين في جميع فروعها . نشير كذلك إلى أن الموظف أو العامل الدائم في المؤسسة كان يتقاضى أجرا شهريا لقاء عمله ومكافأة مالية أو Bonusتبعا لخدماته وإخلاصه للمؤسسة . ويتراوح تدرج قيمة المكافأة المالية بين ١ و ٣٠ مرة ما بين أسفل الهرم الإداري ورأسه .

تخصصت البيوت المالية لعائلة ميتسويي Mitsui بالخدمات المالية والتجارية التابعة لحكومة الشوغون أو الباكوفو منذ العام ١٦٩١ . واحتفظت في خزائنها بكميات كبيرة من النقود الذهبية والفضية التي كانت تسكها الحكومة اليابانية فحققت أرباحا كبيرة نجمت عن التبدلات المستمرة في أسعار النقد ، خاصة بعد إصدار النقد الورقي مع تغطية ذهبية مودعة في البنوك . وفي العام ١٧٠٥ كانت لها فروع كثيرة في المدن اليابانية الكبرى : أوساكا ، كيوتو ، إدو . ثم توسعت تجارتها إلى أن بنت لها متاجر في عدد كبير من أحياء المدن اليابانية المهمة . وتعاطى أفرادها في تجارة المال والصيرفة على نطاق واسع . واستخدمت البيوتات المالية لعائلة كونوئكي الخدمات المالية والمصرفية لزبائنها في أوساكا ، ومن الدايميو بشكل خاص منذ العام

١٦٢٨ . وفي العام ١٦٩٦ كان مصرف هذه العائلة يقدم الخدمات المالية والقروض لأكثر من ١١٠ دايميو من حكام المقاطعات ، ويحفظ ودائع أكثر من ٣٠ في المائة من الدايميو . أخيرا ، كانت عائلة سوميتومو من أكبر العائلات التجارية والمالية في مرحلة توكوغاوا . وتعاطى أفرادها استخراج وصناعة وتجارة النحاس على نطاق واسع مستخدمين أحدث التكنولوجيا الغربية ، ولديهم حضور فاعل في التجارة الدولية لهذا القطاع . كما قام بنك العائلة بإقراض المال إلى عدد من كبار الساموراي وحكام المقاطعات .

نخلص إلى القول في هذا المجال إن التنظيم المالي في اليابان كان دقيقا للغاية في مرحلة توكوغاوا . وكانت البيوت المالية والتجارية المشار إليها أعلاه تتوزع النشاط في ما بينها وتقدم خدمات لزبائنها بشكل لاتتعارض فيه مصالحها لدرجة التناحر . وقد لعبت البيوت المالية والتجارية القديمة ، إلى جانب البيوت التي نشأت لاحقا في عهد المايجي ، الدور الأساسي في تسريع نهضة اليابان الاقتصادية المعروفة باسم «زايباتسو» أو الشركات القابضة Family Holding Company - Zaibatsu كذلك شكلت الإدارة المالية والتجارية لمرحلة توكوغاوا منطلقا صلبا للإدارة البيروقراطية اليابانية الحديثة أو ما يعرف اليوم باسم Antecedants of Japanese - Style Management [٧] .

ج ـ اجتماعيا ، شهد القرن الثامن عشر كثافة في ترميم القلاع القديمة وبناء قلاع جديدة في كل مدينة أو قصبة . وقد ساهمت تلك القلاع في حماية المدن وتطويرها اقتصاديا واجتماعيا . وباتت مدينة إدو في القرن الثامن عشر أكبر مدينة في العالم من حيث كثافة السكان ، ومنذ ذلك الحين تطور عدد سكان اليابان على شكل قفزات سريعة . فارتفع عددهم من حوالي ١٢ مليون نسمة فقط في مطلع القرن السابع عشر إلى قرابة ٣٠ مليون نسمة في مطلع القرن الثامن عشر ، وإلى ٢٨ ,٣٢ مليونا في العام ١٨٦٨ وإلى ٧٣ مليونا في العام ١٩٤٣ ، وأخيرا إلى ١٢٦ مليونا في العام ١٩٩٨ . وقد رافق هذه الزيادة نزوح كثيف من الأرياف إلى المدن ، وتوسيع الطرقات البرية ، وتعزيز شبكة النقل البحري والنهري . وعلى الرغم من بقاء اللامركزية الإدارية سائدة في غالبية مقاطعات اليابان فإن تعزيز دور السلطة المركزية

للشوغون كان يؤكد على المسار التوحيدي للشعب الياباني ، وانتصار الوحدة على التجزئة . ولعبت ظاهرة النزوح الكثيف من الأرياف إلى المدن الدور الأساسي في تطوير التقاليد اليابانية لدى الريفيين الوافدين إلى المدن الكبرى التي شهدت ولادة الاقتصاد الوطني الياباني ، وتطور علاقات السوق القومية الواسعة ، وولادة الصناعات الحديثة التي تحولت لاحقا إلى تجمعات صناعية ضخمة ذات سمات احتكارية ، وبروز المؤسسات المالية الكبرى وغيرها . وتأتي اليابان في طليعة الدول الحديثة التي نجحت في تمدين الهجرات الريفية المتعاقبة من الأرياف إلى المدن ولم تسمح بترييف المدن اليابانية على غرار ما تم في مصر وغيرها من الدول التي فشلت في إكمال مسيرة نهضتها . يضاف إلى ذلك أن تقلبات الأسعار والحاجة الماسة إلى العمل اليومي ، واحتكار الطبقة البورجوازية للنقود في المدن دفعت أعدادا كبيرة من سكان المدن اليابانية إلى حياة البؤس والفقر الشديد ، وشكل هؤلاء شريحة واسعة من فقراء المدن الذين لم يكن وضعهم الاقتصادي أفضل كثيرا من أوضاع الفلاحين الخاضعين لاستغلال طبقة الساموراي .

بإيجاز شديد ، بقي المجتمع الياباني في مطلع القرن التاسع عشر منقسما بوضوح إلى أربع طبقات اجتماعية هي :

الساموراي ، والفلاحين ، والتجار ، والحرفيين ، بالإضافة إلى أصحاب الأعمال الوضيعة كالجزارين ، والدباغين ، والحمالين وغيرهم . وشكلت دراسات الباحثة اليابانية ذات الشهرة العالمية ، شي ناكاني Chie Nakane معلما بارزا في تاريخ الدراسات الاجتماعية اليابانية وكيفية إعادة النظر في المقولات الغربية السائدة والمشوهة حول تطور المجتمع الياباني منذ مرحلة توكوغاوا حتى الآن[٨] .

كانت طبقة الساموراي تنقسم بدورها إلى فئتين :

١ــ فئة الفوداي Fudai التي تورث لقب الساموراي من الآباء إلى الأبناء . وكانت بمعظمها تقف إلى جانب السلطة المركزية التي يديرها الشوغون . وقد سكن بعضهم في جوار العاصمة إدو ليبقى على مقربة من الشوغون ويتلقى منه الدعم المالي والإقطاع الزراعي . وشاركوا بقوة في حملات التأديب التي ترسلها السلطة المركزية لتأديب المتمردين عليها وحماية الوحدة اليابانية .

٢ــ فئة التوزاما Tozama وتتشكل من حكام المقاطعات الأقوياء في شمال وغرب اليابان . وكان هؤلاء يعتبرون أنفسهم أندادا للشوغون وليسوا تابعين له ، لذلك لم تكن علاقتهم جيدة على الدوام مع السلطة المركزية بل كثيرا ما تمردوا عليهما . ولضمان ولائهم للوحدة الداخلية عمد الشوغون إلى وضع بعض أبناء هذه الفئة في جوار مركز حكمه وتحت الرقابة المباشرة لمنع آبائهم من التمرد عليه . كذلك استمال بعضهم إلى جانبه عن طريق التعيين في مجلس القضاء الأعلى الذي يشرف عليه الشوغون شخصيا[٩] .

وشهدت مرحلة توكوغاوا تطورا بارزا في النظام العائلي Family System الذي لعب دورا مهما في تنظيم الحياة الاجتماعية اليابانية وما زال واضح المعالم في اليابان حتى الآن . فقد حدث تبدل جذري من نظام البوشيدو Bushido الذي كان سائدا في اليابان منذ قرون طويلة ويهدف إلى تدريب شبان الساموراي على حياة الخشونة والقسوة والعنف ويعرف بنظام المحاربين Way of Warriors . مرد ذلك إلى أن فرض الطاعة والنظام عبر الدولة وقواها العسكرية منع أبناء الساموراي من استخدام السلاح لأي سبب كان تحت طائلة السجن ، والعقاب الصارم ، والتجريد من السلاح واللقب[١٠] .

ساهم النظام العائلي الجديد في إعادة اصطفاف اليابانيين انطلاقا من تقسيماتهم العائلية ، ودورهم في الإنتاج ، والاحترام المتزايد لكبار السن في العائلة والعمل تبعا لمبادئ الكونفوشيوسية الصارمة . فلكل عائلة رأسها الذي هو كبير العائلة ويخضع له كل أفرادها ، من الذكور والإناث معا . ولم تكن الأفضلية في الوراثة للذكور فحسب دون البنات بل أيضا للابن البكر دون سواه حيث يرث عن أبيه المال ،والنفوذ ، والسلطة وحق تمثيل العائلة في جميع المناسبات .

وعلى باقي أفراد الأسرة الخضوع والطاعة للزعيم الجديد دون تردد أو تذمر . ومن واجب الابن البكر تحمل أعباء الوراثة في المنزل العائلي والعمل في حين يحق لباقي الأخوة أن ينتقلوا إلى أمكنة أخرى بحثا عن عمل ، وسعيا وراء تأسيس عائلة جديدة يكون كل منهم رأسا لها . وساهم هذا المنحى في تفرع العائلة اليابانية وولادة عائلات جديدة باستمرار تحمل اسم الجد الأقرب وليس الأبعد كما هو الحال في العائلية العربية .

د ــ ثقافيا ، كانت طبقة الساموراي تمتلك قدرا مهما من الثقافة العصرية ، وشارك قسم كبير منها بنشاط في تعليم اليابانيين إلى جانب مدارس ملحقة بالمعابد البوذية ، يعلم فيها رجال الدين البوذيين وتسمى «تراكويا Terakoya» أو مدرسة المعبد . وتؤكد الوثائق التاريخية لتلك المرحلة أن التعليم داخل طبقة الساموراي لم يقتصر على الذكور بل شمل الإناث أيضا . وكان التعليم يقدم داخل المنزل العائلي حتى الخامسة عشرة ثم ينتقل الطالب أو الطالبة إلى مدرسة المقاطعة المعروفة باسم هانكو Hanko أو Han college للتعليم الثانوي أو العالي التي كانت حكرا على أبناء الساموراي حتى مطلع القرن التاسع عشر . لكن تزايد أعداد الطلاب من أبناء الطبقات الأخرى الذين تلقوا تعليمهم في مدارس التراكويا دفع حكام المقاطعات إلى فتح المدارس الثانوية أمام جميع الطلاب ، دون الالتفات إلى طبقاتهم الاجتماعية . وفي الوقت نفسه ، فان أعدادا متزايدة من أبناء فقراء الساموراي بدأت تلتحق بمدارس التراكويا في جميع المقاطعات والتي بلغ عددها قرابة أحد عشر ألف مدرسة في أواسط القرن التاسع عشر . وهي نسبة عالية لم تصل إليها غالبية الدول الأوروبية في تلك المرحلة وتعتبر من أبرز إنجازات مرحلة توكوغاوا . فقد بلغت نسبة المتعلمين حوالي ٣٠٪ من جميع اليابانيين العام ١٨٦٨ ، وأكثر من ٥٠٪ من الطلاب الذكور . وقد ساهمت هذه النسبة المرتفعة من المتعلمين في ولادة انتلجانتسيا يابانية ذات علوم عصرية حديثة ولعبت الدور الأساسي في حركة الإصلاح اليابانية في عهد الإمبراطور مايجي . كذلك ازدهرت الفنون الجميلة ، والموسيقى ، وانتشرت الثقافة الشعبية على نطاق واسع في اليابان[١١] .

ساهمت المدارس اليابانية في تعبيد الطريق أمام المدارس الحديثة في اليابان وجعلها من البلدان الأكثر تعلما في العالم منذ مطلع القرن التاسع عشر حيث بلغت نسبة المتعلمين فيها قرابة ٣٥ بالمائة ، وهي نسبة تفخر بها أرقى الدول الغربية في تلك الفترة ولاتجد مثيلا لها إلا في قلة من دول العالم[١٢] .

يضاف إلى ذلك أن نواة البورجوازية الجديدة التي تشكلت من التجار والصناعيين لعبت الدور الأساسي في إقامة حفلات الترفيه والغناء في كثير

من أحياء المدن الجديدة . لذلك نشطت في هذه الفترة أحياء الجيشا Geisha الشـــهيرة وبشكل خاص في العاصمة القديمة كيوتو والعاصمة الجديدة طوكيو . كذلك ازدهرت العروض المســـرحية في مسارح الكابوكي Ka-buki التي مـازالت مـعـروفـة حـتى الآن في اليـابان وبلغت أعلى مـراحل ازدهارها إبان فترة توكوغاوا . ونشط أيضا الإنتاج الشعري المعروف باسم شعر الهايكو Haiku ، بالإضافة إلى الفنون التشكيلية ، والتزيين وحفلات تقديم الشاي ، وتنسيق الزهور ، وحفلات المصارعة الشعبية المعروفة بحفلات السومو Sumu[١٣] .

نشير أيضا إلى أن أعدادا متزايدة من المثقفين اليابانيين كانت تعقد الحلقات الثقافية مع الألمان قرب مركز تواجدهم الدائم في ناجازاكي . فتعلموا اللغة الألمانية وترجموا إلى اليابانية عددا من البحوث العلمية التي تعكس التطور التكنولوجي في الغرب ، وبشكل خاص في حقول صناعة الأسلحة النارية ، والطب ، وتنظيم الخرائط الجغرافية ، وعلم الفلك وغيرها . وتشير بعض الدراسات العلمية إلى أن اليابانيين كانوا يمتلكون جهازا معرفيا قليل العدد لرصد العلوم والتقنية الغربية الحديثة منذ مطلع القرن الثامن عشر . وقد ساعد هذا الجهاز في التطوير الذاتي للثقافة والإنتاج في اليابان مع الاستفادة من علوم الغرب والصين معا[١٤] .

نشير أخيرا إلى أن مرحلة توكوغاوا شهدت تطورا بارزا في عدد من الاختصاصات العلمية والمعارف الحديثة . وبقي عدد من العلماء اليابانيين على علاقة محدودة مع الغرب عبر المركز الألماني الثابت في ناجازاكي . وفي مطلع القرن التاسع عشر كانت معارف اليابانيين في مجالات الطب ، والعلوم ، والجغرافية ، والملاحة ، والفلك ، والأسلحة النارية لاتقل أهمية عن العلوم السائدة آنذاك في كل من الصين وبعض الدول الأوروبية . لذا فجذور الدعوة إلى الإصلاح تكمن في التعاليم التي نشرها مصلحون يابانيون طوال مرحلة توكوغاوا ، وكان يطلق عليهم لقب واغاكوشا Wagakusha أو «محبو اليابان» وقد استقوا معظم تعاليمهم الإصلاحية من مبادئ الشنتو Shinto التي تعتبر عقيدة اليابان الأولى . وقد شددوا على قدسية الأرض اليابانية وقدسية الإمبراطور الذي يعتبر من سلالة الآلهة وهو صلة وصل بين

الآلهة والبشر . ودعوا إلى إرجاع السلطة إليه بعد أن انتزعها منه القادة العسكريون من الشوغون لقرون طويلة . وقد دفع بعضهم حياته ثمنا لهذه الدعوة التي ألبت عليهم الشوغون . وكان أبرز ضحايا الـ «واغاكوشا» هم : ياماغاتا بائيني Yamagata Baini ، وفوجيئي اومون FUjii Umon ، وتاكينوشي شيكيبو Takenouchi Shikibu . ومن بين دعاة الإصلاح المبكر أيضا : تاكاياما ماسوكي Takayama Masuki ، وهاياشي شيهاي Hayashi Shihei ، وغامو كومباي Gamo Kumpei . يضاف إلى ذلك أن عددا من العلماء اليابانيين كان معروفا على نطاق واسع في مجال العلوم العصرية ، وإتقان لغة أوروبية حديثة ، نذكر منهم ، على سبيل المثال لا الحصر : عالم الفيزياء ياسووكا غانشين Yasuoka Genshin ، وعالم الطبيعيات يووان Yoan ، وعالم الفلك ساكوزامون توكو Sakuzaemon Toko ، وابنه كاغيياسو Kageyasu ، والباحث اللغوي موراكامي ايشون Murakami Eishun الذي كان يتقن الفرنسية بشكل ممتاز وعمل على نشرها بين اليابانيين منذ العام ١٨٤٨ .

نخلص إلى القول إن الأفكار الإصلاحية كانت منتشرة بشكل واضح في اليابان ، وعلى أيدي اليابانيين أنفسهم . يضاف إلى ذلك أن عددا لا بأس به من اليابانيين كان على معرفة دقيقة بالعلوم العصرية التي كانت معروفة آنذاك في كل من الصين ، وأوروبا . ولعب الهولنديون دورا ملحوظا كصلة وصل بين اليابان وأوروبا في مرحلة العزلة الطوعية . وكان اليابانيون على معرفة معمقة بالعلوم الطبية العصرية ، والتلقيح ، ومعا لجة الجروح ، وأدوات الجراحة ، وعلم الفلك ، والرياضيات ، وقياس الزمن ، واستخدام البوصلة ، وآلات النظر ، والميكروسكوب ، والتلسكوب ، وصناعة المدافع ، والأسلحة النارية وغيرها .

تبدلات جذرية طالت طبقة الساموراي

تعرضت طبقة الساموراي لسلسلة من التبدلات العميقة ، هي الأكثر أهمية في تاريخ هذه الطبقة ، إبان مرحلة توكوغاوا . فباستثناء الشريحة العليا

منها القليلة العدد والتي تولت أعمال الدولة أو الشوغونة Shogunate فإن غالبية أفراد هذه الطبقة كانوا مرتبطين بالعمل الزراعي ، وعليهم إتقان فن استخدام السيف للحفاظ على امتيازاتهم الموروثة . وفي مرحلة ساد فيها السلم الأهلي وتقلص عدد الحروب الداخلية كما انعدمت الحاجة إلى القوة العسكرية لفض النزاعات كان على غالبية الساموراي أن ينتقلوا إلى جوار السلطة المركزية تبعا لتقسيمهم الاجتماعي إلى شرائح عليا ووسطى ودنيا . وحدد ذلك الانقسام الظروف الموضوعية لانتقالهم إلى جوار الشوغون في العاصمة إدو أو إلى القلاع في جوار المدن الكبرى في أوساكا وكيوتو أو إلى القلاع الصغرى في مراكز حكام المقاطعات من الدايميو . وكان أفراد هذه الطبقة يعتاشون من أعمالهم كإداريين أو بيروقراطيين في خدمة الدايميو ، وكمعلمين ومنهم من تعاطى التجارة أو العمل الصناعي . ولا تشير الوثائق التاريخية إلى أن أبناء الساموراي استخدموا السيف لإجبار أبناء الطبقات الأخرى على دفع أتاوات أو فرض ضرائب إضافية ، أو اعتماد سياسة البلص والسخرة كما كان يفعل أبناء المماليك في الولايات العثمانية .

فمن المعروف جيدا أن كل ساموراي يقسم يمين الولاء والطاعة للشوغون أو السلطة المركزية ، وأنه لا يعتدي على أي من أبناء الطبقات الأخرى تحت طائلة فقدان الاحترام ، والنبذ الاجتماعي ، والطرد ، وأحيانا لإجباره على الانتحار الذاتي . ولما كان عدد أفراد طبقة الساموراي يقدر بحوالي ٧ بالمائة من حجم السكان فإن غالبية تلك القلاع تحولت إلى عواصم إقليمية للإنتاج والعمل المثمر ، تضم أعدادا متزايدة من السكان ، وتقيم دورة اقتصادية نشطة ، ويلعب فيها صغار الساموراي دور المعلمين الحريصين على نشر الثقافة بين أبناء جميع الطبقات في اليابان . وهذه ظاهرة إيجابية قد تكون فريدة في العالم حيث تمارس الطبقة العليا عملية تثقيف شامل يطول جميع أفراد الشعب الياباني دون تمييز بين الطبقات . يضاف إلى ذلك أن استتباب الأمن وعدم تعدي أبناء الساموراي على أبناء الطبقات الدنيا ساهم في تطوير المدن اليابانية على قاعدة السلم الأهلي الدائم ، بحيث انتقل قسم كبير من الريفيين إلى المدن الجديدة وبات حجم السكن المديني في اليابان يقدر ما بين ١٠ ــ ١٥ بالمائة من حجم السكان في القرن الثامن عشر . وهي نسبة مرتفعة قياسا إلى السكن المديني في مختلف دول العالم .

في نهاية مرحلة توكوغاوا كان المجتمع الياباني مقسما إلى أربع طبقات اجتماعية هي الساموراي ، والبورجوازية ، والفلاحين ، وفئات المنبوذين من أصحاب الحرف الوضيعة كالجزارين ، والدباغين ، والحمالين وغيرهم . وكانت طبقة الساموراي تنقسم بدورها إلى ثلاث فئات كبرى :

١ــ فئة الشوغون التي تنتسب إلى أسرة توكوغاوا الحاكمة وتسيطر على موارد الضريبة من المقاطعات التالية :

ميتو ، ناغويا ، واكاياما Mito, Nagoya, Wakayama بالإضافة إلى تحكمها بموارد الدولة التي تصلها من المقاطعات ، والتي وصل عددها إلى ٢٦٥ مقاطعة (Hans) .

٢ــ فئة الفوداي Fudai التي اكتسبت لقب الساموراي عبر عامل الوراثة . وكانت بمعظمها تقف إلى جانب السلطة المركزية التي يديرها الشوغون . ونظرا لوقوفهم إلى جانب مؤسس أسرة توكوغاوا ، الشوغون إياسو سكن معظمهم في جوار إدو ليبقى على مقربة من الشوغون ويتلقى منه الدعم المالي والإقطاع الزراعي . وبالفعل ، سيطرت هذه الفئة على مساحات كبيرة من وسط اليابان . وشاركوا بقوة في حملات التأديب التي ترسلها السلطة المركزية لتأديب المتمردين عليها وحماية الوحدة اليابانية .

٣ــ فئة التوزاما Tozama وتتشكل من حكام المقاطعات الأقوياء في شمال وغرب اليابان . وكان هؤلاء يعتبرون أنفسهم أندادا للشوغون وليسوا تابعين له . ومنهم من لم يقف إلى جانب مؤسس الأسرة في معركة توحيد اليابان .

لذلك لم تكن علاقتهم جيدة على الدوام مع السلطة المركزية بل كثيرا ما تمردوا عليها . ولضمان ولائهم للسلطة المركزية عمد الشوغون إلى وضع بعض أبناء هذه الفئة في جوار مركز حكمه وتحت الرقابة المباشرة لمنع آبائهم من التمرد عليه .

كذلك استمال بعضهم إلى جانبه عن طريق التعيين في مجلس القضاء الأعلى الذي يشرف عليه الشوغون شخصيا[١٥] .

نشير أيضا إلى أن طبقة الساموراي كانت تسيطر على ما يقارب ٢٦ مليون كوكو من الإنتاج السنوي للأرز الياباني ، أي الغالبية الساحقة من هذا

الإنتاج . إلا أن نسبة التوزيع كانت تختلف بين ساموراي وآخر . فالحصة الدنيا هي ١٠ آلاف كوكو ، وهي النسبة الضرورية التي تؤهله الاحتفاظ بلقبه . أما أكبر حصة انتزعها ساموراي واحد فبلغت ١,٠٢٢,٧٠٠ كوكو أي ما يزيد على حصة أكثر من مائة ساموراي من الفئة الدنيا . لذا تعرض عدد كبير من صغار الساموراي إلى مضايقات جدية من قبل بعض الدايميو من حكام المقاطعات وبات بعضهم يعيش حياة عادية أقرب إلى حياة الميسورين من العامة . كما أن فترة النصف قرن الأولى من مرحلة توكوغاوا شهدت ٢٨١ حالة تبديل للدايميو من مقاطعة إلى أخرى ، و٢١٣ حالة عزل للدا يميو ومصادرة أموالهم وأملاكهم . وتدل النسبة المرتفعة لقرارات العزل والتبديل التي لم تصاحبها حركات تمرد وعصيان على قدرة الشوغون في فرض الطاعة لصالح السلطة المركزية .

لم يكن بناء الدولة اليابانية على أسس عصرية ممكنا دون إحداث تغيير بنيوي في وظيفة طبقة الساموراي . فمن المعروف جيدا أن اليابان كانت بلدا يعتاش أهله ، بالدرجة الأولى ، على العمل الزراعي . وكانت الطبقة الحاكمة المؤلفة من العائلة الإمبراطورية وجميع شرائح الساموراي تعيش على الإتاوات أو الضرائب الزراعية التي كانت تدفع عينا من محصول الأرز . وقد وصلت تلك الضرائب إلى ما بين ٤٠ ــ ٤٥ بالمائة من ا لمحصول الزراعي لسد نفقات الطبقة المسيطرة التي تقدر بحوالي ٧ بالمائة من سكان اليابان . ونادرا ما استطاع الفلاحون الأحرار الاحتفاظ بنسبة مهمة من محصولهم الزراعي بسبب كثرة التعديات عليهم من قبل أجهزة الدولة ومختلف شرائح الساموراي . ونتج عن ذلك اضطراب حبل الأمن بشكل دائم طوال قرون عدة . إلا أن سنوات العزلة والاستقرار الداخلي في مرحلة توكوغاوا ساهمت في تبديل المجتمع الياباني عبر إحداث تطور ملحوظ في التراكم الزراعي ، والصناعي ، والتجاري ، والمالي ، والثقافي . وبات الجهاز الإداري يلعب دور صمام الأمان في نجاح عملية التراكم واستمراريتها .

ونظرا لاهتمام الساموراي التاريخي بتعليم أبنائهم وانفتاحهم على العلوم العصرية كان أبناء الساموراي أكثر المؤهلين لرفد الجهاز البيروقراطي بأفضل الكوادر المدربة وذات الخبرة في إدارة شؤون المقاطعات . وكانت إدارة

الشوغون تفسح المجال واسعا أمام أبناء الساموراي لإدخالهم في خدمة الدولة من جهة ، وحمايتهم من ذل الاستدانة بفوائد فاحشة يعجزون عن سدادها للمرابين من أبناء الطبقة البورجوازية الجديدة ذات الأصول الأدنى من جهة أخرى . ونتج عن ذلك أن القلة من أبناء الشرائح العليا فقط من الساموراي حافظوا على تقاليدهم الموروثة في حمل السيفين ، وفي إجبار الآخرين على تقديم طقوس الولاء لهم . بالمقابل ، انخرط غالبية أبناء الساموراي من سكان المدن في العمل المنتج ، وقد أطلق عليهم اسم الشونين Chonin أو Towns-men ، وكان لهم دور أساسي في مختلف قطاعات الإنتاج والعمل الثقافي ، ونادرا ما تمسكوا بتقاليد الساموراي الموروثة . ولما كانت الشرائح المنتجة من الساموراي تشكل الغالبية الساحقة من أبناء هذه الطبقة فإن إصلاحات الإمبراطور مايجي في هذا المجال بدت سهلة التنفيذ حين دعا الساموراي إلى التخلي عن تلك العادات ، وعن طريقتهم في تصفيف شعورهم ، وحمل السيفين ، واللباس الياباني التقليدي وغيرها . مرد ذلك إلى أن التخلي عن تلك التقاليد كان قد حصل على أرض الواقع إبان مرحلة توكوغاوا ، وقبل الإنذار الأمريكي بعقود طويلة .

القوى الخارجية تفرض اتفاقيات مجحفة على اليابان وتضعف موقع الشوغون (١٨٥٣ ــ ١٨٥٨)

إن قراءة معمقة لتاريخ اليابان في مختلف حقبه تقدم الدليل على وجود وعي عميق لدى القادة اليابانيين بخطورة الاستنجاد بقوى خارجية لحسم الصراع بين قوى داخلية متنازعة . فالاستنجاد بالخارج لايكون إلا لمصلحة القوى الغازية دون سواها . أما الانتصار المؤقت للقوى الداخلية المرتبطة بالخارج فسرعان ما يتأكد بشكل قاطع أنه انتصار هش تعقبه هزيمة شاملة لجميع أطراف الصراع الداخلي أو المحلي . وتقدم السنوات الأخيرة من حكم أسرة توكوغاوا خير نموذج على رفض الشعب الياباني لسياسة تقديم التنازلات للأجانب على حساب سيادة اليابان ، وإجبار دعاة هذا التيار على الخروج نهائيا من دائرة العمل السياسي في اليابان .

فبعد أن أكملت بريطانيا وفرنسا تمركزهما في غالبية دول جنوب وشرق آسيا في النصف الأول من القرن التاسع عشر وجد الأمريكيون أن رقعة المساحة الدولية أمام تجارتهم تضيق باستمرار . فحمل الرئيس الأمريكي فيلمور Fillmore ، قائد أسطوله ، الكومودور بيري Commodore Perry المرابط قبالة سواحل اليابان بالقرب من خليج طوكيو ، إنذارا إلى الحكومة اليابانية Bakufu بتاريخ ٨ يوليو ١٨٥٣ ، ألح فيه على ضرورة فتح الأبواب أمام التجارة الدولية . وقد حددت مهلة الإنذار بعشرة أشهر للرد على النقاط الواردة فيه . وقد أسقط في يد الشوغون المريض ايوشي Iyeyoshi وسرعان ما توفي بعد أسابيع قليلة من الإنذار تاركا شؤون الحكم لابنه الضعيف الشخصية إيسادا Iyesada (١٨٥٤ ــ ١٨٥٨) . وكان على مجلس الباكوفو اتخاذ القرار المناسب للرد على الإنذار الأمريكي ضمن المهلة المحددة . ففي حين اقترح كبير المستشارين آبي ماساهيرو Abe Masahiro فتح أحد الموانئ اليابانية للسفن الأمريكية ، اقترح حاكم مقاطعة ميتو Mito إعلان حالة الحرب ضد التدخل الأجنبي في اليابان ، وكان القرار النهائي الذي اتفق عليه قادة الرأي في بلاط الإمبراطور بكيوتو أن يتولى بعض القادة اليابانيين مسألة التفاوض مع الأمريكيين في حين كلف نارياكي Nariaki ، حاكم ميتو ، شؤون تنظيم الدفاع عن الأراضي اليابانية . وتمترس السامورای من فئة الرونين Ronin حول العاصمة للدفاع عنها ، ومنع حكومة الباكوفو من التفريط بالسيادة اليابانية . وبرز تهديد آخر من جانب الروس بعد ظهور سفنهم العسكرية قبالة ميناء ناجازاكي . ثم عاودت سفن الأسطول الحربي الأميريكي الظهور مجددا في فبراير من العام ١٨٥٤ أمام شاطئ يوكوهاما Yokohama للتأكيد على جدية الإنذار . ويرى بعض المؤرخين أن الإنذار الأمريكي الذي أعلنه بيري ضد اليابان في ٨ يوليو ١٨٥٣ كان استباقا لإنذار قد يوجه إليها من جانب فرنسا أو بريطانيا فتتحول المنطقة بأسرها إلى بحيرة للنفوذ الفرنسي والبريطاني في وقت آلت فيه الولايات المتحدة الأمريكية على نفسها عدم ا لتدخل بشؤون الدول الأخرى .

لم تكن الحكومة اليابانية في وضع عسكري يتيح لها رفض الإنذار فانتهت المفاوضات بسرعة وتم التوقيع على اتفاقية من ١٢ بندا بتاريخ

٨ مارس ١٨٥٤ ، أبرز نقاطها : التشديد على السلم والصداقة المتبادلة ، وفتح ميناءي شيمودا Shimoda وهوكاديت Hokadate أمام التجارة الأمريكية ، ومساعدة اليابانيين للسفن التي تتعرض للغرق ، والإقرار للأمريكيين بالحرية التامة في اليابان ، وتنظيم ا لتجارة على أساس اعتبار الموانئ اليابانية موانئ حرة أمام التجارة ، وتموين اليابانيين للأمريكيين المقيمين في اليابان ، والاعتراف للأمريكيين بصفة الأمة المميزة في اليابان ، والاعتراف للأمريكيين بفتح مقر للقناصل الأمريكية في شيمودا . واتفق الجانبان على أن توقع الاتفاقية بشكلها النهائي في غضون ١٨ شهرا . وبالفعل وقعها الجانب الأمريكي في يناير ١٨٥٥ ثم وقعها اليابانيون بعد شهر واحد . وفي العام ١٨٥٨ ، سمحت الحكومة اليابانية للأمريكيين بالتمركز في إدو وفي أوساكا .

بعد وفاة الشوغون إيسادا المفاجئة العام ١٨٥٨ تولى الحكم دايميو هاكوني Hakone الضعيف ائي ناؤسوكي Ii Naosuke الذي كان يخشى من النفوذ البريطاني المتزايد في المنطقة فسارع إلى توقيع اتفاقية «إدو» مع الأمريكيين بتاريخ ٢٩ يوليو١٨٥٨ ، وذلك على الرغم من معارضة الإمبراطور لها . وتذكر بنود الاتفاقية الجديدة ببنود الاتفاقيات السابقة لجهة تعيين مندوب دبلوماسي أمريكي في اليابان ، على أن تلعب الولايات المتحدة الامريكية دور الوسيط بين اليابان وأوروبا ، وأن تفتح موانئ ناجازاكي ، وكاناجوا Kan-agawa ، ونيئيغاتا Niigata ، وهيوجو Hiogo بشكل تدريجي أمام الملاحة الدولية ، وأن تتعهد اليابان بحماية الرعايا الأمريكيين المقيمين في إدو وأوساكا ، وأن تنظم الاتفاقيات التجارية والمالية بين الأمريكيين واليابانيين ، وأن يقاضى المدعي عليهم من الرعايا الأمريكيين أمام محاكم أمريكية لا يابانية ، وأن يسمح للأجانب بحرية ممارسة شعائرهم الدينية وبحرية الحركة في المناطق المجاورة لمراكز سكنهم ، وأن تتعهد اليابان بشراء السفن من الولايات المتحدة الأمريكية ، وبنود أخرى .

على الفور ، سارعت الدول الكبرى إلى انتزاع اتفاقيات مشابهة مع اليابان كانت على التوالي الاتفاقية مع هولندا في ١٨ أغسطس١٨٥٨ ، ومع روسيا في ١٩ أغسطس ١٨٥٨ ، ومع بريطانيا في ٢٦ أغسطس١٨٥٨ ، ومع فرنسا

في ٩ أكتوبر ١٨٥٨ ، ومع البرتغال في ٣ أغسطس ١٨٦٠ ، ومع بروسيا في ٢٤ يناير ١٨٦١ ، ومع سويسرا في ٦ فبراير ١٨٦٤ . وأقامت تلك الدول تباعا مراكز ثابتة لبعثاتها الدبلوماسية في اليابان من طرف واحد إذ لم تفتح هذه الأخيرة مراكز لبعثاتها الدبلوماسية في تلك الدول .

إثر توقيع تلك الاتفاقيات ظهرت مؤشرات جدية على خطورة الوضع بعد أن تأكد اليابانيون من أن التجار الأجانب يشترون الذهب من اليابانيين بسعر منخفض ليبيعونه بأسعار مرتفعة تحقق لهم ربحا مباشرا لايقل عن ٥٠٪ ، وبدأ الاقتصاد الياباني يعاني مزاحمة كبيرة من السلع الأجنبية ، وكان على اليابانيين بيع قسم كبير من إنتاج الحرير ، والشاي ، والقطن لخفض العجز المتزايد في الميزان التجاري ولمنع انفجار النقمة الشعبية العارمة بعد أن ارتفعت الأسعار بنسب تتراوح من ٣٠٠ إلى ٤٠٠٪ في الفترة ما بين العامين (١٨٣٠و ١٨٦٥) . وكانت الشركات الأجنبية المستفيد الأول من تلك الأزمات بالإضافة إلى بعض تجار الجملة من اليابانيين . وزاد في حدة الأزمة انتشار مرض الكوليرا على نطاق واسع بسبب سوء التغذية وسوء الأوضاع الصحية ، وذهب ضحيته عدد كبير من اليابانيين .

لكن الغضبة الشعبية لم تمنع الشوغون وحكومته من الاستمرار في سياسة تقديم التنازلات للدول الأجنبية . فوقع الشوغون على بروتوكول لندن للتجارة الدولية في ٦ يونيو ١٨٦٢ ، واتفاقية الرسوم التجارية المعروفة باتفاقية إ دو Edo Convention للعام ١٨٦٦ . وبدا واضحا أن الانفجار بات وشيكا للغاية منذ أواخر ١٨٦٧ بعد أن استعدت إليه طويلا كل أطراف النزاع ، وحشدت له كامل طاقاتها البشرية والعسكرية .

رد الفعل الياباني الغاضب وإنهاء حكم أسرة توكوغاوا (١٨٥٨ ــ ١٨٦٧)

اعتبر التوقيع على تلك الاتفاقيات بمثابة تحد مباشر لإرادة الإمبراطور ، ومناصريه داخل إدارة الباكوفو ، ولعدد كبير من الدايميو من حكام المقاطعات ، ولجماعة الرونين Ronin من الساموراي غير الخاضعين إلى قائد

معين . ومن ثم بدأت تحاك مؤامرات لاغتيال الحاكم الذي لم يحظ بلقب الشوغون أو لعزله من السلطة . وبالفعل نجحت محاولة اغتيال ناؤسوكي في ٢٣ مارس ١٨٦٠ وسط ارتياح وطني عارم . لكن إدارة الباكوفو عينت مكانه آندو نابوماسا Ando Nabumasa الذي تابع سياسة سلفه ناؤسوكي في قمع التوجهات الوطنية . فتمسك بنصوص الاتفاقيات الموقعة وباشر بإعدام عدد من قادتهم وترحيل البعض الآخر . وكان أبرز ضحايا تلك المرحلة الزعيم الشعبي ميتو نارياكي Mito Nariaki الذي مات مسموما العام ١٨٦٠ . وعندما حاول آندو تصليب الجبهة الداخلية عن طريق زواج الشوغون بشقيقة الإمبراطور عمد بعض الساموراي إلى محاولة اغتياله لكنه نجا منها بعد إصابته بجراح بليغة ، فتحول إلى زعيم رمزي وبقي التحالف متينا بين سياستي الإمبراطور والشوغون بعد سنوات طويلة من الصراع بين بلاطي الإمبراطور في كيوتو والشوغون في إدو .

عمليا ، رفض الإمبراطور وحاشيته في كيوتو الخضوع للأجانب . وأيده في هذا الموقف بعض الدايميو من حكام المقاطعات . وبات الرأي العام الياباني مشحونا بالعداء للأجانب . وبعد توقيع هذه الاتفاقيات التي اعتبرت مجحفة ومسيئة إلى سمعة اليابان واليابانيين ، ضعفت سلطة الشوغون إلى الحدود الدنيا وارتفع شعار قومي شوفيني ردده يوميا غالبية اليابانيين : ليحيا الإمبراطور ، وليطرد البرابرة . فانفجرت موجة واسعة من الاغتيالات التي طالت رعايا الأمريكيين ، والروس ، والإنجليز ، والألمان وغيرهم ، ودامت سنوات عدة . يكفي التذكير بأن ست عمليات اغتيال قد طالت الأجانب خلال سنوات (١٨٥٩ ــ ١٨٦١) منها واحدة ضد البعثة الدبلوماسية البريطانية في إدو ، واعتداء آخر في ١٤ سبتمبر ١٨٦٢ . وأظهرت حملات التأديب التي قامت بها الباكوفو عن عجزها شبه الكامل في ملاحقة الفاعلين ومعاقبتهم ، وأظهرت للرأي العام الياباني أن حكم أسرة توكوغاوا قد أشرف على نهايته ، وأن تحالفا جديدا سيتسلم السلطة قوامه قادة الساموراي والدا يميو والرونين من الموالين للحكم الإمبراطوري . وكان في مقدمتهم شيمازو سابورو Shimazu Saburo المخطط للاعتداء على البريطانيين في سبتمبر ١٨٦٢ والذي ادعى تمثيل الإمبراطور في معركته ضد الباكوفو . وقد التف

حوله عدد كبير من الرونين عندما قرر الزحف لمحاصرة حكومة كيموتو فتآمر على الرونين لمصلحة البلاط الإمبراطوري عبر أحد الموالين له نارابارا كيهاشيرو Narabara Kihachiro الذي قتل عددا كبيرا منهم . فخلا الجو لشيمازو بعد أن تزعم الجناح العسكري للقوى المناصرة للإمبراطور ، وانتزع من إدارة الباكوفو عددا من قرارات العفو عن مناصريه الذين قاموا باعتداءات على البعثات الأجنبية . كما أجبر الباكوفو على تنفيذ إرادة إمبراطورية صدرت بتاريخ ٢٥ يونيو ١٨٦٢ تقضي بتسمية رئيس الحكومة وبعض أعضائها من أنصار الإمبراطور ، وأن تتشدد في قرار طرد الأجانب من اليابان . وفي الوقت نفسه ، انتشرت قوى عسكرية معادية للأجانب في جميع المناطق اليابانية ، خاصة في جوار العاصمة كيوتو . ومع خضوع الباكوفو إلى رغبة الإمبراطور كانت إدارتها تزداد ضعفا في حين تزايدت قوة الإمبراطور الاقتصادية ، وأعلنت الولاء له قوى عسكرية جديدة تريد الحرب الفورية مع القوى الأجنبية . إلا أن شيمازو لم يكن متحمسا لصدام عسكري غير متكافئ بين اليابانيين والأجانب ، فآثر الانسحاب من كيوتو في ١٥ أكتوبر ١٨٦٢ .

هكذا بات الشوغون محاصرا في إدو من قبل دعاة الحرب من الدايميو الوطنيين بدءا من ١٧ أكتوبر ١٨٦٢ . في الوقت نفسه ، انتقل مركز القرار إلى البلاط الإمبراطوري في كيوتو الذي بات الأمل الوحيد لإنقاذ اليابان من النكبات المتسارعة التي حلت بها على يد حكم الشوغون الأواخر من أسرة توكوغاوا . وأبرز شعارات تلك المرحلة : طرد الأجانب من البلاد ، إلغاء الديون الخارجية ، إطلاق الحرية الكاملة لليابانيين ، فرض الرقابة على التجارة الخارجية . وفي بادرة اختبار لقوة الإمبراطور وأنصاره صدر أمر إمبراطوري إلى الشوغون اي يوموشي Iyemochi بتاريخ ٢٢ يناير ١٨٦٣ يقضي بحضوره شخصيا لمقابلة الإمبراطور في كيوتو . فنفذ الأمر بعد أن سبقه إلى الحضور كل من الوصي هيتوتسوباشي Hitotsubashi ورئيس حكومة الباكوفو ماتسودائيرا Matsudaira .

وعلى الرغم من أن اللقاءات لم تسفر عن نتائج ملموسة فإن مناصري الإمبراطور ، خاصة من ساموراي الرونين ، بدأوا حصارا مشددا على

الشوغون واعتبروه رهينة لهم دون موافقة الإمبراطور على عملهم . وزادوا من استعدادهم لخوض معركة عسكرية ضد النفوذ الأجنبي في اليابان في وقت كان فيه الإمبراطور يميل إلى التفاوض مع الفرنسيين والإنجليز لتلافي الصدام العسكري معهم خوفا من احتلالهم للبلاد . وسرعان ما انفجر الصراع حين فتح قادة الساموراي في مقاطعة تشوشو Choshu نيران مدفعيتهم على السفن الحربية الأوروبية التي كانت تجتاز مضيق شيمونوسيكي Shimonoseki في ٢٥ يونيو ١٨٦٢ .

لم يأت الرد الأوروبي فوريا بل تم التحضير له بدقة ، فبعد أكثر من عام أمر الأميرال الفرنسي جوريس Jaure's بقصف شيمونوساكي في ٢٠ يونيو ١٨٦٣ ، واستهدف القصف المواقع المحصنة التي تمركز وراءها عدد كبير من الدايميو المناوئين للشوغون . وتلاه قصف آخر في شهر أغسطس من العام نفسه طال مدينة كاغاشيما Kagashima معقل أهم القوى المناصرة للإمبراطور . وكان من نتائج القصف العنيف أن وافق الرونين على الإفراج عن الشوغون المحاصر ، واتخذت حكومة الباكوفو قرارا خطيرا يقضي بإرسال وفد للتفاوض مع الإنجليز وقع في أسر قادة تشوشو .

وأدرك هؤلاء أن مؤامرة تحاك للتخلص من الإمبراطور كوميي Komei ، الذي وافق على عرض قدموه له للانتقال الفوري من كيوتو إلى منطقة سيطرتهم في ناغاتو Nagato حتى يكون بمأمن من مؤامرات الباكوفو . وكانت الذريعة لخروجه من كيوتو أنه ينوي زيارة بعض المقاطعات اليابانية . وما إن أصبح في موقعه الجديد حتى طلبوا منه إعلان الحرب ضد الأجانب في ٢٥ سبتمبر ١٨٦٣ . فكان الرد الفوري للشوغون ، والباكوفو ، والقوى المؤيدة لحل المشكلات العالقة مع الدول الأجنبية بالطرق السلمية أن احتلوا القصر الإمبراطوري في كيوتو بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٨٦٣ وطردوا منه القوى المناصرة للحرب .

وتظهر الوثائق التاريخية أن الإمبراطور لم يكن بعيدا عن المجزرة التي أودت بحياة عدد كبير من الساموراي والرونين المناصرين للحرب مع الأجانب ، بدليل ظهور شيمازو مجددا ، وهو قائد القوى العسكرية المناصرة للإمبراطور ، على المسرح السياسي في كيوتو وفتح باب المفاوضات في

يوكوهاما مع الأجانب ، والتي انتهت إلى توقيع اتفاقيات لحل النزاع سلميا في ١٢ و١٣ ديسمبر ١٨٦٣ . ونصت الاتفاقيات على دفع تعويضات مالية عن الأضرار التي حلت بالأجانب في تلك الفترة . بالمقابل ، أمر الإمبراطور بإرسال بعثة يابانية إلى باريس ، للعمل على التخفيف من قيود الاتفاقيات المجحفة ، والتي لم تتوصل إلى نتائج إيجابية .

نتيجة لذلك عاد خط المجابهة مع الدول الأجنبية يزداد صلابة بقيادة حاكم تشوشو المعروف موري Moriالذي تعرضت جماعته لتصفية دموية في ٣٠ سبتمبر ١٨٦٣ ، فاتخذت القوى الأوروبية قرارا بإرسال حملة تأديبية جماعية للقضاء عليه قوامها ثلاث سفن فرنسية ، وأربع سفن هولندية ، وتسع سفن إنجليزية . وبدأت الحملة عملها بقصف هيروشيما Hiroshima ثم احتلالها في سبتمبر ١٨٦٤ . فأعلن موري قبوله بالتفاوض مع قائد الحملة واستعداده لوقف موجة العداء للأجانب ، ولتقديم التعويضات المالية لهم ، وفتح ميناء شيموتوساكي أمام الملاحة الدولية . إلا أن حكومة الباكوفو تدخلت في سير المفاوضات ، وأبدت استعدادها لدفع جانب من التعويضات مقابل عدم فتح ميناء شيمونوساكي للملاحة لأن عائداته الجمركية لاتذهب لإدارة الباكوفو ، بل توظف ضدها .

كان الإمبراطور والقوى المؤيدة له يخشون من أن تصبح اليابان أسيرة اتفاقيات مذلة ومشابهة لتلك التي وقعها إمبراطور الصين في تلك المرحلة أبرزها اتفاقية تيان ـ تسين Tien - Tsin للعام ١٨٥٨ ، واتفاقية بكين Pekin للعام ١٨٦٠ ، وكلتاهما مضرتان بالسيادة والمصالح الصينية . كما أن الشعور العارم بتحول اليابان إلى محمية على غرار هونج كونج كان يخيف الرأي العام الياباني على جميع المستويات . إلا أن النتائج الأولى للنزاع العسكري بين اليابانيين والتحالف الغربي أدت إلى تعزيز دور قوى التحالف في اليابان في وقت ازدادت فيه النقمة الشعبية العارمة ضد سياسة الشوغون ، والباكوفو ، وبعض مستشاري الإمبراطور . ولم يبق الإمبراطور نفسه بمنأى عن الانتقاد العلني بسبب سياسته المترددة ودعوته لحل المشكلات العالقة مع الأجانب بالطرق السلمية . فتزايدات نقاط التلاقي بين الإمبراطور والشوغون واتخذت حكومة الباكوفو قرارات ترمي إلى تعزيز دور الإمبراطور كرمز

للوحدة الوطنية وبدأ الإعداد لجيش ياباني وطني يجمع بين مثل الساموراي وحماس القوى الشعبية في الدفاع عن البلاد .وتم التجنيد للشبان ما بين ١٥ و٤٥ سنة ، ومدة التجنيد خمس سنوات فعلية . وتم الإعداد لثماني فرق من المدفعية الثقيلة ، و١٣ فرقة من الحرس الإمبراطوري ، و٤ فرق من الاحتياط و٤ فرق من المدفعية الخفيفة ، و٤ فرق من حرس الشوغون ، و٦ فرق خيالة مزودة بمدفعية ثقيلة ، وفرقتين خيالة مزودتين بمدفعية خفيفة ، ومجلس قيادة عليا للجيش . وتم التخطيط لكي يبلغ تعداد الجيش الوطني قرابة ١٣٥٠٠ جندي بعد سنوات قليلة لكن القوى النظامية التي كانت في الخدمة الفعلية في نهاية حكم أسرة توكوغاوا لم تزد على ٧٧٠٠ جندي العام ١٨٦٧ .

أوجـــدت تلك القرارات نوعا من المصالحة الوطنية ما بين الإمبراطور ، والشوغون ، والساموراي ، والرونين ، والدايميو من القوى المؤيدة لحل النزاع مع الغرب بالطرق الدبلوماسية حرصا على سلامة اليابان . في حين أن القوى المناهضة لقـــيام أي تعاون مع الدول الغربية والرافضة لكل الاتفاقيات الموقعة معها كانت متـــمركزة بقوة في مقاطعتي تشوشو وميتو . ولم يقف قادة الساموراي في هاتين المقاطعـــتين موقف المتفرج بانتظار ما تسفر عنه الاتفاقيات المتلاحقة مع الدول الأوروبية ، بل زحف ٤٠٠ ساموراي من مقاطعة تشـــوشو بقيادة فوكوبارا آتشيغو Fukubara Echigo على العاصمة كيوتو في يوليو ١٨٦٤ .

كان رد الفعل فيها أن تحصنت القوى العسكرية فيها بإمرة الساموراي هيتوتسوباشي Hitotsubashi لمواجهة عسكرية في ٢٠ أغسطس ١٨٦٤ استخدمت فيها مختلف الأسلحة الحديثة إلى جانب الطرق التقليدية المعروفة في أوساط الساموراي وانتهت المعركة بهزيمة قاسية للمهاجمين وانتصار لتحالف قوى الإمبراطور وقوى الشوغون . وتبع تلك الهزيمة إحراق لمنازل كثير من مناصري المعارضة بلغ حوالي ٢٨ ألف منزل ومتجر . وقاتلت القوى المهزومة بطريقة تراجعية حتى وصلت فلولها إلى معاقلها الحصينة في تشوسو . وبسبب ذلك الانتصار ، توهم قادة التحالف الإمبراطوري مع الشوغون أن الوقت قد حان للتخلص من تمرد تشوشو وميتو . فأرسلوا قوى عسكرية بلغ تعدادها ١٣٠,٠٠٠ مقاتل لاحتلالهما العام ١٨٦٥ . إلا أن

الحملة انتهت بهزيمة قاسية بعد أن هبت مقاطعات ساتسوما Satsuma ، وتشيكوزين Chikuzen ، وهيزين Hizen ، وتوسا Tosa لنجدتهما وانتقل الصراع مجددا إلى داخل كيوتو في صراع على حسم السلطة بين بلاط الإمبراطور وإدارة الشوغون .

وتشير وثائق تلك المرحلة إلى أن الباكوفو أو حكومة الشوغون طلبت في خريف ١٨٦٦ دعما عسكريا فوريا من فرنسا وتدريب ألف ياباني من سلاح المشاة ، و٦٥٠ على استخدام المدفعية الحديثة ، و٣٥٠ من سلاح الخيالة ، في مخيمات للتدريب تقام قرب هيروشيما . وقد تعهدت الحكومة بدفع رواتب الضباط الفرنسيين ، وتعويضاتهم ، وبناء بيوت خاصة لهم . لكن الحكومة الفرنسية أدركت مخاطر الانخراط المباشر في النزاعات الداخلية اليابانية ، فآثر وزير خارجيتها المركيز دو موستييه Marquis de Moustiers التنسيق مع باقي الدول الغربية ، وبات على حكومة الشوغون أن تواجه مصيرها الحتمي بالانهيار النهائي[١٦] .

كانت بريطانيا تقدم دعما ملحوظا للقوى الداعية للإطاحة بحكومة الباكوفو ، خاصة في مقاطعات تشوشو وساتسوما ، وتراقب بحذر شديد تحركات فرنسا المؤيدة للشوغون ، فأرسلت احتجاجات علنية متكررة حذرتها فيها من مغبة التدخل العسكري في الشؤون الداخلية اليابانية . فنتج عن ذلك قيام تحالف غير معلن بين قوى داخلية يابانية وقوى أوروبية ، فرنسية وبريطانية بالدرجة الأولى ، على قاعدة إنهاء حكم أسرة توكوغاوا وإعادة السلطة للإمبراطور وأعوانه .

أخيرا ، جاءت ظروف مواتية لمصلحة الإمبراطور بعد وفاة الشوغون أي يوموشي في أوساكا بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٨٦٦ . فقد أعلن الوصي القديم هيتوتسوباشي زعيما على جماعة توكوغاوا باسم يوشينوبو Yoshinobu وما لبث أن أعلن نفسه شوغونا بطلب من الإمبراطور . وكان ميالا للمساومة وحل النزاع بين اليابانيين بتقديم التنازلات المتبادلة . وشاءت الظروف أن يتوفى الإمبراطور بمرض الجدري في أواخر يناير ١٨٦٧ ، فخلفه ابنه الفتى موتسيهيتو Mutsihito الذي أصدر عدة قرارات تقضي بالعفو العام وإجراء المصالحة الوطنية الشاملة . وسرعان ما التف حوله كل القوى اليابانية

الفاعلة ، من رسمية ومتمردة على حد سواء . وبرز اقتراح في ٣٠ أكتوبر ١٨٦٧ يقضي بإلغاء حكم الشوغون والتفاف جميع القوى حول الإمبراطور الجديد . فتنازل الشوغون الأخير في ٩ نوفمبر ١٨٦٧ عبر رسالة علنية تدعو للمصالحة الوطنية والاعتراف بالحكم الإمبراطوري . وفي اليوم التالي أذاع الإمبراطور إعلانا بنهاية حكم الشوغون وتعيين الحاكم الأخير وزيرا للداخلية . وفي ١٨ ديسمبر ١٨٦٧ احتلت القوات العسكرية بإمرة شيمازو مركز الشوغون في العاصمة كيوتو ، وفي ٣ يناير ١٨٦٨ تولى حكم اليابان الإمبراطور موتسيهيتو منفردا باسم مايجي Meiji أو المتنور .

نتيجة لذلك صدرت إرادات إمبراطورية عدة تقضي بإلغاء منصب الشوغون ، وإلغاء حكومة الباكوفو ، وإلغاء مركز الوصاية أو الحكم من وراء الستار كامباكو Kambaku ، وتنظيم المجلس الإمبراطوري كمركز وحيد لإصدار القرارات في اليابان ، وإنشاء وزارة من ثمانية أعضاء على أسس جديدة تتمثل فيها جميع الأطراف ، ومجلس أعلى للقوى العسكرية النظامية ، وحل القوى العسكرية غير النظامية مع إعلان العفو العام عن المرحلة السابقة ، ومشاركة قوى المعارضة في السلطة عبر توليها منصب نائبي رئيس المجلس الإمبراطوري ، وإنشاء مجلس استشاري إلى جانب الإمبراطور من مندوبي جميع المقاطعات اليابانية . فبدا واضحا أن اليابان أرست دعائم الوحدة الوطنية الشاملة بقيادة إمبراطور شاب ومساندة غالبية القوى الفاعلة فيها ومعظمها من قادة الساموراي ، على اختلاف انتماءاتهم ومواقعهم الاجتماعية ومواقفهم السياسية والعسكرية .

وبما أن الحكومة المركزية قد فشلت في الحصول على اعتراف أو تأييد الإمبراطور لاتفاقيات (١٨٥٤ ــ ١٨٥٨) فقد بات لزاما عليها أن تواجه النقمة الشعبية الوطنية المتزايدة على امتداد المقاطعات اليابانية ، وانخراط بعض حكام المقاطعات في الإعداد لمعارك عسكرية ضد الحكومة . وبالفعل ، وقعت صدامات دموية بين الطرفين وتدخلت فيها قوى أجنبية إلى جانب جيش الدولة في العام ١٨٦٤ ، فقصفت من بوارجها البحرية مواقع للقوى المساندة للإمبراطور . وهناك وثائق كثيرة تؤكد أن الحكومة اليابانية كانت تأمل في الحصول على مساعدات عسكرية مباشرة من جانب الحكومة

الفرنسية في عهد الإمبراطور نابوليون الثالث . وأن المندوب الفرنسي ليون روش Leon Roches قد وضع مشروعا تفصيليا لمساندة حكومة الشوغون ضد القوى الشعبية ، وأن مندوب الحكومة اليابانية أكيتاكي توكوغاوا Akitake Tokugawa قد درس الموضوع بدقة في زيارة له إلى باريس في صيف ١٨٦٧ . ثم أرسل مندوبا آخر لدراسة مزيد من تفاصيل الدعم الفرنسي لليابان هو جون كوريموتو Jun Korimuto الذي وصل باريس في ١٤ سبتمبر ١٨٦٧ . وقد تسببت تلك المخططات في نشوب أزمة حادة بين بريطانيا وفرنسا . ففي حين فضلت فرنسا سياسة الدعم العسكري للشوغون ، رفضت بريطانيا تلك السياسة ، وفضلت الاستفادة القصوى من مأزق الشوغون لتوقيع اتفاقيات تجارية تكبل اليابان لعقود طويلة[١٧] .

حينئذ تأكد الوطنيون اليابانيون أن الشوغون قد بلغ مرحلة اللاعودة على طريق التعاون مع الغرب وتقديم التنازلات حفاظا على دعائم حكمه المنهار ولو اضطر إلى الاستنجاد بالقوى العسكرية الأجنبية ، وأن الحل الجذري للأزمة يتطلب إنهاء حكم الشوغون ، والعمل على وقف التنازلات التي تقدمها حكومته للدول الأجنبية ، والتي تكبل الشعب الياباني لعقود طويلة . لكن الانتفاضات الفلاحية قد عمت مختلف المقاطعات اليابانية في حركة احتجاج واسعة ضد سياسة الشوغون الداخلية والخارجية معا . وكانت الضرائب الفادحة من الأسباب العميقة التي فجرت النقمة الشعبية ضد السلطة المركزية في وقت كانت فيها غالبية الشعب الياباني من الفلاحين ، وقد قدر عدد تلك الانتفاضات بالعشرات في الفترة ما بين (١٨٥٨ و١٨٦٧) كما أن عددا آخر منها قد استمر طوال أكثر من عقد من الزمن بعد وصول الإمبراطور مايجي إلى السلطة والبدء بإصلاحات جاءت بالدرجة الأولى ، على حساب الفلاحين وليس لمصلحتهم[١٨] .

إلا أن المصالحة الوطنية بين القوى اليابانية المتناحرة لم تتحقق سلميا منذ البداية بل دفع اليابانيون ثمنا باهظا لها من دمائهم ومواردهم المالية . فبعد نزاعات داخلية استمرت أكثر من خمس سنوات (١٨٦٤ ــ ١٨٦٧) حصلت خلالها صدامات دموية في كثير من المقاطعات ووصل النزاع الدموي إلى مركز الإمبراطور وحاشيته في العاصمة القديمة كيوتو ، وبعد أن

أدركت قوى الصراع صعوبة انتصار طرف واحد على الأطراف الأخرى تنازل الشوغون الأخير عن السلطة بهدف توحيد الصفوف وراء الإمبراطور بدل الاستمرار في حرب داخلية مدمرة لايستفيد منها إلا الأجانب ، فانتهت بذلك مرحلة أسرة توكوغاوا بطريقة سلمية .

لقد تولى الإمبراطور الجديد الحكم وكان لايزال فتى في الخامسة عشرة من عمره . فتلقب باسم مايجي Meiji الذي بات رمزا لوحدة اليابان الداخلية ، وقائدا لمسيرة التحديث فيها . وتعاهدت الغالبية الساحقة من القوى السياسية اليابانية على العمل من أجل إلغاء الاتفاقيات التجارية المجحفة ، وعدم التعاون مع الأجانب إلا عن طريق الدولة التي دخلت في عملية تحديث شاملة وسريعة ، تقطع الطريق على الغزو الأجنبي وتنقل اليابان من دولة تقليدية متخلفة إلى دولة عصرية قوية .

المدلول السياسي لإعادة السلطة المركزية من الشوغون إلى الإمبراطور

لعبت طبقة السامواري الدور السياسي في توحيد اليابان على مختلف الصعد . أما سلطة الإمبراطور فكانت شكلية طوال قرون عدة قبل أن يستعيد الإمبراطور مايجي Meiji زمام المبادرة ويقوم بإصلاحاته المعروفة منذ ١٨٦٨ منهيا بذلك نظام الشوغون نفسه والصراع بين فئات السامواري . ويصف H..webb حالة الإمبراطور الياباني قبل تلك المرحلة بقوله : «عندما كان الشوغون رأس السلطة إبان حكم أسرة توكوغاوا Tohugawa لم يكن الأباطرة اليابانيون فاقدي السلطة فحسب بل كانوا عمليا شبه سجناء أيضا»[١٩] .

وتدل بعض الدراسات الجادة على أن وضع الإمبراطور كان سيئا أيضا على المستوى الاقتصادي وليس السياسي فحسب . فحكومة الشوغون المعروفة باسم Bakufu خصصت للبيت الإمبراطوري في أواسط القرن الثامن عشر حصة قدرها ١٨٧ ألف كوكو فقط ، أي أقل من ١ بالمائة من إنتاج الأراضي المدونة باسمه ، بالإضافة إلى ٦٠٠ ألف كوكو لدعم المؤسسات الدينية ذات الصلة المباشرة بالإمبراطور تبعا للطقوس البوذية . علما بأن عددا

كبيرا من قادة الساموراي كان يحصل على حصة تزيد كثيرا عن حصة البيت الإمبراطوري كله ، كما أن أحد الساموراي الأغنياء كان يحصل على ما يزيد على المليون كوكو من الأرز سنويا[٢٠] .

دلالة ذلك أن الإمبراطور كان لايتمتع بسلطة فعلية ، على الصعيدين السياسي والاقتصادي ، وأن الشوغون أو الطبقة العليا من الساموراي هي التي حكمت اليابان ووحدتها بقواها الذاتية دون استخدام اسم الإمبراطور كرمز لتوحيد اليابان على غرار الحقبة التاريخية الممتدة منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر وحتى الآن . لذا كان الإمبراطور ضعيفا جدا ، وألعوبة بيد الشوغون الحاكم . ففي الفترة الممتدة من ١٦١١ حتى ١٨٦٨ حكم اليابان مجموعة أباطرة لم تكن لهم شهرة تذكر بسبب سيطرة أسرة توكوغاوا على مقاليد الحكم . ويشير الجدول التالي إلى أسماء الأباطرة وتاريخ تولي كل منهم لسدة الحكم[٢١] :

اسم الإمبراطور	سنة الولادة	سنة توليه الحكم	سنة الاعتزال	سنة الوفاة
Go - Yozei	١٥٧١	١٥٨٦	١٦١١	١٦١٧
Go- Mizunoo	١٥٩٦	١٦١١	١٦٢٩	١٦٨٠
Meisho	١٦٢٣	١٦٢٩	١٦٤٣	١٦٩٦
Go-Komyo	١٦٣٣	١٦٤٣		١٦٥٤
Go-Sai	١٦٣٧	١٦٥٤	١٦٦٣	١٦٨٥
Reigen	١٦٥٤	١٦٦٣	١٦٨٧	١٧٣٢
Higashiyama	١٦٧٥	١٦٨٧	١٧٠٩	١٧٠٩
Nakamikado	١٧٠١	١٧٠٩	١٧٣٥	١٧٣٧
Sakuramachi	١٧٢٠	١٧٣٥	١٧٤٧	١٧٥٠
Momozono	١٧٤١	١٧٤٧		١٧٦٢
Go- Sakuramachi	١٧٤٠	١٧٦٢	١٧٧٠	١٨١٣
Go- Momozono	١٧٥٨	١٧٧٠		١٧٧٩
Kokaku	١٧٧١	١٧٧٩	١٨١٧	١٨٤٠
Ninko	١٨٠٠	١٨١٧		١٨٤٦
Komei	١٨٣١	١٨٤٦		١٨٦٦
Meiji	١٨٥٢	١٨٦٧		١٩١٢

يتضح من هذا الجدول أن عددا كبيرا من الأباطرة تولى الحكم وهو دون سن العشرين ، ومنهم من كان دون العشر سنوات . حتى أن الإمبراطور المصلح الشهير مايجي كان في الخامسة عشر من عمره حين تولى سدة الحكم في أخطر مرحلة من تاريخ اليابان الحديث . يضاف إلى ذلك أن الأباطرة قد اضطروا للتنازل عن العرش وهم في ريعان الشباب . ولا تلحظ السلسلة عودة أي من الأباطرة إلى سدة الحكم بعد تخليه عنه .

بناء الدولة اليابانية الحديثة

ليس من شك في أن تشكل الدولة اليابانية ، بالمفهوم الحديث لبناء الدولة العصرية ، يعود إلى حقبة توكوغاوا بالذات حين بدأت ملامح الشخصية اليابانية تتبلور بوضوح في المجالين الإقليمي والدولي . فقد أرسى قادة هذه الأسرة الأقوياء من الشوغون تقاليد حكم مركزي بعد أن أجبروا جميع حكام المقاطعات على إعلان الولاء لسلطة الدولة المركزية التي ترسخت تدريجيا في زمن الشوغون الأقوياء .

كما أن عددا من مقولات الكونفوشيوسية ، إلى جانب مبادئ الديانة البوذية ، بالدعوة إلى الطاعة واحترام النظام بشكل صارم لعبت دورا أساسيا في ترسيخ ركائز الدولة اليابانية العصرية . ودخلت مقولات الكونفوشيوسية في تفاصيل العلاقة بين الأفراد من جهة ، وبين الحاكم والمحكوم من جهة أخرى . وكلها تحض على طاعة الأوامر الصادرة من الأعلى ، ودفع الضرائب بانتظام مقابل أن يتحلى الحاكم بروح المسؤولية ، ومعاملة الرعية كأبناء له متساوين في الحقوق والواجبات . وأن تحترم الدولة الحريات الشخصية والأملاك الخاصة من تعديات القوى الطبقية المسيطرة ، وبشكل خاص من تعديات الساموراي والدايميو أو القادة العسكريين .

وفي هذه المرحلة بالذات طور الرهبان اليابانيون ، في الممارسة العملية ، أشكالا من الطاعة ، وتقديس الأجداد ، وعبادة الإمبراطور ، وتقديس الأرض اليابانية وعدم السماح بأن تدنسها أقدام الأجانب . فساهمت هذه المقولات

في ولادة ديانة الشنتو Shinto كديانة بوذية ذات خصوصية يابانية واضحة لعبت الدور الأساسي في التفاف اليابانيين حول رموزهم الوطنية والقومية : كالأرض ، والإمبراطور ، والدولة ، والعلم وغيرها .

نتيجة لذلك فشلت تباعا كل حركات الانفصال أو الحكم الذاتي التي قام بها الدايميو من حكام المقاطعات الأقوياء . ولعب تحالف كبار قادة الساموراي مع قادة المقاطعات الدور الأساسي في إفشال حركات التمرد والعصيان ضد قرارات السلطة المركزية . وبدا واضحا أن إمكانية الارتداد إلى الحكم الذاتي للدايميو الأقوياء باتت مستحيلة في مطلع القرن التاسع عشر . فأسهمت الوحدة المركزية المبنية على الأمن والاستقرار الداخلي بدور ملحوظ في ولادة تراكم داخلي ، على مختلف الصعد .

أخيرا ، يمكن القول إن القرنين السابع عشر والثامن عشر تميزا بالقليل من الاستقرار السياسي والإداري وتخللتهما فترات طويلة من الاضطرابات الدموية في كثير من المقاطعات التي كان يحكمها دايميو أقوياء في حين أن النصف الأول من القرن التاسع عشر شهد استقرارا داخليا شبه كامل باستثناء الحقبة الممتدة من ١٨٥٣ إلى ١٨٦٧ والتي شهدت توقيع الشوغون للاتفاقيات المجحفة مع الأجانب على حساب سيادة اليابان الوطنية . فالتف عدد كبير من حكم المقاطعات حول الإمبراطور الياباني الذي رفض تلك الاتفاقيات رفضا قاطعا ودعا إلى إلغائها فورا وساندهم في هذا الموقف قسم كبير من كبار قادة الساموراي من داخل السلطة المركزية نفسها . فضعف موقع الشوغون لمصلحة الإمبراطور وحسم الموقف بإنهاء حكم أسرة توكوغاوا وولادة الدولة المركزية اليابانية العصرية ، والتي ماتزال بقيادة الإمبراطور ، فعلية كانت أم شكلية ، حتى الآن .

وعلى الرغم من العزلة الطوعية المعلنة فإن جميع شرائح الساموراي قد عملت ، ومنذ وقت مبكر إبان حكم أسرة توكوغاوا ، على تجديد نفسها عبر اكتساب العلوم والتكنولوجيا العصرية من مصادر متنوعة منها العلوم الغربية ، وساهمت بذلك في تجديد قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج في اليابان على أسس حديثة . فتوافرت للدولة اليابانية الحديثة في ظل حكم تلك

الأسرة ، وبشكل خاص في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، قوى بشرية فاعلة تؤمن بتحديث المجتمع الياباني وتشارك بوعي ومسؤولية وطنية في عملية لابد منها لحماية اليابان من الغزو الخارجي في مرحلة كانت الدول المجاورة لها تسقط تباعا تحت السيطرة الأجنبية . وطاولت عملية التحديث الجيش البري ، والأسطول البحري ، وتنظيم فرق الساموراي ، وقطاع النقل ، والصناعة ، والزراعة ، والتعليم وقطاعات أخرى . فعملية التحديث المحدودة كانت تتم بصعوبة بالغة بسبب عزلة اليابان الطوعية عن العالم الأوروبي ، وخوفها المشروع من مخططاته الاستعمارية .

السمات الأساسية للمجتمع الياباني في أواسط القرن التاسع عشر

لايتسع المجال لإبراز جميع السمات الإيجابية لتلك المرحلة التي طاولت كل البنى السياسية والإدارية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها . لذلك سنحاول تكثيف تلك الإيجابيات تبعا لأهمية الدور الذي لعبته في التمهيد للنهضة اليابانية الأولى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

وتدل دراسات يابانية حديثة على أن مرحلة توكوغاوا شهدت تطورا بارزا في المجال الاقتصادي لايقل أهمية عما شهده الغرب في المرحلة نفسها . وبلغت الثقافة اليابانية ذروة تألقها وذلك بالاستناد إلى الوثائق التي تم تدقيقها ونشرها في العقود الأخيرة . ولم يعد بالإمكان القول إن النهضة اليابانية قد انطلقت في عصر مايجي دون إبراز البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي احتضنت تلك النهضة ، وهي تعود بجذورها العميقة إلى مرحلة توكوغاوا[٢٢] .

فبالاستناد إلى الوثائق الأساسية لتلك المرحلة تبين أن ثمانين بالمائة من الشعب الياباني كانوا يعتاشون من العمل الزراعي ، وكانت لهم تنظيماتهم الزراعية ، وإداراتهم الريفية القروية ، ووسائلهم التقنية الزراعية بأشكالها البدائية والمتطورة .

ودرجت الدراسات العلمية على تقسيم المجتمع الياباني في تلك الفترة إلى أربع طبقات رئيسية هي : الساموراي ، والفلاحين ، والحرفيين ، والتجار . وكان الاعتقاد السائد أن العلاقة بين الأرياف والمدن لم تكن واسعة بسبب صعوبة المواصلات الناجمة عن طبيعة اليابان الجبلية . أما العمل على تطوير المناطق الريفية الزراعية فقد استوجب أشكالا معينة من الأدوات الزراعية التي تستلزم قيام قرى صناعية لسد حاجة المزارعين . وتشير بعض الدراسات الحديثة إلى أن الأجور المنخفضة في القرى الصناعية في مطلع القرن الثامن عشر استقطبت بعض رؤوس الأموال التي تم توظيفها في هذا القطاع وتحولت في نهاية القرن إلى رأسمالية صناعية لها كل السمات العلمية التي تعرف بها الرأسمالية في بداية تشكلها . وهذا التحليل المدعم بالوثائق ينفي الأفكار السائدة حول تأخر ولادة الرأسمالية الصناعية في اليابان إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وساهم تزايد الإنتاج الزراعي والحرفي في تنشيط التجارة ، الداخلية منها بالدرجة الأولى ، فاتسعت معها رقعة التبادل الاقتصادي بين جميع المقاطعات اليابانية وتبلور نوع من الاقتصاد الوطني الياباني المتطور نسبيا في العقود التي سبقت مرحلة الاحتكاك بالغرب . وتدل دراسات علمية حديثة على ولادة تراكم مهم نتج عن التبادل التجاري ، الداخلي منه بشكل خاص ، إبان مرحلة توكوغاوا ، فمهد الطريق أمام الرأسمال التجاري الاحتكاري المعروف باسم زايباتسو Zaibatsu والذي شكل العمود الفقري للنهضة اليابانية في المجال الاقتصادي .

شهدت مرحلة نوكوغاوا أيضا ولادة حياة مدينية ذات أنماط اجتماعية ، واقتصادية ، وثقافية متطورة . يكفي التذكير بأن أكثر من مئتي قلعة مما يعرف بالمدينة ــ القلعة قد بنيت في تلك المرحلة . يضاف إليها أربعون مدينة ذات مرافئ بحرية كبيرة ، وعدد كبير من المراكز الاقتصادية المتطورة التي أقيمت إلى جانب المعابد الدينية الكبيرة .

فمدن كيوتو ، واوساكا ، وإدو أو طوكيو ذات المليون نسمة في مرحلة توكوغاوا ، كانت تعتبر من المدن الكبرى في العالم من حيث عدد السكان ، وحجم التبادل الاقتصادي ، وكثرة المؤسسات التعليمية النشطة في داخلها ،

وطبيعة الحياة الاجتماعية فيها التي تختلف بشكل واضح عن أشكال الحياة الريفية في المناطق الزراعية اليابانية .

ويلاحظ أخيرا أن نماذج من الحياة الاجتماعية والترابط العائلي التقليدي والعمل التعاوني في بعض القرى اليابانية قد استمر باديا للعيان حتى العام ١٩٦٠ . أضف إلى ذلك أن تقاليد العروض الثقافية في مسرح الكابوكي Kabuki الشهير مازالت مستمرة حتى الآن في اليابان ، وهي تعود إلى مرحلة توكوغاوا بالدرجة الأولى[٢٣] .

نخلص إلى القول إن اليابان في مرحلة توكوغاوا لم تكن مجرد مجتمع زراعي تقليدي يعيش على اقتصاد الكفاف ويكرر دورة اقتصادية لاتنتج أي تراكم كمي أو نوعي . بل على العكس من ذلك ، فإن الاستقرار الأمني والسياسي لعب دورا ملحوظا في إحداث تراكم كمي تحول مع الزمن ، وبفعل دينامية إنسان اليابان وقدرته على التطوير والإبداع ، إلى تراكم كمي على مختلف الصعد . فمع ولادة القرى الصناعية ، والرأسمالية الصغيرة ، وطبقة التجار الغنية نشطت الأجهزة الإدارية بقوة وشكلت نواة الإدارة البيروقراطية التي اشتهرت بها اليابان منذ مرحلة توكوغاوا ولعبت ، ومازالت تلعب دورا بالغ الأهمية في نجاح تجارب التحديث والعصرنة في اليابان ، وفي إتقان واستيعاب وتطوير التكنولوجيا المنتجة داخليا أو المستوردة من الخارج . وليس من شك في أن نقص الموارد الطبيعية في اليابان كان له الفضل الأكبر في توجه الإدارة أو البيروقراطية اليابانية إلى التوظيف في الإنسان الياباني كقاعدة صلبة ومتجددة لكل إصلاح وتغيير إيجابي على مختلف الصعد . وساعدها في هذا الخيار تجانس المجتمع الياباني على الصعيد الاجتماعي والسكاني ، وخلوه إلى حد بعيد من عناصر التوتر الداخلي التي تقطع الطريق على التغيير الدائم بوتيرة متصاعدة .

ومع نجاح التوظيف في الإنسان الياباني وتقدير الجهاز البيروقراطي للكفاءة الشخصية وليس للمحسوبية أو للانتماء العائلي الموروث بدأ النظام التراتبي الذي كان يحترم بدقة فائقة حتى ذلك الحين يتراجع طوعا أمام السياسة الجديدة القائمة على الكفاءة دون سواها . فلم تشهد اليابان

صدامات دموية ذات طابع طبقي واضح . كما أن الدعوات والمقولات الفكرية التي بشرت بالصراع الاجتماعي على أساس الانقسام الطبقي الحاد لم تلق نجاحا كبيرا عند اليابانيين . وساعد هذا الاتجاه الذي بدأ جنينيا في مرحلة توكوغاوا وتعزز مع إصلاحات مايجي في تعميق الوعى بنظرية المساواة التامة بين اليابانيين ، وتعزيز دور الطبقة الوسطى التي ارتفع عددها وتعاظم دورها بسرعة في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر . وهذه السمات الإيجابية الكثيرة التي انطلقت بشكلها الجنيني في مرحلة توكوغاوا هي التي شكلت القاعدة الصلبة لنجاح حركة التحديث في عصر مايجي . فاستفادت إلى الحد الأقصى من ثمرات العلم والتكنولوجيا المستوردة من الغرب إلا أنها استوعبت العلوم الغربية وطورتها بأدواتها الخاصة فلم تسقط في دائرة التغريب والحداثة المشوهة .

بعض الاستنتاجات الختامية

ترى غالبية الباحثين اليابانيين ، بالإضافة إلى عدد لا بأس به من الباحثين المنصفين من الأجانب ، أن مرحلة توكوغاوا قد أسست للمجتمع الياباني الحديث ، على مختلف الصعد . فالتنظيم الاجتماعي ، والتنظيم الإداري ، والتراكم الاقتصادي والمالي ، وتطور التقنية الزراعية ، والبيروقراطية اليابانية ، وغيرها من سمات النهضة اليابانية قد بدأت ، وإن بشكل جنيني أحيانا ، في تلك المرحلة . وساهمت مرحلة توكوغاوا في تعميق الاستقرار الداخلي لدرجة أن صورة الياباني المشارك دوما في الانتفاضات الدموية وحركات التمرد والعصيان ضد السلطة المركزية قد تبدلت بشكل جذري . فقد تحول إلى إنسان مسالم جدا ، يشارك في الإنتاج على نطاق واسع ، وينفذ جميع الأوامر العليا الصادرة إليه باسم حماية اليابان من الغزو الخارجي . لذا انتهت حركات التمرد ، والانقلابات العسكرية ، وانعدمت الركائز الداخلية للتدخل الأجنبي ، وتعلم اليابانيون أن يعيشوا أخوة أحرارا جنبا إلى جنب دون الالتفات إلى الانقسامات العرقية والدينية

والاجتماعية . ونشرت حكومات الشوغون أو Bakufu تعاليم تحض على حب الوطن ، والتضامن الاجتماعي ،ونبذ التفرقة الطبقية والعرقية والدينية ، والعمل على تطوير اليابان ، على الصعد كافة ، بالطرق السلمية دون اللجوء إلى أي شكل من أشكال العنف الدموي . ومازال معظم الباحثين اليابانيين يتحاشون استخدام مصطلح الثورة Revolution الذي يكثر ترداده لدى الباحثين الأجانب لتوصيف النهضة اليابانية في عهد مايجي ويفضلون مصطلح الإصلاح أو التطور Evolution بدلا عنه ويرادفه باليابانية Meiji ISHIN أو إصلاحات مايجي .

واستمرت العائلة Ie القاعدة الأساسية لولادة وتطور القرية اليابانية وتنظيمها الاقتصادي والاجتماعي ، كما استمرت أيضا قاعدة التنظيم الاجتماعي للطبقات الأخرى كالساموراي ، والتجار والحرفيين .

تجدر الإشارة إلى أن نظام الوراثة والتراتب الاجتماعي الدقيق كان شديد الاحترام في الأرياف . وهناك تقاليد اجتماعية صارمة للتعبير عن الطبقية الاجتماعية وتمايزها لدى كل من الساموراي والفلاحين ، من حيث المسكن ، واللباس ، وطريقة المخاطبة وغيرها ، وفي الغالب كان الأبناء يرثون عن آبائهم العمل الزراعي دون تذمر . وهذا ما أوجد نوعا من الاستقرار الاجتماعي في مختلف المجالات . أما في المدن حيث سكن التجار والحرفيون فلم يكن التمايز كبيرا في المظاهر الاجتماعية بين أبناء هاتين الطبقتين ، وقد استقطبتا إلى جانبهما شرائح واسعة من صغار ومتوسطي الساموراي الذين سكنوا في المدن وليس في القلاع الخاصة بهم ، وعرفوا باسم الشونين Chonin أو ساموراي المدن . وسرعان ما توسعت ظاهرة نزوح صغار الساموراي لتضم شرائح أعلى منهم عرفت باسم رونين Ronin ، أو الساموراي الذي لا قائد له . فتعاطوا التجارة والصناعة وأعمالا أخرى . كذلك نشطت حركة نزوح كثيفة من الأرياف اليابانية إلى المدن التي تزايدت أعدادها بسرعة طوال مرحلة توكوغاوا .

نتيجة لذلك لم يعد الانقسام الاجتماعي في المدن بارزا كما هو في الأرياف بعد أن تمايز سكانها ضمن جماعتين بشريتين جماعة

الساموراي القليلة العدد وتشكل طبقة الخاصة المتميزة في لباسها ، وسيوفها ، وجماعة العامة التي تضم كل الشرائح الاجتماعية خارج الساموراي . وقد استمر هذا التمايز جليا بسبب صلابة التقاليد المتبعة ضمن جماعة الساموراي إلى أن قام الإمبراطور مايجي بإصلاحات ألغته نهائيا من المجتمع الياباني .

تصنف بعض الدراسات طبقتي الساموراي والتجار في خانة واحدة على أساس أنهما جماعتان بشريتان لاتقومان بأي عمل منتج بل تعيش على إنتاج الآخرين . لكن كتابها يعترفون بوجود دور كبير لشرائح واسعة في العمل الإداري ، والتعليم ، والتنظيمات العسكرية . لكن وضع التجار كان يتحسن باستمرار نظرا لامتلاكهم الأموال ، وتأسيس البنوك ، وتعاطي التجارة ، وإقراض الحكومة والساموراي بفوائد كبيرة . وشكلت مدينة أوساكا القاعدة الصلبة لتزايد دور التجار في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في اليابان طوال تلك المرحلة ، ثم تلتها مدينة إدو أو طوكيو .

وسرعان ما نشأت علاقة وثيقة بين أصحاب السلطة السياسية من كبار الساموراي بقيادة الشوغون وحكومته «الباكوفو» ، والجماعات العسكرية من الدايميو من حكام المقاطعات مع أصحاب السلطة المالية والاقتصادية من التجار والصناعيين بسبب حاجة كل من الجماعتين للجماعة الأخرى . وكان للسكن المديني الدور الأساسي في اختلاط أبناء كل من هاتين الجماعتين ، وتزاوجهما ، وكسر حدة الانقسامات الاجتماعية التي كانت لاتزال قوية في الأرياف .

لذا يمكن التأكيد على أن المدن اليابانية هي التي ساهمت في ولادة وتطور المجتمع الياباني الحديث والمعاصر حين تخلى الوافدون إليها ، من الساموراي والفلاحين ، عن كثير من عاداتهم وتقاليدهم الريفية لمصلحة تقاليد وعادات المدن وأبرزها المساواة ، والإخاء ، وتجاوز الكثير من التقاليد الريفية الموروثة لمصلحة قيم المواطنة ، واحترام الآخر بمعزل عن انتمائه الاجتماعي ، وقد عرفت تقاليد المدن في الدراسات اليابانية باسم «الأخوة المدينية» Machi - Yakko or Townsmen's Fraternities .

كانت طبقة الساموراي لاتزال تقيم في القلاع الخاصة بها ، والتي بلغ عددها مايزيد على المئتي قلعة في مرحلة توكوغاوا . إلا أن مواردهم الاقتصادية باتت متواضعة قياسا إلى موارد التجار ، حتى إن عددا كبيرا من أبناء الساموراي كان عاجزا عن سد نفقاته اليومية دون عمل ، أو دون مساعدة مباشرة من الدولة . مما يعني أن قسما كبيرا من أبناء هذه الطبقة كان يعيش على حد الكفاف ولاترقى مدخراته البسيطة إلى الثروة الكبيرة التي يرثها أبناء التجار . كما أن الجهاز الإداري الحكومي لم يعد حكرا على أبناء الساموراي بل اتسع ليضم أصحاب الكفاءة من أبناء الطبقات الأخرى . فقد حافظوا على موقعهم كنخبة تضم ٦٪ من سكان اليابان إلا أنهم لايحتكرون ، كما في السابق ، التعليم والنشاطات ا لثقافية بعد أن نال قسم كبير من أبناء الطبقات الوسطى والدنيا حظا من التعليم وكانت نسبة المتعلمين من اليابانيين في مرحلة توكوغاوا مرتفعة ، ولعلها من أعلى النسب في العالم آنذاك . وقد لعب أبناء الساموراي إلى جانب الرهبان البوذيين ، الدور الأساسي في نشر التعليم على نطاق واسع في جميع القرى اليابانية . ونظموا سجلات تلك القرى بشكل عقلاني يمكن معه كتابة تاريخ علمي لتلك الحقبة والوصول إلى أدق تفاصيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها .

مع ذلك ، فإن مظاهر الانفصال الاجتماعي في كثير من جوانب الحياة الاجتماعية في اليابان كانت لاتزال واضحة المعالم في نهاية حقبة توكوغاوا ، وبشكل خاص الانقسام الحاد بين طبقة الساموراي وطبقة الفلاحين . فقد استمر الساموراي في موقعهم كطبقة حكام الأرياف ، في حين تحول الفلاحون إلى شرائح القوى المنتجة فيه . بالمقابل ، لم يكن من السهل على الحرفيين والتجار أن يتملكوا أراضي واسعة في الريف الياباني ، بل فضلوا السكن في المدن ومراكمة مدخراتهم المالية فيها .

شهدت تلك المرحلة الكثير من الإيجابيات التي ترسخت تباعا طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر حتى تبلورت بشكلها النهائي في النصف الأول من القرن التاسع عشر . لذا لا يميل غالبية الباحثين اليابانيين إلى تحديد الأسباب العميقة لبداية نهضتهم انطلاقا من إنذار الكومودور بيري العام

١٨٥٣ وما نتج عنه من فتح أبواب موانئهم بشكل قسري أمام التجارة الدولية ، فيختلفون بذلك عن غالبية الباحثين الغربيين في النهضة اليابانية الأولى وعن معظم المؤرخين العرب الذين يتخذون من حملة نابوليون بونابرت على مصر العام ١٧٩٨ منطلقا لبداية النهضة العربية الحديثة . ويميل معظمهم إلى اعتماد مقولة علمية ترى أن ما أنجز من تراكم داخلي في مرحلة توكوغاوا ، على جميع الصعد ، شكل القاعدة المادية الصلبة التي جنبت اليابان سياسة القروض من الخارج وأسست لبناء نهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية واسعة وغير قابلة للارتداد حتى في أشد ظروف الهيمنة الأمريكية التي حلت باليابان في الحرب العالمية الثانية .

واستنادا إلى منهجية التاريخ الاجتماعي التي رسمتها مدرسة الحوليات الفرنسية Les Annales ، والتي تشدد على دراسة التاريخ على المدى الزمني الطويل Histoire a' Longue Dure'e ، يمكن القول إن الأسباب التي أدت إلى نجاح اليابان في الحفاظ على استقلالها وتحولها ، خلال فترة زمنية قصيرة ، إلى إحدى الإمبرياليات العالمية في مطلع القرن العشرين تجد تفسيرها ، بالدرجة الأولى ، عند تحليل العوامل الداخلية التي قادت إلى النهضة اليابانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر . فتاريخ اليابان الحديث ، كغيره من تواريخ الشعوب ، يخضع لمقولة صراع الوحدة والتجزئة التي تؤكد على مشكلات الانتقال من التجزئة الداخلية إلى التاريخ القومي الياباني . فقد عرفت اليابان قوى محلية قوية منعت قيام سلطة مركزية ودولة قوية طوال قرون عدة ، وكان الصراع قويا بين زعماء المقاطعات والدولة المركزية إلى أن حسم أخيرا بانتصار قوى التوحيد على قوى التجزئة الداخلية . ولعبت مقولة السيطرة على الأرض ومواردها والضرائب المفروضة على إنتاجها دورا ملحوظا في إضعاف قوى التجزئة لصالح الدولة المركزية .

فحجم الأراضي التي كان يسيطر عليها الزعماء المحليون كان صغيرا بالمقارنة مع حجم أراضي الدولة أو «شوآن» Shoen . ومع بروز قوى مركزية قوية عبر انحياز بعض فصائل الساموراي Samurai إلى جانب السلطة المركزية فإن سيطرة الدولة على إنتاج الأرض حدت كثيرا من نفوذ الزعماء المحليين ، ومنهم شرائح من الساموراي .

لكن هذه الفوى نجحت في تحويل حق التصرف بملكياتها الواسعة إلى نظام عام للملكية الخاصة المعترف بها من الدولة ، والذي يعطي للمتصرف حق التملك للساموراي والفلاحين معا بموجب ما عرف باسم نظام الحيازة أو التملك «ميوشوMyoshuå . وإذا كان نظام «شو آن» أقرب ما يكون إلى النظام الفيودالي (الإقطاعي) إلى الأوروبي في العصور الوسطى ، فإن نظام «ميوشو» الجديد كان أقرب إلى نظام الملكية الخاصة الذي عرفته أوروبا الحديثة ، وبشكل خاص بعد انتصار الثورات البورجوازية فيها .

لقد أدخلت مرحلة توكوغاوا اليابان على طريق الحداثة المبكرة المستندة إلى تراكم الإيجابيات الداخلية وغير المتأثرة بالعوامل الخارجية وأبرزها : تشكل الجهاز الإداري الناجح والمدرب أفضل تدريب ، النسبة المرتفعة للمتعلمين من اليابانيين ، ذكورا وإناثا ، ولادة وتطور أشكال جنينية من الرأسمالية النشطة المرتبطة بالإنتاج المحلي ، ولادة وتطور المدن الكبيرة التي يزيد عدد سكان بعضها على المليون نسمة في مطلع القرن التاسع عشر ، تطور الزراعة والصناعة والحرف وطرق المواصلات البرية والنهرية والبحرية على نطاق واسع ، بروز الدعوة المبكرة لتجانس الشعب الياباني وضرورة تطبيق المساواة التامة وتكافؤ الفرص بين جميع اليابانيين ، بمعزل عن انتماءاتهم الطبقية ، وتوزعهم الجغرافي ، وعقائدهم الدينية ، وبروز الشعور القومي الياباني على نطاق واسع ورفض كل أشكال ا لتعامل التبعي مع الأجانب .

ختاما ، إن مرحلة العزلة الطوعية عن الغرب لم تكن تامة ، إذ احتفظت اليابان لنفسها بمنافذ عدة للاحتكاك الثقافي مع الغرب والاستفادة من علومه التقنية وثقافاته الإنسانية . وبرزت في هذه المرحلة أسماء مثقفين كبار من الذين اطلعوا بشكل معمق على الثقافات الغربية ، ونادوا بنشر الثقافة والعلوم العصرية بين اليابانيين ، وبضرورة تعميم المدارس العصرية على جميع المقاطعات اليابانية ، والدعوة إلى المساواة بين اليابانيين في الحقوق والواجبات ، والاستفادة من العلوم والتكنولوجيا الغربية وغيرها . وقد انتشرت هذه الدعوات على نطاق واسع في اليابان قبل عقود عدة من الإنذار

الأمريكي لليابانيين في العام ١٨٥٣ لكن الاحتكاك المباشر بالغرب في أواسط القرن التاسع عشر دل بوضوح على أسبقية الأوروبيين والأمريكيين على اليابانيين في كثير من المجالات ، وأن النافذة الصغيرة على الغرب لم تكن كافية للاطلاع على ما أحدثته الثورات العلمية والتكنولوجية في أوروبا وأمريكا من تبدلات جذرية تركت بصماتها على التاريخ العالمي . وبات على اليابان بذل جهود مضاعفة للحاق بالغرب ومنافسته في جميع حقول المعرفة والإنتاج على المستويين المحلي والدولي . فقد لعبت العزلة الطوعية في عهد أسرة توكوغاوا وما رافقها من تراكم كمي ونوعي على الصعد كلها الدور الأساسي في انطلاقة حركة التحديث الأولى في اليابان بعد أن تأمنت لها القيادة السياسية المتنورة بقيادة الإمبراطور مايجي من جهة ، وحظيت بالالتفاف الوطني التام حول تلك القيادة بهدف تجنيب اليابان السقوط تحت الاحتلال الأجنبي المباشر على غرار ما حل بجميع الدول المجاورة لها من جهة أخرى .

الفصل الرابع

مصر من التحديث الذاتي إلى التغريب

الإرث التحديثي كسيرورة تاريخية مستمرة

أسهم محمد علي بعمق في بناء نهضة عربية مهمة وشمولية في القرن التاسع عشر ، انطلاقا من مصر التي استقطبت أعدادا كبيرة من أبناء الجاليات العربية ، بالإضافة إلى جاليات أوروبية متنوعة . وكان له الدور الأساسي في تأسيس جيش وطني مصري ، مدرب أفضل التدريب ، ومزود بأحدث الأسلحة . وساهم كذلك في بناء اقتصاد مصري متطور تشرف عليه أو تحتكره الدولة ، عبر أجهزة إدارية عصرية[1] .

وعلى قاعدة دولة احتكارية تذمر منها الفلاحون والصناعيون والتجار معا ، عرف محمد علي كيف يقتبس عناصر القوة والتقدم من الدول الأوروبية . فأصبحت حركة التحديث لديه ـ على رغم حرص الباشا الشديد ـ أسيرة التدخل الأوروبي المباشر . فقد استعان بخبراء ومهندسين أجانب ، إلا أنه لم يسمح لهم بالتدخل في شؤون البلاد الداخلية .

وأبدى حذرا شديدا من سياسة القروض ، ومنع تدخل السفراء والقناصل الأجانب في الدوائر الاقتصادية والمالية والسياسية المصرية . ورفض تنفيذ مشروع قناة السويس بخبرة علمية ورؤوس أموال أوروبية لا تخضع للرقابة المصرية المباشرة . وقد وصف بيتر جران تجربة محمد علي بقوله : «تميزت إصلاحاته بإدخال تبدلات اقتصادية واجتماعية عميقة ، لكنها بقيت أسيرة دولة احتكارية ، وتعبر عن مرحلة انتقالية نحو نمط إنتاج «رأسمالي طرفي» مرتبط وثيقا بالسوق الرأسمالي العالمي»[2] .

وقد وصفه فاتيكيوتيس بأنه : «أول حاكم في الدول الإسلامية يحدث تبدلات اقتصادية بهذه الكثافة ، ويطور الاقتصاد المصري عن طريق توسيع الأراضي الزراعية ، وإدخال الصناعة على نطاق واسع»[3] .

لقد بنى سياسته بالعمل على إبقاء مصر بعيدة عن النفوذ الأوروبي ، مع السعي الحثيث لتغيير بنى السلطة العثمانية بالقوة بعد أن فشل في التودد الدائم للسلطان . فسقط في المخطط الأوروبي ، وانزوى داخل حدود مصر التي بقيت تابعة للسلطنة العثمانية دون تغيير كبير لما كانت عليه ، سوى اعتراف السلطنة بالحكم الوراثي للأسرة الخديوية على مصر .

وفي العام ١٨٤٧ تولى الحكم ابنه إبراهيم لفترة قصيرة ، وكان محمد علي لايزال على قيد الحياة ، إذ توفي العام ١٨٤٩ .

لم يدخل إبراهيم تغييرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي والاجتماعي في مصر التي حكمها لفترة قصيرة جدا ، ثم خلفه أخوه عباس العام ١٨٤٨ . وقد بينا بالتفصيل ما تم إنجازه من إصلاحات في عهد محمد علي ، والتي كان لابنه إبراهيم الدور الأساسي فيها . فوطد دعائم دولة مصرية شبه مستقلة ، يحميها جيش عصري يدعمه أسطول بحري جيد التدريب والتسليح ، ولها اقتصاد متطور وموارد وفيرة . وازدهرت في عهده ثقافة عصرية مهدت الطريق لقيام نهضة عربية لاتزال آثارها فاعلة حتى الآن في مصر وبلاد الشام . . . لكن تلك الإنجازات الكبيرة التي حققتها مصر في عهد محمد علي بدأت تتقلص تباعا في عهد خلفائه من بعده ، ومنهم من اتخذ منحى مغايرا لما قام به محمد علي في مختلف المجالات . ولما كانت حركة التحديث بحاجة ماسة إلى سيرورة دائمة من التبدلات الإيجابية ، للحفاظ على الاستقلال والسيادة الوطنية من جهة ، ودرء مخاطر الغزو الخارجي المحدقة بمصر والمنطقة منذ حملة نابوليون عليها العام ١٧٩٨ ، من جهة أخرى ، فإن ارتباك عملية التحديث الذاتي أحدثت خللا حادا على جميع الصعد ، ثم ما لبث الارتباك أن تحول إلى حركة تغريب تام عن طريق اقتباس نماذج غربية جاهزة ، وفرضها على المجتمع المصري بكلفة باهظة . وهذا ما سنحاول تقديمه في هذا الفصل ، عبر رسم صورة متكاملة لسيرورة الانتقال من التحديث الذاتي الذي كان سائدا في عهد محمد علي ، وفي ظروف إقليمية ودولية صعبة ، إلى مقولات تغريب هيمنت على المجتمع المصري تدريجيا في عهد خلفائه بعده .

عباس حلمي والارتداد على إصلاحات محمد علي (١٨٤٨ ـ ١٨٥٤)

هو ابن طوسون بن محمد علي ، وكان أكبر أفراد الأسرة العلوية سنا بعد وفاة عمه إبراهيم ، وبالتالي أحقهم بالحكم الذي تولاه ولما يزل محمد علي على قيد الحياة ، وذلك في ٢٤ نوفمبر ١٨٤٨ . تميز عهد عباس حلمي ببروز تبدلات مهمة في مختلف المجالات . إذ تخلى الخديو الجديد عن سياسة جده محمد علي المبنية على أساس التحديث بالجيش وللجيش . فخفض عدد القوات النظامية في الجيش البري والأسطول البحري بشكل كبير بحيث عاد آلاف الرجال للعمل في الأرض . فارتفع محصول القطن المصري ، على سبيل المثال لا الحصر ، من ١١٩٩٦٥ كنتالا العام ١٨٤٨ إلى ٦٧٠١٢٩ كنتالا العام ١٨٥٢ ، ليستقر على حوالي نصف مليون كنتال سنويا .

تعزو المصادر التاريخية إلى الخديو عباس انقلابه المفاجئ على سياسة جده ، إذ أمر بطرد معظم الخبراء الأجانب ، وتخلى عن إكمال عدد من المشاريع الهندسية التي بدأها محمد علي ، ومنها مشروع قناطر النيل ، وأغلق الكثير من المدارس المهنية ؛ منطلقا من أن جده محمد علي سعى إلى إغلاق بعضها في أواخر عهده نظرا لكثرة أعداد هذه المدارس ، والتذرع بعدم الحاجة إليها . ونظرا لعدم اهتمامه بالمشاريع العمرانية الكبيرة لم يستمر في سياسة الاستعانة بذوي الخبرة والعلم من الفرنسيين كما فعل جده ، بل أمر بالاستغناء عنهم بشكل فجائي مما أدى إلى تضاؤل الوجود الفرنسي في مصر طوال سنوات حكمه . لذا يصف عبدالرحمن الرافعي سياسة عباس حلمي الثقافية بقوله : «أما المدارس فقد ساءت حالتها في عهده فألغى معظمها (بعد الذي عطل منها في أواخر عهد محمد علي) ، وأقفلت أبوابها ، بين عالية وثانوية وابتدائية ، ولم يبق منها إلا النزر اليسير . وكأنما كان عباس يكره العلم والتعليم ، فإنه لم يكتف بإغلاق معظم المدارس بل أنفذ إلى السودان طائفة من كبار علماء مصر في ذلك العهد ، أمثال رفاعة بك رافع (الطهطاوي) ، ومحمد بيومي أفندي ، ودقلة أفندي ، بحجة إنشاء مدرسة ابتدائية بالخرطوم ، والسبب الحقيقي هو إبعادهم ونفيهم من مصر .

وقد ساءت حالتهم ومات منهم هناك محمد بيومي كبير أساتذة الهندسة والرياضيات في مدرسة المهندس خانة .

وأرسل إلى أوروبا ١٩ طالبا من تلاميذ المدارس المصرية لإتمام دروسهم في المدارس الأوروبية ، على أنه استدعى معظم أعضاء البعثات الذين كانوا يتلقون العلم في فرنسا منذ عهد محمد علي[٤] .

اعتمد عباس سياسة تقليص النفقات غير المجدية ، والاعتماد على المصريين لا الأجانب في إدارة شؤون مصر في مختلف المجالات ، وهو ما عرف بسياسة التمصير المبكرة . وقد اتخذ عباس أيضا مواقف واضحة ضد توسيع النشاط الاقتصادي لرجال الأعمال الأجانب في مصر . ومن نافل القول أن تقلبات السياسة الأوروبية التي أدت إلى إضعاف مصر والسلطنة معا تركت مرارة كبيرة لدى أبناء الأسرة الخديوية الأوائل ، الذين حكموا مصر بعد محمد علي ، فتشددوا في الحفاظ على استقلال مصر ، وفي مواجهة التدخل الأجنبي فيها ، وأظهروا استياءهم العلني من سياسة أوروبا تجاه مصر . يضاف إلى ذلك أن عباس حلمي رفض سياسة القروض أو الاستدانة لمنع الأجانب من التدخل في شؤون مصر الاقتصادية والسياسية . لذلك لم يثقل الخزانة المصرية بالديون ، كما فعل خلفاؤه من بعده ، بل كان شديد الحرص على سد العجز في الموازنة كتدبير وقائي ضد التدخل الأجنبي ، إلى جانب رفض القروض ، وعدم إعطاء أي امتيازات للأجانب تخولهم استثمار المرافق الحيوية في مصر . وعند نشوب حرب القرم بين السلطنة العثمانية وروسيا العام ١٨٥٣ ، لبى عباس حلمي طلب السلطان العثماني ، فأرسل حملة عسكرية قوامها ٢٠ ألف مقاتل حملتها السفن المصرية إلى الآستانة ، ومنها إلى الدانوب ، وتوغل قسم منها إلى البحر الأسود . وقد تعرض الأسطول المصري إلى هجمات شرسة من جانب الجيش الروسي ، أوقعت فيه خسائر فادحة في الأرواح طوال الأعوام (١٨٥٣ ـ ١٨٥٥) . وكانت حاشيته من المماليك المقربين منه ، ويتخذ منهم حراسا له ، ولهم عنده مرتبة مميزة بعد أن أغدق عليهم الرتب العسكرية العالية على غير كفاءة عسكرية يستحقونها ، وذلك على حساب أصحاب الكفاءة العسكرية من المصريين .

تميز عهد عباس حلمي أو عباس الأول بالارتداد عن إصلاحات محمد علي ، وإيقاف حركة التطور التي كانت نشطة في مصر طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر . وأوجد خلافات حادة داخل الأسرة العلوية ، حين

سعى إلى تغيير حكم الوراثة ، ليجعل ابنه إلهامي باشا خليفة له بدلا من عمه الخديو سعيد . . . لكن عددا من أفراد الأسرة هرب من مصر ، واستقر في الآستانة خوفا من حكمه الذي تميز بانتشار أعمال التجسس على نطاق واسع . ويعتقد أن مقتله داخل قصره في ١٤ يوليو ١٨٥٤ ، يرتبط ارتباطا وثيقا بالخلافات التي كانت مستحكمة داخل الأسرة العلوية نفسها .

الخديو سعيد والإصلاح المرتبك (١٨٥٤ ـ ١٨٦٣)

ولد سعيد العام ١٨٢٢ ، ودرس العلوم البحرية وانتظم في سلك الأسطول المصري ؛ حتى أصبح قائده العام . وتشير بعض الدراسات إلى أنه كان طيب القلب ، محبا للشعب المصري ، ويسعى إلى ترقيته وتقدمه ، وكان سريع الغضب ، ضعيف الإرادة ، كثير التردد ، وينصاع لآراء أصدقائه من الأوروبيين . كان مسرفا في حياته الخاصة . لجأ إلى الاستدانة من البيوت المالية الأوروبية ، فبدأ الأوروبيون في عهده بسط أياديهم على مرافق البلاد والتطاول على قرارات الحكومة وسيادتها . وبات للقناصل في عهده نفوذ كبير لم يكن لهم في عهد أسلافه .

بدأ الخديو الجديد عهده بإحداث تغيير جذري في نظام الاحتكار الذي شكل السمة البارزة لنظام والده طوال ما يقارب نصف القرن . فأصدر سعيد مجموعة قرارات إصلاحية عرفت بـ «اللائحة السعيدية» التي تكاملت ونشرت في ٥ أغسطس١٨٥٨ ، وهي التي بموجبها صارت الزراعة حرة إلى حد بعيد بعد أن كانت أسيرة السياسة الحكومية .

وأعطي الفلاح المصري حق الملكية العقارية للأراضي بعد أن كان معظمها حكرا على الدولة . وألغي نظام احتكار الحاصلات الزراعية الذي كان معمولا به في عهد محمد علي ، وبات للفلاح حق التصرف بمحصوله الزراعي ، وحرية اختيار أنواع المزروعات التي يريد . وخفف عن المصريين عبء الضرائب كما أراح الفلاحين من أعباء المتأخرات القديمة التي كانت ترهقهم مدى الحياة بسبب التعسف في جبايتها . وأقر حرية الفلاحين في دفع الضريبة نقدا لا عينا للخزينة ، فصار للفلاح وجود اقتصادي مستقل عن

الدولة ، بعد أن كان تابعا لها ومستعبدا منها . يضاف إلى ذلك أن سعيد ألغى ضريبة الدخولية ، التي كانت تجبى على الحاصلات والمتاجر بما تتبادله المدن والقرى المصرية ، وكانت تصل إلى ١٢٪ ، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية بين منطقة وأخرى ، فتضعف حركة التفاعل بين المناطق المصرية ، وتثور النقمة في صفوف السكان . كذلك أباح سعيد حرية التجارة لكثير من السلع ، ومنها القطن ، وطهر ترعة المحمودية بعد أن كاد تراكم الطمي فيها يجعلها غير صالحة لمرور السفن .

تجلت أبرز أعماله العسكرية في دعم الجيش المصري ، لأنه نشأ وترعرع في الخدمة العسكرية . فعمل على تنمية الروح الوطنية بين أفراده ، وترقيته ماديا ومعنويا . فقد قصر سعيد مدة الخدمة العسكرية الإجبارية إلى سنة واحدة ، تطبق على جميع من هم في سن الخدمة ، على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية . وكان سعيد ميالا إلى ترقية الضباط المصريين وإعطائهم الحق في الترقي إلى أعلى المراتب التي كانت لاتزال حكرا على الأتراك والشركس . وقد نقل عنه أحمد عرابي في مذكراته أنه خاطب المصريين بالقول : «حيث إنني أعتبر نفسي مصريا ، وجب عليّ أن أربي أبناء هذا الشعب ، وأهذبه تهذيبا ، حتى أجعله صالحا لأن يخدم بلاده خدمة صحيحة نافعة ويستغني بنفسه عن الأجانب . وقد وطدت نفسي على إبراز هذا الرأي من الفكر إلى العمل»[٥] .

ونظرا لتقلباته السياسية ، سارع إلى صرف معظم أفراد الجيش المصري العام ١٨٥٦ ، ولم يبق منه سوى ست فرق ، من المشاة ، وثلاث فرق من الفرسان ، وفرقتي مدفعية . وعند سفره إلى السودان في العام نفسه اصطحب معه فرقتين من الجيش ، وجمع الضباط في القلعة السعيدية بالقناطر الخيرية ؛ خوفا من قيامهم بانقلاب عليه أثناء وجوده في السودان .

وحين توترت العلاقة بينه وبين السلطنة العام ١٨٦٠ ، بسبب امتياز قناة السويس ، أعاد توسيع الجيش المصري وتنظيمه مجددا حتى بلغ عدده ٦٤ ألف مقاتل ، ثم عاد فسرح قسما كبيرا منه إثر تحسن العلاقات مع السلطنة بعد فترة وجيزة ، فتقلص عدد جيشه إلى ما بين ثمانية وعشرة آلاف مقاتل العام ١٨٦١ ـ ١٨٦٢ .

تبقى ملاحظة أساسية تؤكد سوء تقدير معظم أفراد الأسرة الخديوية للشعور الوطني المصري ، واستخدام الجيش المصري خارج أراضيه ، ولأسباب لا تمت للمصلحة المصرية بصلة . فإذا كان إرسال عباس حلمي لعشرين ألف جندي مصري مات معظمهم في حرب القرم قد يجد تبريرا ، ولو غير مقنع ، لدى البعض من حيث إن الخديو يقدم خدمة لسلطان مسلم ، فإن إرسال الخديو سعيد لكتيبة عسكرية قوامها ١٢٠٠ مقاتل من الجنود السودانيين مات معظمهم في حرب نابوليون الثالث ضد ثوار المكسيك العام ١٨٦٢ ، لا يجد أي تبرير مقبول . فصداقة سعيد المزعومة للامبراطور الفرنسي لا تخوله التضحية بهؤلاء الجنود ، بل تؤكد سياسة تغريب لا تخدم الوطنية المصرية ، ولا تتلاءم مع الصفات التي تغدق على سعيد وعهده .

لم يعمل سعيد على إحياء ما اندثر أو أغلق من مدارس خلال عهد أسلافه . وبدل أن يسارع إلى إصلاح المدارس والنظام التعليمي الذي أصيب بالتقهقر في السنوات الماضية ، سار سعيد على خطى سلفه عباس حلمي ؛ فأمر بإغلاق مدارس جديدة . وفي عهده أقفلت مدرسة الطب في قصر العيني ثم أعاد فتحها العام ١٨٥٦ ، وأضاف إليها مدرسة للقابلات القانونيات . ولم يرسل طوال سنوات حكمه سوى ١٤ طالبا في بعثات إلى الخارج . بالمقابل ، أغدق المنح على المدارس الأجنبية التي فتحت أبوابها في مصر ، وخاصة مدارس «الراعي الصالح» و«راهبات الإحسان» . ووهب البعثة الأمريكية بناء في القاهرة لتجعله مدرسة لها . وأعطى معونة مالية لمدرسة إيطالية بالإسكندرية قيمتها ٢٤ ألف جنيه ، فكانت عنايته بالتعليم الخاص الأجنبي مجالا لترحيب الإرساليات الأجنبية على حساب تقهقر التعليم الوطني .

وفي عهد سعيد نشطت محاكم التجار أو مجالس التجار العاملة في القاهرة والإسكندرية والتي تعود نشأتها إلى أواخر حكم الباشا . لكن كثرة وفود الأجانب إلى مصر حملت معها مشكلات يومية بين الأجانب والمصريين ، مما استدعى إنشاء مجلس خاص العام ١٨٦١ ، عرف باسم «قومسيون مصر» أو مجلس القومسيون . وقد تشكل المجلس من رئيس مصري ، وعضوين مصريين ، وعضو أوروبي ، وآخر يوناني ، وعضو

يهـــودي ، وآخر أرمني . وكانت وظيفة هذا المجلس تقوم على النظر في القضـــايا التي يرفعها أجانب على الرعايا المصريين . وقد اعتبر هذا المجلس من العيوب الأساســية لعهد سعيد الذي فتح مصر أمام التدخل الأجنبي على نطاق واسع .

ولعل أبرز المشاريع التي ارتبط ذكرها بالخديو سعيد هو مشروع قناة السويس ١٨٥٤ ، بالإضافة إلى مشاريع عمرانية أخرى أقل أهمية . فقد قدم مشروع قناة السويس للتجارة الدولية فوائد كبيرة ، وسهل الاتصال بين أوروبا والشـــرق ، وزاد في أهمية مصر على المستوى الدولي ، بحيث تكالبت عليها قوى الاستعمار الأوروبي ، وضاعفت صراعها للسيطرة عليها . وبقدر ما عزز فتح القناة من دور مصر الإقليمي والدولي ، بقدر ما عرض استقلالها للخطر ؛ نظرا لحاجة الدول الأوروبية إلى ضمان تجارتها المتزايدة عبر هذا الممر المائي الاستراتيجي المهم . ولعل أصدق ما وصف به مشروع القناة : «إن منح امتياز القناة إلى السيد دي ليسبس قد فتح أبواب الدلتا على مصاريعها للأوروبيين»(٦) .

كان للارتباكات المالية التي حلت بمصر منذ العام ١٨٥٤ دور أساسي في منح سعيد امتياز القناة إلى المهندس الفرنسي دي ليسيبس . وعلى الرغم من الآراء التي تشدد على الطابع الإنساني أو الشخصي بين سعيد ودي ليسيبس فإن قبول سعيد بإنشاء القناة على يد شركة أجنبية قد فتح ثغرة ثانية للتدخل الأجنبي في شؤون مصر . وقد أغدقت على الشركة امتيازات مهمة جعلتها شريكة للحكومة المصرية في سيادتها على أراضيها . يضاف إلى ذلك أن مصر لم تستفد كثيرا من مداخيل القناة التي ذهبت غالبيتها إلى مالكي الشركة من الأجانب . هذا في وقت دفع فيه المصريون آلاف القتلى من العمال الذين دفنوا في تربة القناة قبل افتتاحها نظرا للظروف الصحية البالغة السوء التي أجبروا على العمل فيها .

ودفعت الخزانة المصرية ما يزيد على الستة عشر مليون جنيه ثمن أسهم لها في شركة القناة ، بيعت بأثمان بخسة للأجانب بسبب جهل أو تواطؤ الأسرة الخديوية في مصر . ولم يشهد سعيد حفل تدشين القناة ، بل شهد جر مياه البحر الأبيض المتوسط حتى بحيرة التمساح في ١٨ نوفمبر ١٨٦٢ ، ووافته المنية في ١٨ يناير ١٨٦٣ .

كان سعيد قد بدأ عهده العام ١٨٥٤ بتكليف الإنجليزي روبرت ستيفنسون إنشاء أول خط حديدي في مصر لربط الإسكندرية بالقاهرة ، والذي استكمل في العام ١٨٥٦ ، وأعطى امتيازا للشركة الأولى للملاحة النيلية ١٨٥٤ ، بهدف نقل المحاصيل الزراعية والمسافرين عبر نهر النيل . وهي شركة أجنبية مؤسسوها من الأجانب ، ومعظم رأسمالها للأجانب ، ولعلها أول شركة أجنبية أسست في عهد سعيد . أما الشركة الثانية فأسست العام ١٨٥٧ ، كشركة مختلطة من الأجانب والمصريين ، والتي أفلست في أواخر عهد إسماعيل لأسباب معلنة ناجمة عن سوء الإدارة ، إلا أنه لا يجوز استبعاد التدخل الأجنبي بهدف إفلاسها لصالح الشركة الأولى . ثم بني خط حديد القاهرة ـ السويس وانتهى العمل فيه العام ١٨٥٨ ، فاستكمل بذلك ربط الاتصال بين أوروبا والهند . وفي عهده تتالت المشاريع العمرانية والخدماتية في السنوات اللاحقة ومنها إدخال التلغراف الكهربائي ما بين الإسكندرية والقاهرة ١٨٥٤ ، وتم ربط أفريقيا بأوروبا بعد إنشاء شبكة للبرق أو اللاسلكي عبر القسطنطينية ومالطة . وتم تطهير وتعميق قناة المحمودية الحيوية التي تربط النيل بالإسكندرية ، وتسيير قوارب تجارية فيها . كذلك تم توسيع وإصلاح ميناء السويس ، وعرفت الزراعة المصرية أشكالا جديدة من الآلات التي ساعدت على زيادة الإنتاج كطلمبات الري والمحاريث البخارية ، وأنشئت مزارع عصرية يديرها أخصائيون أوروبيون لتعليم الفلاح المصري الطرق الحديثة في الإنتاج الزراعي ، واتسعت دائرة العمل في المحالج المصرية للقطن . وفي العام ١٨٥٧ تم الترخيص لشركة فرنسية بهدف مد أنابيب مياه الشرب النقية لسكان الإسكندرية . وفي العام ١٨٦٠ أعطى سعيد التزاما إلى شركة انجليزية لمد خط ترامواي يربط وسط الإسكندرية بحي الرمل الجديد .

أخطر ما قام به سعيد طوال سنوات حكمه أنه اعتمد سياسة القروض من المؤسسات المالية الأجنبية بفوائد مرتفعة ، وذلك على عكس السياسة التي اعتمدها أبوه . وتكاد الدراسات التاريخية تجمع على أن سعيد كان أول من افتتح سياسة الاقتراض من الخارج بفوائد مرتفعة . وهي السياسة التي قادت إلى إفلاس مصر خلال عقدين من الزمن . فقد رفض أسلافه رفضا قاطعا سياسة القروض من الخارج ، وأدركوا نتائجها الوخيمة على مصر . فالخزانة المصرية لم تكن بحاجة ملحة للاقتراض من البيوت المالية ، فموارد الدولة

كافية لسد حاجاتها ، ولم تكن هناك حروب تتطلب نفقات إضافية ، فهل كانت مصادفة أن يرسل سعيد ١٢٠٠ جندي العام ١٨٦٢ ، لمساندة «صديقه» نابوليون الثالث في حربه ضد ثوار المكسيك ، ليتخذ منهم ذريعة لعقد أول قرض لدين ثابت في تاريخ مصر ، وفي العام نفسه ، بقيمة ٢٤٢ , ٨٠٠ , ٢ جنيها من أحد البنوك الإنجليزية بفائدة ٧٪؟ وقد قبضت الخزانة المصرية المبلغ بعد أن اقتطع منه ٨٠٠ ألف جنيه كعمولة وسمسرة . كما أن المبلغ الأصلي ومقداره ٤ , ٢ مليون جنيه العام ١٨٦٢ ، يجب أن يدفع ٩٢ , ٧ مليون جنيه كأقساط على مدى ثلاثين عاما . وقد اختلفت الآراء على حجم الدين المتحرك الذي خلفه سعيد على الخزانة المصرية ، وقد عرف عنه تبذير النقود ، وكثرة النفقات على القصور ، وحياة البذخ والترف ، وطمع المرابين في تقديم المال له للحصول على فوائد فاحشة . . . لذلك ترك سعيد وراءه دينا يزيد على أحد عشر مليون جنيه انجليزي ، (١١ , ١٦٠ , ٠٠٠ جنيه) عند وفاته في ١٨ يناير ١٨٦٣ وله من العمر ٤٢ سنة .

نخلص إلى القول إن المشاريع التي نفذت في عهد سعيد أدت إلى ارتفاع في الإنتاج الزراعي ، وارتفعت معه نسبة السلع الزراعية المعدة للتصدير الخارجي ، وتحسن دخل الجمارك المصرية بنسبة كبيرة في السنوات (١٨٥٠ ـ ١٨٥٥) ، وباتت مصر دولة تجارية ذات وزن ملحوظ في إنتاج بعض السلع لإشباع السوق العالمية . وازدهرت طريق التجارة الدولية بين أوروبا والهند وباتت الإسكندرية أحد أبرز موانئ التجارة والملاحة عليها . وقد تدفق إلى المدينة آلاف التجار ، والمقاولين ، والمتمولين الأجانب بحثا عن الوساطة التجارية ، والسمسرة . وتشير بعض الدراسات العلمية إلى دخول أكثر من ثلاثين ألف أجنبي إلى مصر خلال السنوات (١٨٥٧ ـ ١٨٦١) في حين كان عددهم لا يزيد على مائة أجنبي عندما دخل نابوليون بونابرت إلى مصر العام ١٧٩٨(٧) . وسمح سعيد للتجار الأجانب بالتعامل مباشرة مع ملاك الأراضي والفلاحين بشكل مباشر ، ودون حاجة إلى وساطة الدولة . كما سمح للفلاحين بزراعة السلع التي يرغبون بزراعتها ، وبأن يبيعوا ما بحوزتهم من أراض أو يشتروا أراضي جديدة يضيفونها إلى ما لديهم من أراض سابقة . وألغى الديون المتأخرة على الفلاحين والتي بات مستحيلا عليهم تسديدها . نتيجة لذلك زادت عائدات الأراضي المصرية ، وأصبح الفلاح أكثر قدرة على

الإنتاج . لكن سعيد أكثر من القروض الأجنبية بفوائد فاحشة أفرغت الخزانة المصرية ، وأوقعت مصر في عجز مالي بدأ يتزايد بسرعة . يكفي التذكير بأن تزيين إحدى قاعات الاستقبال في قصر عابدين كبد الخزانة المصرية في عهده قرابة عشرة ملايين فرنك فرنسي . كما أن القروض بفوائد فاحشة باتت سياسة معتمدة أرهقت مصر منذ أواسط القرن التاسع عشر . ففي نهاية ١٨٦٠ بلغ الدين الفرنسي النقدي على مصر حوالي سبعة ملايين جنيه مصري ، وبدت الخزانة المصرية فارغة من المداخيل الضرورية لسد العجز الذي بلغ حوالي ثلاثة ملايين جنيه في نهاية ١٨٦١ ، وبلغ الدين النقدي حوالي ١١ مليون جنيه في العام نفسه .

ومع أن الخديو سعيد كان ذا نزعة وطنية ، وعمل على تحرير الشعب المصري من بعض المظالم السائدة ، كما عزز دور المصريين في الإدارة والجيش والاقتصاد ، إلا أنه خضع للضغوط الأجنبية فأقر فتح قناة السويس بخبرة وإدارة أجنبيتين . كذلك افتتح سياسة القروض من البنوك الأجنبية التي رفضها محمد علي رفضا قاطعا طوال سنوات حكمه ؛ لمعرفته اليقينية بأنها ستجر مصر إلى كارثة اقتصادية تنتهي بإعلان إفلاسها . ونظرا لعلاقته الوثيقة بالأوروبيين وتنسيقه الكامل معهم ، فإن المصادر الأوروبية قد أغدقت عليه الألقاب الفخمة مثل «المجدد» و«رائد التغيير» ، علما بأن سياسته في إيقاف التحديث الذاتي والسير في طريق الاقتباس السهل عن الغرب ـ وهي ما تعرف بسياسة تغريب مصر ـ كانت لاتزال في بداياتها عندما توفي الخديو سعيد ، فأعطت تلك السياسة ثمارها اليانعة في عهد خليفته الخديو إسماعيل الذي كان أقرب الناس إليه ، فكرا وممارسة ، والذي أوغل عميقا في سياسة تغريب مصر زاعما إنه سيجعلها قطعة من أوروبا بعد إزالة الصفة الأفريقية عنها .

الخديو إسماعيل وتحويل حركة التحديث إلى تغريب للمجتمع المصري (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩)

إسماعيل هو الابن الثاني لإبراهيم باشا . ولد في ٣١ ديسمبر ١٨٣٠ بالقاهرة . أتقن العربية والتركية والفارسية . عاش لفترة عامين في فيينا

للاستشفاء من مرض الرمد وهو في سن الرابعة عشرة ثم انتقل إلى باريس لمتابعة الدراسة في الهندسة والرياضيات والعلوم الطبيعية ، فأتقن الفرنسية كواحد من أبنائها ، وبهرته باريس بجمالها وغواية الحياة فيها ؛ فنشأ لديه ميل جارف نحو الحياة الباريسية رافقه طوال سنوات حياته . فسعى في حكمه لكي يجعل القاهرة باريس الثانية ، ومصر قطعة من أوروبا .

بدأ الخلاف بين أفراد الأسرة الخديوية مبكرا منذ وفاة إبراهيم باشا ، فاضطر إسماعيل للسفر إلى الآستانة ؛ خوفا من انتقام عباس حلمي فأقام علاقة جيدة مع السلطان عبدالمجيد الذي عينه عضوا في مجلس أحكام السلطنة العلية ، وأنعم عليه بلقب الباشوية . بقي في الآستانة طوال حكم عباس حلمي ثم عاد في مطلع عهد عمه سعيد ، الذي عهد إليه برئاسة مجلس الأحكام الذي كان يعتبر أكبر هيئة قضائية في مصر ، ثم أوفده العام ١٨٥٥ ، إلى باريس لطلب العون من نابوليون الثالث ، حتى يسعى لدى الدول الأوروبية بتوسيع حيز الاستقلال في مصر بعد أن شارك جيشها في دعم السلطنة في حرب القرم (١٨٥٣ ـ ١٨٥٥) . فوعده نابوليون بذلك دون أن ينفذ وعده في مؤتمر الصلح . ونظرا لوفاة أخيه الأكبر ، ولي العهد الأمير أحمد رفعت ، في حادث مفاجئ العام ١٨٥٨ ، تولى إسماعيل الحكم بعد وفاة عمه سعيد في ١٨ يناير ١٨٦٣ ، ويوم تولى مقاليد الحكم ، أعلن في خطبته أمام قناصل الدول الأوروبية البرنامج التالي :

١ ـ رفع السخرة عن الشعب المصري .

٢ ـ توسيع دائرة الزراعة والتجارة .

٣ ـ نشر التعليم الرسمي .

٤ ـ ترتيب مخصصات سنوية لمصاريفه الخاصة .

٥ ـ تنظيم المحاكم لنشر العدل في البلاد .

ونقلت عنه الصحف الصادرة في ٢٠ يناير ١٨٦٣ قوله «إني أشعر شعورا عميقا بالواجب الذي وضعه الله سبحانه وتعالى في عنقي . وبما أن أساس كل إدارة جديدة إنما هو النظام والاقتصاد في المالية ، فإني سأجعلها نبراسا في كل أعمالي ، وسأعمل على توطيد أركانها بكل ما في وسعي[٨]» .

عني إسماعيل في مطلع عهده بتدريب الجيش المصري ، وتنظيمه ، ومضاعفة عدد قواته ، والارتقاء به إلى مصاف الجيوش العصرية في الدول

الحديثة . فبنى مدارس حربية على أرقى الأنماط الغربية ، واستقدم أفضل المدربين الأجانب مع اعتماد مناهج عسكرية حديثة . فأرسل عددا من الضباط المصريين في بعثات عسكرية إلى فرنسا للاطلاع على فنونها العسكرية ، كذلك استقدم بعثة فرنسية إلى مصر العام ١٨٦٤ ؛ لتنظيم المدارس الحربية فيها . وأنشأ مدرسة المشاة ١٨٦٤ ، بالعباسية التي ضمت ٤٩٠ طالبا عند تأسيسها ، ومدرسة السواري ١٨٦٥ ، وبلغ عدد طلابها ١٦١ طالبا ، تحت إدارة ضابط فرنسي ، ومدرسة المدفعية والهندسة الحربية ١٨٦٥ ، وبلغ عدد طلابها ٢٨٠ طالبا من طلبة كلية الهندسة ، ومدرسة أركان الحرب بالعباسية التي أنشئت العام ١٨٦٥ ، ومدرسة الطب البيطري التي أنشئت في ١٨٦٨ ، ومدرسة الخطرية بالقلعة التي أنشئت في ١٨٧٤ ، ومدرسة صف الضابط التي أنشئت في العام نفسه . هذا ، بالإضافة إلى مدارس لتصنيع الأسلحة وصناعات أخرى .

ورث إسماعيل أسطولا بحريا مصريا في حالة من الشلل شبه الكامل . فعمل على تجديده ، وبعث النشاط في ترسانة الإسكندرية التي كانت تعرف بـ «دار الصناعة» ، فأحيا معاملها ، واستحضر لها الآلات والعتاد ، وجلب لها العمال ، وأنشأ بعض السفن محليا ، كما أوصى بصنع عدة سفن حديثة حربية ومدرعة في ترسانات أوروبا ، وجدد المدرسة البحرية بالإسكندرية واستقدم لها أساتذة أكفاء من مصر وأوروبا وكانت تدرس العلوم البحرية التي تدرس في أوروبا ، وأوفد بعض طلابها إلى إنجلترا لإكمال علومهم البحرية والعودة إلى مصر للعمل بدار الصناعة البحرية . فاستعاد الأسطول المصري في عهد إسماعيل جانبا كبيرا من مظاهر قوته التي وصل إليها في عهد جده محمد علي . فبلغ عدد سفنه ١٨ سفينة حربية ، مع بعض السفن الخاصة بتنقلات الخديو ، وجميعها مصنعة في انجلترا وفرنسا ، باستثناء اثنتين منها صنعتا في الإسكندرية ، وواحدة في أمريكا ، وأخرى في تريستا . واشترك الأسطول المصري في عدة حملات بحرية كحملة كريت ، وحرب البلقان ، وحمل الجنود المصريين إلى سواحل البحر الأحمر وعدن والمحيط الهندي ، وطافت بعض سفنه حول القارة الأفريقية قبل فتح قناة السويس .

إلا أن تحركات هذا الأسطول وضعت تحت الرقابة الأوروبية المباشرة ، وقدم البريطانيون عددا من مذكرات الاحتجاج التي تحض السلطان العثماني